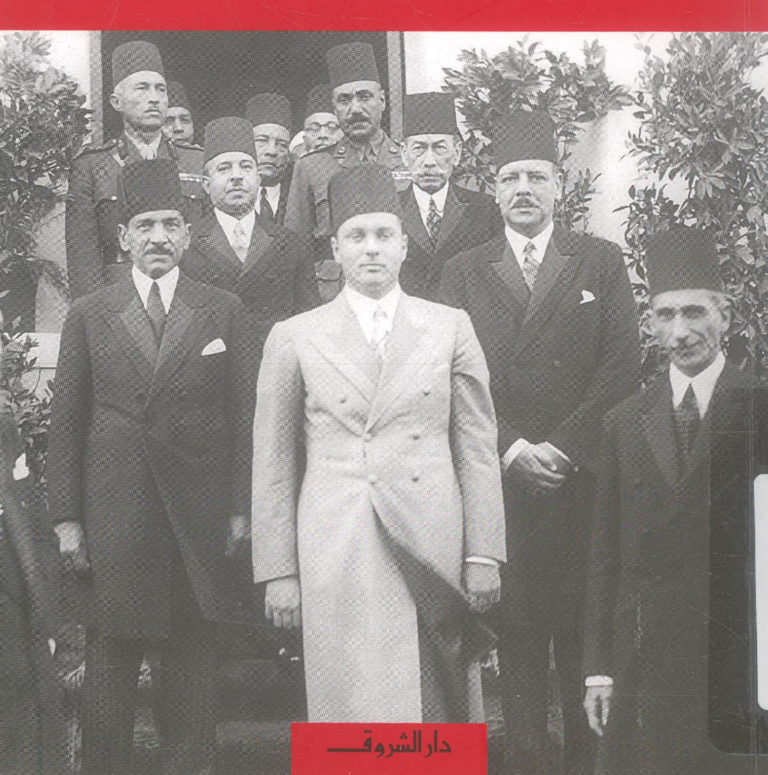
19

سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري

د. عبد الوهاب بكر

البلاط الملكي

ودوره في الحياة السياسية المصرية من إسماعيل إلى فاروق



دار الشروق

sharif mahmoud

البلاط الملكي

صدر هذا الكتاب عن سلسلة :
التاريخ ـ الجانب الآخر ـ إعادة قراءة للتاريخ المصرى

رئيس التحرير: د. يونان لبيب رزق

مستشارو التحرير: أ.د. أحمد زكريا الشلق
أ.د. حمادة إسماعيل
أ.د. لطيفة سالم
أ.د. محمد عفيفى

الطبعة الأولى ٢٠٠٨

رقم الإيداع ٢٠٠٨/٤١٨٤

ISBN 978-977-09-2340-1

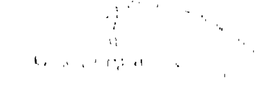
٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

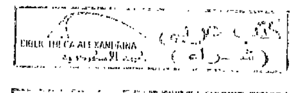
د. عبد الوهاب بكر

البلاط الملكي

ودوره في الحياة السياسية المصرية من إسماعيل إلى فاروق

(١٨٦٣-١٩٥٢)





دار الشروق

المحتويات

تقديم	٧
مقدمة	١١
الفصل الأول : الجذور التاريخية (١٨٠٥ ـ ١٨٦٣)	١٧
الفصل الثانى : صناعة النخبة	٣١
الفصل الثالث: البلاط فى عصر إسماعيل حتى انتهاء عهد الخديوية (١٨٦٣ ـ ١٩١٤)	٤٥
الفصل الرابع: البلاط الملكى فى عهد فؤاد (١٩١٧ ـ ١٩٣٦)	٥٧
الفصل الخامس : البلاط الملكى فى عهد فاروق	٦٧
الفصل السادس : المستوى الثقافى والاجتماعى لرجال البلاط	٧٩
الفصل السابع: الديوان الملكى	٩٣
الفصل الثامن: المسكوت عنه فى البلاط الملكى	١١٥
الفصل التاسع: الانحراف	١٣١
الفصل العاشر: حرب فلسطين والبلاط الملكى	١٤٧
الخاتمة	١٥٩
مراجع يمكن استشارتها	١٦٥
عن المؤلف	١٦٩

تقـديم

هذا العمل بداية لسلسلة جديدة يصدرها مركز الدراسات التاريخية بدار الشروق تتناول الحياة داخل القصور المصرية فى العصر الحديث، ونحن نعترف أن المسلسل التليفزيونى الناجح «الملك فاروق» هو الذى أغرانا على إصدار هذه السلسلة، والتى نتعامل معها من منطلق وطنى وليس منطلق اجتماعى أو سياسى، فنحن يقينا لسنا دعاة لعودة الملكية بكل سوءاتها قبل ميزاتها، وإنما نحن بصدد رصد ظاهرة انفردت بها مصر عن الدول المحيطة.

فهى قد سبقت كل العالم المجاور بالحكومة المركزية القوية، التى ما إن تستقر رئاستها لبعض الوقت حتى تبدأ فى تشييد البنايات التى تخلد اسمها، مما شهده العصر المملوكى، والذى قام سلاطينه بعمليات تشييد واسعة؛ قصور، تكايا، خانات وغيرها.

صحيح أن هذه المهمة تعطلت فى العصر العثمانى بحكم قصر المدد التى قضاها الباشوات الذين تبعث بهم إستنبول مما كان لا يتيح لهم الفرصة لإقامة مؤسسات كبيرة دائمة، بما فيها القصور، وهى الفرصة التى جاءت بعد أن استقر محمد على فى حكم البلاد دخل النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقام ببناء قصر شبرا جنبا إلى جنب مع قصر رأس التين بالإسكندرية. وهو ما حدث على نطاق أضيق فى عهد خليفته عباس الأول الذى بنى مجموعة من القصور فى الأقاليم كان يلجأ إليها كلما احتاج إلى الهروب من المحروسة، وقد قتل فى أحدها، وهو القصر الذى أقامه فى بنها.

حدث فى عصر إسماعيل تطوران على قدر كبير من الأهمية فى هذا الشأن:

الأول: اتجاه الرجل نحو «تمدين» الحكومة المصرية بعد أن غلب عليها الطابع العسكرى قبل ذلك، مما وضح فى بنائه «سراى عابدين» خارج أسوار القاهرة القديمة، وانتقل إليه مع موظفيه بعد أن هجر القلعة التى ظلت ترمز للطابع العسكرى للحكم، فقد كانت أقرب إلى ثكنة عسكرية يدير منها الحكم وشئون البلاد، ويدبر المؤامرت، وكان أشهرها مؤامرة التخلص من المماليك عام ١٨١١.

وقد روعى فى البناية الجديدة التى أقيمت على نمط قصور الأمراء الإيطاليين فى عصر النهضة أن تشمل كل أسباب الراحة والأبهة لسيدها، من أبهاء لإقامة الحفلات الخديوية وقاعات للمسرح، هذا فضلا عن مكاتب الاستقبال ومكاتب أخرى لموظفى المعية السنية أو الديوان الملكى كما أسمى بعد ذلك، كما شرح العمل الذى بين أيدينا بالتفصيل، وكانت كلها فى الدور الأرضى الذى عرف بالسلاملك، أما الخديو وأسرته فقد كان يقيم فى الطابق العلوى المعروف باسم الحرملك، وهو مخصص لزوجاته ورجال الحاشية القريبين.

وقد ضم هذا الطابق فى البداية عددا من الأجنحة نتيجة لتعدد زوجات إسماعيل، غير أن الحكام الذين أعقبوه بدءا من توفيق وحتى فاروق اكتفوا بزوجة واحدة على الذمة بعد تطليق السابقة إن وجدت، إلى أن انتهى الأمر فى عصر الملك فاروق بجناح لزوجته، كائنة من كانت، فريدة أو ناريمان، بينما قطنت والدته الملكة الأم نازلى فى جناح آخر.

التطور الثاني: أن تلك الفترة عرفت نشوء طبقة الأعيان بعد قانون المقابلة الذى صدر فى عهد هذا الخديوى، وما تبعه من تملك البعض مساحات واسعة من الأراضى الزراعية، وقد عملت هذه الطبقة التى نشأت أولا بغالبية من الأتراك ثم دخلها المصريون على أن تحاكى حياة الخديو الإفرنجية، فقامت بناء سراياتها، وأثثتها على النحو الأوربى، ومن يقرأ مذكرات الزعيم الكبير سعد زغلول باشا بعد زواجه من صفية هانم ابنة رئيس الوزراء مصطفى فهمى، والتى أسهب فيها فى الحديث عن داره التى أقامها فى المنيرة يشعر بهذا الاتجاه. . اتجاه أحد رجال الصفوة المصرية إلى الأخذ بنظام الحياة الأوربية؛ صالونات وغرف طعام ومكتب فخم، وهو المبنى الذى عرف أثناء ثورة ١٩١٩ بـ«بيت الأمة».

ولقد نبهنا المسلسل الذى أشرنا إليه فى بداية هذا التقديم إلى أن القصور كانت بشرا قبل أن تكون حجرا، ومن ثم جاء نشرنا لهذا العمل كأول كتاب فى السلسلة التى ينوى مركز الدراسات التاريخية إصدارها عن هذا الجانب من الحياة المصرية.

الهدف: تأكيد سبق مصر فى هذا الجانب من خلال الأسرة الحاكمة أو من خلال طبقة الأعيان، فالملاحظ أنه حتى بعد أن انخرط كبار الملاك الزراعيين المصريين القادمين من الأقاليم فى هذه الطبقة، واشتغلوا بالسياسة؛ أعضاء فى المجالس النيابية أو قيادات فى الأحزاب، أن كانوا حريصين على أن تكون لهم فى العاصمة سراياتهم الخاصة، ولعل سراى فخرى عبد النور فى الوايلى وسراى محمود باشا سليمان فى منطقة الخديو، وغيرها من السرايات تؤكد هذه الحقيقة.

وكانت مثل هذه السرايات مهمة لهؤلاء حيث كانوا يستقبلون أنصارهم وأبناء البلد الذى وفدوا منه، وتمتلئ المذكرات الشخصية لعدد من الصحفيين والمشتغلين بالعمل السياسى بأحداث اللقاءات التى كانت تتم فيها، كما كانت توفر لهم فى نفس الوقت الأبهة التى تؤهلهم للوصول إلى المناصب العليا.

باختصار من السرايات كانت تحكم مصر، وقد رأينا أن نكشف فى هذه السلسلة التى بدأناها بالكتاب الذى بين أيدينا عن جانب من الحياة فى سلاملك «سراى عابدين»، وهو الجانب الرسمى الممثل فى البلاط الملكى ليكون بداية لسلسلة من الدراسات تكشف الحياة فى القصور حيث كانت تتخذ أهم القرارات.

وعلى الله قصد السبيل،،

مدينة نصر - ديسمبر ٢٠٠٧

دكتور يونان لبيب رزق

مقرر اللجنة العلمية لمركز الدراسات التاريخية

بدار الشروق

مقــدمــة

لا يحكم الحكام وحدهم أيا كانت أساليب حكمهم، فهم بحاجة دائمًا إلى فريق من الأشخاص من ذوى الثقافات والمواهب المتنوعة لينقلوا أوامرهم وإراداتهم ونواهيهم إلى الجهات المسئولة عن تنفيذ هذه الأمور وأعنى بها الجهة التنفيذية المتعارف على تسميتها بالحكومة. بكلمات أخرى هم ذلك النفر من الناس الذى يتحدث بلسان الحاكم، ويعبر عن رغباته.

وقد اختلفت كيفية قيام وتكوين ونشأة وتطور هذا الفريق من الأشخاص، وتنوعت اختصاصاتهم ووظائفهم بتغير الزمان والمكان، وتبعا لشخصية الحاكم الذى يعملون لديه. وأيا كان هذا التنوع فى الاختصاص الوظيفى، وأيا كان التأثر بالزمان والمكان، وأيا كانت شخصية الحاكم، فإن الأمر الذى لا خلاف عليه هو أن هذه الفئة من الأشخاص كانوا ومازالوا وسيبقون من اختيار الحاكم وضعه، لا تنطبق عليهم قواعد اختيار الموظفين برغم كونهم يتقاضون مرتباتهم من الدولة، ولا يخضعون فى شروط توظفهم وانفصالهم للقواعد التى يخضع لها الموظفون، بل يعملون وينقلون وينفصلون وفقا للمشيئة المطلقة للحاكم ذاته وليس لأحد آخر.

من هنا فقد كانت طبيعة عمل هؤلاء تتسم بظروف وأحوال لا يعرف بها أحد لأنها غير مكتوبة وليس لها نظم أو قواعد يمكن تطبيقها، بل هى تعود إلى هوى الحاكم ورضاه واعتبارات كثيرة يمكن أن يقال عنها إنها قانون غير مكتوب صنعه الحاكم بنفسه ويطبقه هو دون أحد سواه.

ومن الصعوبة فى مجال التأريخ لهذه الفئة من الناس أن ظروف عملهم لم يتضمنها قانون أو مؤلف اللهم إلا ما يمكن أن يستخلصه الراصد من الوثائق

والمكاتبات، أو ما ندر من الذكريات التى كتبها هؤلاء الموظفون، ذلك أنهم بحكم طبيعة عملهم وهى (الكتمان) فيما أتصور، لا يتكلمون كثيرا، وإذا تكلموا ففى العموميات وليس التفاصيل، وحتى مع كل هذه التحوطات فإن ما يكتبونه لا يشفى غليلا ولا يروى عطش مؤرخ.

وفى مصر فإنه حسب علمى لم يفتح أحد من هؤلاء مغاليق ذكرياته باستثناء ثلاثة هم المرحوم الحاج أحمد شفيق باشا أحد كبار حاشية (عباس حلمى، ١٨٩٢ ـ ١٩١٤)، والمرحوم كريم ثابت باشا المستشار الصحفى للملك السابق (فاروق) آخر حكام أسرة محمد على (١٨٠٥ ـ ١٩٥٢) وحسن يوسف باشا وكيل الديوان الملكى فى عهد (فاروق).

ومع هذا فإن أعمال هؤلاء الرجال لم تستطع أن تجلو ذلك الغموض الذى ظل يلف حياة أولئك الناس، أو يلم بطبيعة أعمالهم، فجاءت هذه الأعمال لتضيف غموضا إلى غموض ما كتبوه، ولتزيد الأمور تعقيدا.

ومع أن طبيعة عمل هؤلاء تحوى من التطورات ما يمكن أن ينتهى معها مصيرهم إلى الاختفاء من الحياة العامة، نتيجة غضب سادتهم عليهم، إلا أن هذا، رغم تعدد حالات حدوثه، لم ينهض دافعا لمن تعرض منهم للنقمة ـ وما أكثرهم ـ لأن يتكلم ولو دفاعا عن نفسه، أو كشفا لأسرار بدافع الانتقام. وذهبوا جميعا إلى مثواهم الأخير ومعهم أسرار فى غاية الأهمية، وراحت أسرار البلاد فى الثرى الذى غطى أجداثهم.

ما هى طبيعة عمل هؤلاء الناس؟ ما هو شكل العلاقة بينهم وبين الحكام الذين عملوا معهم؟ ما تأثير علاقات العمل هذه على حياتهم بين الناس؟ ما هى الشروط التى كان يجب أن تتوفر فيهم؟ ما هى مؤهلاتهم؟ هل هم من فئة معينة من الناس؟ كيف يتم اختيارهم وبالتالى ترشيحهم لمثل هذه الوظيفة (العمل إلى جوار الحاكم)؟ هل يختلفون عن باقى الناس؟ ما مصيرهم بعد انتهاء خدمتهم لدى الحاكم؟ هل تكشف وثائق خدمتهم عن شىء يجيب عن هذه الأسئلة؟ ما قيمة ما يعرفونه فى مجال الكتابة التاريخية عن الظروف السياسية وغير السياسية للبلاد؟ هل يعدون شهودا على عصورهم؟ هل أسهموا فى كتابة تاريخ بلادهم؟ هل أفسدوا الحياة

السياسية لهذه البلاد؟ هل كانوا أخيارا أم أشرارا؟ هل تأثروا بطبائع وأخلاق الحكام الذين عملوا إلى جوارهم؟ هل كان فى مقدورهم النصح والإرشاد فى حالات انحراف سادتهم أم إنهم سكتوا عن الحق فأصبحوا كالشيطان الأخرس؟ هل كان لهم دور فى تشكيل الحياة السياسية فى البلاد أم إنهم كانوا مجرد (صوت سيده)؟

رسميا، اصطلح على تسمية هؤلاء الناس (بالمعية)، وهى كلمة مشتقة من كلمة (مع) العربية. فالمعية هم الذين مع الحاكم فى حله وترحاله، هم المسئولون عن حراسته وتنفيذ أوامره، واستقبال ضيوفه وتوديعهم، وصياغة رغباته وإراداته فى الأشكال القانونية والرسمية والتشريعية والشرعية التى تناسب الحال.

ولم يختلف معنى المصطلح فى اللغات الأوروبية عنه فى اللغة العربية. فهو فى اللغة الإنجليزية يعنى:

The state or fact of being with another as an attendant

(حالة أو حقيقة الوجود مع آخر كتابع)

وفى مصر أضيفت إلى الكلمة (معية) كلمة (السنية) وهى كلمة مأخوذة عن كلمة (السناء) وتعنى الرفعة أو المجد، وهو وصف منسوب إلى الحاكم. والجملة كلها (المعية السنية) تعنى مرافقة رفيع المقام عظيم القدر والمجد، وكلها صفات يقصد بها الحاكم وليس من هم معه من (المعية).

وقد ظل مصطلح (المعية السنية) يستخدم فى عهود أسرة محمد على منذ قيامها حتى سنة ١٩٢٢ عندما بدأ مصطلح (البلاط الملكى) يظهر على استحياء مع صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام الأسرة المالكة والذى نظم ما سمى (بمجلس البلاط). ويبدو أن تطور العصر وظروف الحداثة هى التى أملت على الحاكم وقتذاك وقد كان الملك أحمد فؤاد الأول يسمى معيته هذه التسمية التى أحسب أنها مأخوذة عن مصطلح البلاط الملكى، وهو المسمى الذى كانت تسمى به هيئة موظفى القصر فى الملكيات الأوروبية، ولعل أشهرها (بلاط سان جيمس) The Court of St. James فى إنجلترا.

ومع هذا فإن مصطلح (المعية) ظل هو الأكثر شيوعًا فى مصر للإشارة إلى تلك

الهيئة التى نؤرخ لها فى هذا العمل. والبلاط لغة هو قصر الحاكم وحاشيته، وهو الملك ومستشاروه وكبار رجاله، وهو أسرة الملك وحاشيته، وهو استقبال يقيمه الملك.

وقد استخدم فى الملكيات الأوروبية مصطلح (نشرة البلاط) Court Circular للإشارة إلى التقرير اليومى عن أحداث (البلاط). كذلك فإن اللباس الذى يتعين ارتداؤه فى الحفلات الملكية كان يسمى (لباس البلاط) Court dress.

ولقد عرفت مصر هذه الهيئة باسم (المعية السنية) أو (البلاط الملكى) أو (الحاشية) وكشفت الصحافة والوثائق المتاحة عن أهمية هذه المؤسسة - إن صحت التسمية - فى الحياة السياسية المصرية، واستطاع الناس أن يعرفوا ولو بقدر المتاح بعض المعلومات عن القصر الملكى وأشخاصه، وعن أسرار القصور والحياة فيها، وأصبح معلوما - ولو مع الكثير من الغموض - أن القصر الخديوى، أو الملكى على حسب الأحوال هو مستودع الأسرار السياسية، ومصنع القرارات المصيرية فى البلاد. ولقد عاشت مصر تجربة (القصر الملكى والخديوى) بمدلولها الشامل قرابة قرن ونصف (١٨٠٥ - ١٩٥٢). كما أن مصر كانت فى هذا المقام، حالة خاصة. أعنى أن (القصر) كمؤسسة كان محور العمل السياسى بالنظر لظروف هذه الأسرة التى هيمنت عليه طوال هذه الفترة، من حيث وضعيتها كأسرة مسيطرة مهيمنة أوتقراطية استمدت صفاتها هذه من ظروف قيامها على يد مؤسسها (محمد على باشا، ١٨٠٥ -١٨٤٨م) الذى كان لا يسمح تحت أى ظروف أن يشاركه أحد فى إدارة شؤون الدولة التى أقامها فى سنة ١٨٠٥، وعلى هدى سياسته هذه سار خلفاؤه من بعده.

ودولة هذا شأنها، ولها هذه الخصوصية فى مجال الحكم، لا بد وأن يكون للهيئة المحيطة بخديويها أو ملكها على حسب الأحوال، شأن أزعم أنه لا يمكن أن يكون قليلاً.

من هنا تأتى أهمية دراسة هذه الهيئة (المعية السنية، والبلاط الملكى فيما بعد) من حيث جذورها التاريخية، تنظيمها، تشكيلها، تطورها، وظيفتها الرسمية، وغير الرسمية، علاقاتها، ودورها فى الحياة السياسية المصرية.

وفى هذا الإطار فإن الدراسة تعطى شخصيات هذه المؤسسة اهتماما كبيرا بحسبان أن هذه الشخصيات هى شخصيات استثنائية فى المقام الأول. ومن هنا فإن الدراسة تحاول تسليط الأضواء على الأصول الاجتماعية لشخصيات المعية السنية والبلاط الملكى، وتكوينهم الثقافى والسياسى بهدف استجلاء كنه هذه المؤسسة الغامضة، ودورها فى الحياة السياسية فى مصر.

وآمل من خلال الفصول التى ضمها هذا العمل أن أكون قد قدمت ما يجيب ولو نسبيا على الأسئلة التى تدور حول هذه المؤسسة.

والله المستعان،،

دكتور/ عبد الوهاب بكر

القاهرة ـ صيف ٢٠٠٧

الفصل الأول

الجذور التاريخية (١٨٠٥ ـ ١٨٦٣)

عندما تولى (محمد على ١٨٠٥ـ١٨٤٨) السلطة فى مصر فى ظل ظروف الفوضى السائدة فى العقد الأول من القرن التاسع عشر، كان يفتقر إلى الخبرات والتجارب السابقة التى تساعده على إقامة نظامه الجديد. فلا هو كان ينحدر من أسرة مالكة يستمد من معيشته فيها التجربة المصرية، ولا كان موظفا فى حكومة ما يستعين بخلفيته الوظيفية هذه على إقامة الدولة التى تسلم زمام الأمور فيها كوالٍ.

كان (محمد على) على العكس من ذلك كله مجرد مواطن من مواطنى بلده (قولة) التابعة لليونان الآن يشتغل بتجارة التبغ ويتولى قيادة فرقة الأمن فى البلدة. فلما حدث الغزو الفرنسى لمصر فى سنة ١٧٩٨ واحتاجت الدولة العثمانية إلى خدمات مواطنيها وقع عليه الاختيار ليكون وكيلا لقائد المفرزة التابعة (لقولة) فى إطار الوحدة الألبانية التى كان يقودها (طاهر باشا) قائد القوات الألبانية (الأرناؤوطية) التى كانت تشكل جزءا من الجيش العثمانى المرسل لاستنقاذ (مصر) من الحملة الفرنسية.

وفى الأيام التالية حل (محمد على) محل قائد الوحدة الألبانية الذى لم يتمكن من مرافقة قوته، واشترك (محمد على) فى القوات الألبانية تحت قيادة (طاهر باشا).

مع التطورات السياسية التى شهدتها مصر وبعد مصرع (طاهر باشا) قائد القوات



الألبانية فى سنة ١٨٠٣ أصبح (محمد على) قائد القوة الألبانية وأصبح له قول فى الأحداث التى جرت بعد ذلك .

ولن نتحدث عن صراع الفوز بالسلطة الذى شهدته مصر طوال هذه السنوات ، والذى كان (محمد على) طرفا فيه . لكننا سنقفز إلى سنة ١٨٠٥ عندما وافق السلطان العثمانى على تعيين (محمد على) واليا على مصر بناءً على طلب العلماء والمشايخ . لكنه كان ينتهز الفرصة لينفذ فى مصر إرادته بتعيين الشخص الذى يكون من اختياره ، تاركا الاضطرابات والفوضى فى مصر لتسهم فيما كان يعد له ، لكن الأمور انتهت لصالح (محمد على) ، وأصبح فى ١٨ يونيه ١٨٠٥ واليا على مصر .

وشهدت السنوات التالية حكما غير مستقر تكتنفه المخاطر من أكثر من اتجاه . كان هناك المماليك الذين يتآمرون للإطاحة به . كانت هناك بريطانيا التى تحاول أن تكيد للدولة العثمانية ، واحتمالات أن يترجم هذا الكيد إلى محاولة لإيذاء الدولة العثمانية باحتلال إحدى ولاياتها . هناك الخزانة الخاوية واحتمالات ثورة الجند من أجل رواتبهم . هناك الدولة العثمانية واحتمالات تآمرها عليه لإزاحته . . كل هذا كان أمام الرجل الذى كان يحاول فى ظل هذه الظروف غير المواتية أن يقيم دولة ، وأن يواجه المخاطر السابق الإشارة إليها مجتمعة أو فرادى ، وأن ينظم جيشا جديدا بدلا عن الجيش الألبانى غير الموثوق فى ولائه ، وأن يصلح المالية المتعثرة لكى ينفذ إصلاحاته ، وأن يلبى مطالب الدولة العثمانية باعتباره تابع للسلطان .

وجاءت سنة ١٨٠٧ بغزو بريطانى لمصر رافقه تمردات مملوكية فى أنحاء متفرقة من البلاد ، واستطاع محمد على أن يرد الغزو ويهدئ المماليك المتمردين .

وجاءت سنة ١٨٠٩ وازداد الضغط الشعبى عليه ليفى بتعهداته نحو الزعامات الشعبية التى ساعدته للوصول إلى السلطة . . واستطاع أيضا أن ينفى هذه الزعامات خارج العاصمة ويهدئ الأمور .

وجاءت سنة ١٨١١ واستطاع فى الشهور الأولى منها أن يدبر مذبحة للمماليك المتمردين خلصته من شرورهم .

وكان عليه أن يدبر المال اللازم لحملة ينفذها إلى شبه الجزيرة العربية ليحارب

(الوهابيين) هناك . . ونجح أيضًا فى ذلك وأرسل الحملة إلى (الحجاز ونجد) بقيادة ولده (أحمد طوسون) وأجبرت نتائجها الدولة العثمانية على الاعتراف (بمحمد على) كأمر واقع .

كل هذا كان على (محمد على) أن يقوم به ، وفى نفس الوقت يدير الدولة الجديدة ، وإدارة الدولة تستلزم رجالا وأجهزة تنفيذية ونظما لم يكن فى جعبة (محمد على) أى منها . فالرجال هم قادة جيشه الألبانى ، وهم أيضًا لا خبرة لديهم ليديروا ما يسند إليهم من أعمال إدارة الدولة . أما المصريون فلم يكن من المتصور أن يستعين بهم فى إدارة البلاد لأسباب كثيرة لعل أبرزها كونه أجنبيًا عنهم ، ولا بد من توافر اعتبارات الثقة بينه وبينهم ، فلماذا لا يبقى العلاقة بينه وبينهم فى ذلك الإطار الثلاثى المعروف (الحاكم ، المحكومين ، الحكومة) ولو بشكل مؤقت حتى يكون الكادرات اللازمة مع الوقت .

لهذا كله كان على (محمد على) أن يستعين بقادة جيشه وأقاربه الذين أخذهم أو استدعاهم إلى مصر من (قوله) بعد استتباب الأمر له ليكون منهم إدارته الوليدة .

ولو تصورنا شكل بيت (محمد على) غداة سيطرته على مصر ، فإننا نستطيع أن نرسم له الهيكل التنظيمى الآتى :

محمد على

محمد أغا لاظ (كتخدا بك) ـ صالح أغا (قابجى باشى) ـ شاكر أغا (السلاح دار) ـ إبراهيم أغا (أغات الباب) ـ أحمد أغا بونابرته (الخازندار) ـ محمد بك صهر الباشا (الدفتردار) ـ المعلم غالى (كاتب السر) ـ الخواجة باغوص (الترجمان) .

فالكتخدا هو نائب محمد على ، والقابجى هو مسئول الباب والاتصالات ، والسلاح دار هو المسئول عن التسليح والمهمات العسكرية ، والخازندار هو مسئول الخزينة ، والدفتردار هو المسئول المالى ، وكاتب السر هو الموظف الذى يحرر مكاتبات محمد على وقراراته إلى رجال حكومته ، أما الترجمان الأرمنى باغوص

فكان هو الذى يترجم (لمحمد على) ما يدور بينه وبين زواره وضيوفه الأجانب من القناصل والتجار.

حكومة بسيطة لا يحتاج لأكثر منها إذا عرفنا أنه كان يدير مصر إدارة مباشرة كما لو كان يدير ضيعة كبيرة. أما الجيش فأولاده وأقاربه يتولونه (طوسون لحملة الحجاز) و(إسماعيل لحملة السودان) و(إبراهيم لحملة المورة والشام) وهكذا.

من خلال هذا البيت أدار (محمد على) شئون البلاد، مع إنشاء إدارات جديدة كلما استلزم الأمر ذلك. ففى سنة ١٨٠٥ أنشأ (ديوان الوالى) وجعل اختصاصه (ضبط المدينة وربطها والفصل فى المنازعات). ومع تضخم عمل هذا الديوان تفرعت عنه إدارات وأقلام، وتعرض اسمه إلى أكثر من تغيير (الديوان الخديوى) (الديوان العالى) (مجلس القلعة) (الجمعية العمومية) (مجلس الشورى) وأخيراً (المجلس العالى الداورى). ثم استلزم الأمر قيام أجهزة أخرى مع انتظام دولاب العمل وتسارع وتيرته، فظهر (ديوان الكتخدا) وتفرعت عنه أقلام (التحريرات) و(الجفالك) و(العهد) و(ديوان التفتيش) و(ديوان التجارة والمبيعات).

وعندما استقرت أحوال البلاد فى الثلاثينيات ظهر (قانون السياستنامة)، وهو قانون أكثر تنظيما فى مجال الإدارة عما سبقه من تنظيمات. ونحن لن نقدم التنظيم الذى أوجده (قانون السياستنامة)، لكننا سنناقش كيفية إيجاد الكوادر اللازمة لهذه التنظيمات، فمن خلال عمل هذه الكوادر كان محمد على يختار رجال حاشيته الذين يدور حولهم هذا العمل.

منذ بدء العمل فى حكومة محمد على البسيطة بدأت أسماء تقترب منه ويتردد ذكرها فى كل أو أغلب مكاتباته: صالح أغا أو صالح بك آق قوش منفذ مذبحة القلعة الرهيبة فى مارس ١٨١١، حسن باشا طاهر قائد جيوش محمد على الألبانية، عابدين بك أخو حسن طاهر ومعاون (طوسون) فى حملة الحجاز، محرم بك صهر الباشا وقائد أسطوله وحاكم الإسكندرية، على بك السلانكلى الذى عاون فى هزيمة حملة فريزر، سليمان أغا السلاح دار، نجيب أفندى (قبوكتخدا) ممثل الباشا فى الآستانة، وقوله لى محمد شريف (كتخدا جناب والى مصر). ويبدو أن ما كان يجتمع فيه هؤلاء جميعا هو انتماؤهم إلى العنصر التركى بعامة،

وأنهم من الرعيل الأول الذى جاء مع (محمد على) إلى مصر فى أول عهده بها، وأن الكثير منهم من أهل بلده (قوله) ـ تلك كانت المؤهلات الأساسية لرجال (محمد على)، أو على الأقل للرجال الذين كان ينتخب منهم حاشيته.

ولو أننا صنفانهم لوجدنا أنهم إما أقارب أو أصهار أو عكسريون أو مترجمون أرمن أو أقباط متضلعون فى الحساب.

ويلفت النظر فى هؤلاء فئتين حظيتا باهتمام وعناية (محمد على)، كانت أولاهما المحاسبين من الأقباط. فقد استأثر هؤلاء بوظيفة (كاتب سر) وهى وظيفة أحسب أن أهميتها تنبع من الاسم الذى وصفت به.

وقد اشتهر من هؤلاء (المعلم غالى) و(المعلم باسيليوس)

أما الفئة الثانية فكانت فئة المترجمين، وهؤلاء كانوا من الأرمن وأكثرهم شهرة هو (بوغوص بك يوسيفيان الأزميرى) و(مجرديتش حكاكيان) و(خاتشادور أوهانيسوف) و(جرابيد نوباريان) و(ميناس ميكاثيليان) و(أريستاجيس آلطونيان) و(أسطفان دميرجيان).

وإذا كان الأقباط من المحاسبين والمراجعين والقياسين قد تعرضوا أحيانا لنقمة محمد على، وهو أمر كان معتادا فى نظام يجلس فيه حاكم تحركه الأهواء وتقلباتها، فإن (الأرمن) من حاشية (محمد على) قد نجحوا فى اكتساب ثقة الحاكم وحبه وتفضيله ومحاباته وقد وصفهم (الجبرتى) بأنهم «أخصاء الدولة وجلساء الحضرة وندماء الصحبة».

حتى الثلاثينيات من القرن التاسع لم تكن مهام رجال القصر (المعية) قد اتضحت بصورة يمكن معها القول بأنهم قد أصبح لهم كيان خاص. لكن أول إشارة إليهم باعتبارهم فى (معية) (حضرة أفندينا ولى النعم) كانت فيما جاء بالوقائع المصرية فى ١٣ صفر سنة ١٨٤٦هـ ١٨٣٠م عندما كشف أمر للباشا عن بدايات تشكيل الحرس الخاص به.

«لأجل حفظ وحراسة حضرة أفندينا ولى النعم قد تعلقت إرادته السنية بتنظيم الآلاى (الغارديا) وقد انتخب حضرة أفندينا ولى النعم إبراهيم باشا بذاته من سائر

الآلايات أفراد هذا الآلاى وضباطه بحيث لا يكون العسكرى أنقص من خمسة أقدام فرنساوية، وأن يكونوا معتدلين قدا وقامة، وتكون إقامة الآلاى فى مصر فى (معية) حضرة أفندينا».

كانت هذه أول إشارة واضحة إلى أشخاص يعملون فى (معية) الحاكم، وكان طبيعيا أن يكون رجال الجيش هم أول من يدخل فى هذا التنظيم بصفة رسمية. صحيح أن (الخازندار) و(السلاح دار) و(أغات الباب) و(كاتب السر) و(الترجمان) كانوا هم خاصة (الوالى) بحكم طبيعة وظائفهم، لكن (الحرس الخديوى) كان أول ما أشير إليه فى وظائف رجال القصر فى عصر محمد على.

وقد شهدت الثلاثينيات من عهد (محمد على) ظهور وظائف أخرى لموظفين يشكلون مع آخرين المعية التى تحيط به. فقد ظهر مسمى (مهردار ولى النعم) أى حامل أختام الباشا، وظهرت وظيفة (رئيس المعاونين لسعادة جناب أفندينا) والذى كان يسمى فى الوثائق (باشمعاون جناب خديو).

«إن حضرة سامى بك أفندى الذى كان ناظر الوقائع المصرية ثم افتخر بخدمة الكتابة الخاصة بحضرة أفندينا ولى النعم الأكرم قد جعل الآن أمير لواء وتشرف بمنصب جليل حيث صار (رئيس المعاونين) لسعادة جناب أفندينا المشار إليه وذلك من فيض بحر جوده وعنايته المتوج بالإحسان والكرم».

وقد تحددت مهامه بشكل يعطى الصورة بعض الوضوح.

«صدر أمر من محمد على باشا إلى سامى أفندى فى ٣ المحرم بعمل المراسم اللازمة وضرب المدافع بالقلاع والبنادر ثلاث دفعات كل يوم كالأعياد مدة ٣ أيام إعلانا للفرح والسرور بالنصر العزيز والفتح المبين الذى حصل لابنه إبراهيم باشا سر عسكر لاستيلائه على عكة وبإعلان ذلك لعموم الجهات بالأقاليم والآلايات ولجميع حضرات أعضاء أسرتى ونشره بالوقائع المصرية».

وهكذا فإن الثلاثينيات من عهد (محمد على) قد شهدت بعض الوضوح فى مهام أفراد المعية شمل المعاونين والأطباء وكتخدا بك ومهردار خديو. ويتفق هذا مع حقيقة استقرار الحكومة وبدايات تطبيق (نظام التخصص) الذى كان غائبا فى السنوات الأولى من حكم (الباشا).

لكن سنة ١٢٥٩ هـ/ ١٨٤٣م تحدد بصورة نافية للجهالة دور (قرناء الباشا الموجودين بمعيته) والمقصود بهم رجال حاشيته وبلاطه.

ففي كتاب له إلى (شورى المعاونة) فى ذلك التاريخ، أوضح لهذه الهيئة أنه «نظرا لأهمية مركزى وجسامة مسئوليتى عن الرعية كثيرا ما أكدت ونصحت قرنائى الموجودين بمعيتى بعرض وإخطار كافة ما يطرأ بأفكارهم من سائر أمور ومفصلات الحكومة بدون مراعاة هيئة مسندى. وأنه بالنسبة لما تلاحظ لى من حصول الاجتناب عن ذلك فلأجل أن يكون لهم الحرية المطلقة قد أعطيت لهم الرخصة التامة فى عرض ما ذكر..».

ثم يروح الكتاب فيحدد المطلوب من هؤلاء (القرناء):

أ ـ عرض كل ما يطرأ فى ذهنهم من الأمور التى يترتب عليها نفع للمصالح وكل ما يرد فى أفكارهم من الأعمال التى ينتج عنها نجاح.

ب ـ الإبلاغ عن كل ما يرونه من الشوائب والشك فى المواد التى صدرت أوامرى عنها أو من يكون مدانا فيما ينافى نص أوامرى من الكتبة وخلافهم.

ج ـ يكون هؤلاء القرناء ورؤساء الكتبة مرخصين بحضورهم لطرفى وعرض كل شىء يكون فيه إشكال.

د ـ تكون أفكارهم خالية من التسويلات والأغراض (أى الغرض وسوء النية).

وإعادة قراءة هذا القرار تكشف عن جوانب هامة من تاريخ مصر. فالكتاب يفوض لأول مرة مجموعة من الرجال أعمال الرقابة على أمور إدارة البلاد، وهى أمور لم يكن (محمد على) يقبل فيها التفويض، لكننا إذا قرأنا هذا الخطاب فى إطار تاريخ صدوره (١٨٤٣) فإننا نستطيع أن نلمس بدايات التحول فى فكر (محمد على) وأسلوب إدارته للبلاد بعد سقوطه فى سنة ١٨٤٠.

والكتاب عبارة عن دستور العمل (للمعية) فى فترة حالكة من تاريخ مصر لم يجد فيها (محمد على) أحدا يفوضه أمور الإدارة سوى (قرنائه الموجودين بمعيته).

كذلك فإن الكتاب يكشف عن أهمية هؤلاء بالنسبة لصناعة القرار السياسى فى مصر فى ذلك الوقت (أربعينيات القرن التاسع عشر).

فى السنوات الأخيرة من حكم (محمد على) يظهر نوع من التغير فى جنسيات (المعية) أو حاشية الحاكم. نلاحظ ذلك وقت بدايات عهد إبراهيم القصير (١٨٤٧ ـ ١٨٤٨). ففى رحلته للاستشفاء فى ٢ ذو القعدة سنة ١٢٦٣ / سبتمبر ١٨٤٧ كان أتباعه الذين رافقوه فى رحلته (محمد قفطان أغاسى) و(المسيوبونفور) و(نوبار) ترجمان الجناب الداورى، والمسيو (فرانق) حكيمباشى. ويحتمل أن يكون هؤلاء الأطباء المعالجين للباشا الجديد.

وتظهر وثائق الفترة القصيرة من حياة إبراهيم أن معيته كانت تتألف من (يوسف كامل باشا مستشار خديو) و(سامى باشا كاتب خديو) و(خسروبك الترجمان الأول) و(صبحى بك) و(إسماعيل بك تيمورزاده) كاتبين لدى الوالى.

ما إن تولى (عباس حلمى ١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) السلطة حتى استغنى عن خدمات حاشية جده وعمه فى إطار النزاعات العائلية التى ميزت فترة حكمه، فأبعد من ضمن ما أبعد (يوسف كامل باشا) صهر المرحوم (محمد على باشا) وكانى باشا وسامى باشا الكبير وصبحى بك) وغيرهم، فسافروا إلى دار الخلافة وحل محلهم أسماء جديدة، فتعين القائمقام رياض أفندى (رياض باشا رئيس النظار فيما بعد) لخدمة المهتارية (الفرقة الموسيقية)، والقائمقام (محمد زكى) باش ترجمان، والميرالاى عمر بك (تشريفاتى).

وعند مقتل عباس فى سنة ١٨٥٤ كان تشكيل معيته يحمل الطابع التركى القديم فحاشيته كانت تضم ما يعرفون (بالأيج أغاسيه)، ومفردها إيج أغاسى. وتعنى الخادم الذى يؤدى واجباته فى غرفة استقبال سيده، بكلمات أخرى هم التشريفاتية. كما كانت حاشيته تضم غلمانا صغارا يحملون رتبا كبيرة (قائمقام)، وكان من بين موظفى معيته (الخازندار).

ويبدو التأثر بنظام القصور التركية فى عهد (سعيد ١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) واضحا فى أمره الصادر إلى قائمقامه وابن أخيه إسماعيل فى ٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٨ هـ / سبتمبر ١٨٦١:

«حيث إننا قد رأينا أنه من موجبات الحال والزمان التشبه بزى الدولة العلية بمناسبة ارتباطنا وتابعيتنا لها، وحيث إنى سأعود إلى طرفكم إن شاء الله لابسا زى

هذه البلاد، فبناء عليه يجب أن تبادروا بإصدار أمركم وتنبيهاتكم من الآن للمقامات اللازمة بخصوص تغيير الزى الحاضر والإرادة لسموكم».

كان محمود الثانى (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) ومن قبله سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧) يحملان إدراكا بأن الإمبراطورية يجب أن تتغير نحو الغرب عن طريق الأخذ بالأساليب الغربية على حساب الحياة العثمانية من أجل بناء الإمبراطورية العثمانية. وفى عهد (محمود الثانى) بدأ التغيير يطرق مناطق كثيرة من نواحى الحياة العثمانية.

أخذ (محمود الثانى) زمام المبادرة عندما نقل مقره فى سنة ١٨١٥ من (طوب قابو سراى) القديم على مرتفعات إستانبول إلى مكان أكثر حداثة على البوسفور فى (ضوله باغجه). وظل هكذا حتى نقله عبد العزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦) إلى قصر أكثر حداثة على التلال عند (يلديز) فى أواخر القرن.

فى (ضولمه باغجه) حلت (السوفا) و(الموائد) و(الكراسى) محل (المتكآت) «Pillows» والحشايا والدواوين فى القصر القديم. وبدء محمود فى ارتداء الملابس المشابهة لرداء العواهل الأوروبيين، فقصر لحيته وارتدى القبعة الأوروبية المعاصرة، ومعاطف (الفراك) «Frock Coats» والسراويل. ونفض السلاطين حالة العزلة الفخمة «Splendid Isolation» إلى الظهور فى الشوارع راكبين (الفيتون)، وذهبوا إلى الأقاليم لتقصى أحوال البلاد، وحضروا الاحتفالات الشعبية العامة، والكونشرتوهات والأوبرا، والباليه الذى كانت تقام حفلاته فى بعض السفارات الأجنبية، وزار (عبد العزيز) بلادا خارج الإمبراطورية، فزار مصر فى عهد الخديو إسماعيل كما زار المعرض الدولى الذى أقيم فى باريس. وبمساعدة دونيزيتى «Donizetti» استوردت القصور السلطانية موسيقيين غربيين لتطوير موسيقى الخاصة «Hassa» فى أسلوب عسكرى غربى حتى تستطيع هذه الفرق أن تعزف الكونشرتوهات للضيوف الأجانب.

وبدأ السلطان يشارك فى الاجتماعات مع كبار موظفيه، ويحضر اجتماعات مجلس وزرائه ويعطى قراراته فى الحال، وبدأ الوزراء يقلدون نظراءهم الغربيين فى الزى والمظهر والسلوك. وظهرت معاطف (الفراك) الطويلة على أجساد الوزراء



والبيروقراطية، وذهبت العمامة ليحل محلها الطربوش، وذهبت الجبة لتحل محلها (الإسطمبولية). وكان حلول الطربوش محل العمامة إيذانا بزوال الاختلافات الدينية التى كان يحدثها استخدام العمامة كغطاء للرأس وزوال المظاهر الطبقية التى كانت العمامة تمثلها وتظهرها. وفى سنة ١٨٢٩ أصبح الزى الأوروبى إجباريا بالنسبة للمدنيين باستثناء رجال الدين الذين سمح لهم بارتداء العمامة والجبة لرجال الدين فى الملل المختلفة.

بدأ السلطان يتعلم الفرنسية، ولم يمض وقت طويل حتى بدأت مكاتب الترجمة فى الإدارات والمدارس تقدم تدريبات على اللغات الأجنبية بواسطة شباب يريد أن يهيئ نفسه للانخراط فى الصفوة الجديدة، وزادت الصلات بين الأجانب والعثمانيين بنتائج جيدة بالنسبة للغربيين.

فى عهد (عبد المجيد ١٨٣٩ ـ ١٨٦١) انتقل إلى قصر (سيراجان) «Ciragan» بغرفه الأوروبية. وكان هذا إيذانا بدخول الأساليب الغربية داخل القصور العثمانية. فتحول (الجيب الهمايونى) إلى الخزينة الخاصة «Hazinei Hassa»، وانقسم الموظفون إلى «Scribes» كتبة يرأسهم باش كاتب «Chief scribe».

وهم الموظفون الكتابيون والإداريون بالقصر ومن إليهم من المساعدين والمعاونين والخدمة والسعاة والفراشين.

أما الفريق الآخر فكان منهم (القرناء)[١] والمابينجية[٢] والياوران[٣].

---

(١) القرناء ومفردها قرين وهم طائفة أعوان الحاكم تماثل أولئك الذين يسمون (شامبرلين) Chamberlain فى القصور الملكية الأوروبية. والشامبرلين هو المهجعى أو المسئول عن حجرة نوم الملك أو الياور أو الحاجب أو الموظف الكبير فى البلاط أو أمين الخزينة ـ وفى تركيا كانوا هم الحاشية المرافقة للسلطان فى ذهابه وإيابه للتسرية عنه وتقديم المشورة إليه.

(٢) المابين كلمة عربية وتعنى الشيء بين اثنين «That which is between». فى التركية معنى الكلمة المنطقة الفاصلة بين أماكن الحريم وأماكن الرجال، وعنت أيضا الإدارات الخاصة بالقصر حيث يستقبل السلطان فى المناسبات العادية والتى يؤدى فيها الموظفون الرجال واجباتهم، ومنها جاءت كلمة «مابينجى» «mabeynji» وهو موظف المابين فى بلاط السلطان ـ ومن رتبها (باش مابينجى) وهو رئيس طائفة المابينجية بالقصر ـ فى عصر عبد الحميد وصل نفوذ جهاز المابين إلى درجة كبيرة.

(٣) الياوران هى جمع ياور وتعنى مساعد أو «aide-de-camp» ـ أطلقت على العسكريين من بلاط السلطان أو ما سمى فيما بعد بالحاشية العسكرية.

ما نود التركيز عليه أن الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر كانت تشهد فى فترة محمد على وخلفائه تطورا هائلا فى مؤسسة القصر والمجتمع والدولة وشهدت هذه الفترة صدور (كلخانة خط همايونى) سنة ١٨٣٩ وما أحدثه من آثار فى كافة نواحى الحياة فى الدولة إلى حد إطلاق (عهد التنظيمات) «Tanzimat Era» على الفترة ١٨٣٩ ـ ١٨٧٦ ، وشهدت إرسال الطلاب فى بعثات إلى أوروبا وانتشار السفارات العثمانية فى بلادها تنقل وترصد كل ما هو جديد فى الغرب ليطبق فى أراضى الدولة. وشهدت انتشار مكاتب الترجمة (ترجمة أوده سى) فى كافة فروع الإدارة العثمانية لترجمة فنون وعلوم الغرب والاستفادة منها فى مواجهة محاولات الغرب المستميتة لاستقطاع أجزاء الدولة العثمانية الضعيفة، وشهدت ظهور مؤسسة القصر ممثلة فى (المابين الهمايونى) القوى الذى وضع القصر على قمة أجهزة الإدارة فى الدولة.

ولم يكن الشارع التركى بمعزل عما يجرى فى الإدارة العثمانية والفكر الوارد إلى شواطئ البوسفور. فقد شهدت أحياء وشوارع إستانبول حركة تغيير واسعة شملت الزى حيث أخلت الجبة والكرك والعمامة مكانهم للقبعة والبدلة الإفرنجية. وفى (بك أوغلى) أحد أحياء إستانبول الشهيرة افتتحت المقاهى على الطراز الأوروبى ومحلات الطعام والموسيقى، وشوهدت على جدران البيوت إعلانات عن فرص لتعليم العزف على البيانو بواسطة معلمات أوروبيات.

كانت الدولة العثمانية هى النموذج الذى ارتأى حكام مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أن يطبقوه هناك. وإذا كان محمد على قد رفض أن يتبع النموذج التركى من الحداثة الوافدة للظروف الخاصة بعلاقته بالدولة العثمانية فى النصف الأول من القرن، فإن خلفاءه الذين لم يكونوا على علاقة سيئة بالدولة الأم لم يجدوا غضاضة فى أن يتشبهوا بالدولة العلية فى مظاهر كثيرة، وما أمر (سعيد) لابن أخيه (إسماعيل) فى ربيع الأول سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م إلا ترجمة دقيقة لاتجاهات الحكام فى مصر بعد (محمد على) لتشرب ما كان يجرى فى الآستانة من تغيير تجاه الغرب.

وهكذا فإن بلاط (سعيد ١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) شهد تعيينات فى القصر شملت

(الشماشرجى)[1]، ومعاونى المعية والكتبة ومأمورى التشريفاتية والمعية الخديوية (الذوات الموجودين بمعيتنا) والباش تراجمة ومأمورى تحضير وتجهيز لوازم ومهمات الولائم والجاووشية والقواصة لأعمال المراسلات. وكتاب اللغة العربية وكتاب اللغة التركية، والمعاونون بالمعية.

وتشكلت فى فترة ولاية (سعيد) (مجالس معية) وفرقة موسيقية خاصة بالمعية.

وقد جدد (سعيد) مجلس معيته فى سنة ١٢٧٤ هـ/ ١٨٥٧م فاختار له فرهاد بك رئيس مجلس أسيوط وجعفر باشا رئيس مجلس الإسكندرية وسيد بك وكيل الداخلية وحسين بك عضو مجلس الأحكام وأرسلان بك مدير أسيوط وأباظة بك وكيل مجلس الأحكام.

ولا تعرف معايير اختيار رجال معية حكام مصر فى القرن التاسع عشر، لكن المرجح أنهم كانوا يختارون من الجيش ومن رجال الإدارة ومن كبار موظفى الدولة ومن الهيئات القضائية التى كانت تسمى فى ذلك الوقت (مجالس الأحكام حتى تنظيم القضاء سنة ١٨٨٣).

ويبدو أن أعضاء (مجلس المعية) كانوا معرضين لمهام تستلزم سفرهم. فقد جاء فى قرار لسعيد بشأن تعيين (مصطفى ماهر بك) التنبيه عليه «بالحضور لهذا الطرف معه ما يلزم له من أدوات السفرية».

ومع ترتيب (ديوان المعية السنية) فى سنة ١٨٦١ بدأت قواعد وأساليب العمل به تظهر فى أوامر (سعيد) إلى معاونيه فى كيفية استقبال الشخصيات الرسمية. ففى غرة شعبان سنة ١٢٧٨ هـ/ ١٨٦١م صدرت التنبيهات من (سعيد) بإطلاق واحد وعشرين مدفعا من الطوابى بالإسكندرية عند استقبال «ولى عهد صاحبة الحشمة ملكة إنجلترا»، وإطلاق واحد وعشرين مدفعا أخرى عند خروجه من الميناء، وتجهيز القصر رقم (٣) بما يلزم من أطقم الموائد الفاخرة، وإرسال القارب الملكى لأخذه من السفينة إلى الميناء. وأن يكون فى استقباله ناظر الخارجية وشريف باشا وحافظ باشا

---

(١) جماشيرجى فى التركية تعنى من يغسل الملابس وخاصة الكتانية والبياضات ـ لكن دلالتها تغيرت وخاصة فى مصر وأصبحت تعنى (اللبيس) وهو ذلك الشخص الذى يعتنى بلباس بالحاكم ويعاونه فى ارتداء ما يناسب كل مناسبة، ثم أصبح من الشخصيات ذات النفوذ فى القصر بحكم قربه من الحاكم.

والباشا المحافظ وأمين الكمرك (الجمرك) (جميعكم لابسين الحلل الرسمية)، وأن يرفع على مقدمة القارب الذى يقله رايتان عثمانيتان، على أن يترك لقنصل إنجلترا أمر الراية الإنجليزية فى مقدمة القارب، وأن تستحضر عربة من العربات الضخمة المذهبة مجهزة بأربعة من جياد الخيول لركوبه وعربتان أخريان لركوب الموجودين فى معيته. ويبدو أن ترتيبات استقبال الضيوف فى عهد (سعيد) كانت تستمد أصولها من النظم الإنجليزية الملكية، فقد كشف أمر (سعيد) إلى معاونيه أن قنصل إنجلترا العام هو الذى وضع هذه الترتيبات الخاصة باستقبال ولى عهد بلاده «وحضرته سيفيدكم ويبين لكم كيفية استقباله».

وفى نهايات عهد (سعيد) كانت المعية السنية على الشكل الآتى:

ـ على برهان بك	باشمعاون جناب خديو
ـ زكى بك	باشترجمان
ـ مأمور تحريرات أفرنكية	
ـ مأمور تشريفات خديوية	
ـ سالم أفندى	طبيب المعية
ـ بكباشى على أفندى الكريدلى	معاون المعية
ـ محمد بخيت أفندى واليوزباشى عثمان فكرى	كتبة فى المعية

وهكذا فإنه يمكن القول أن هيئة المعية السنية أو البلاط كانت قد تكونت فى عهد (سعيد) وإنها كانت تذهب مذهب المدرسة التركية فى التنظيم الداخلى مع وجود فوارق طفيفة فى الألقاب، كذلك فإنه يمكن القول إن وظائف ومهام رجال المعية فى عهد (سعيد) لم تتجاوز العمل داخل القصر من حيث العناية بأمور الحاكم الشخصية واستقبال ضيوفه وترتيب ولائمه وحراسة شخصه.

الفصل الثانى

صناعة النخبة

خضعت مصر للاحتلال التركى فى سنة ١٥١٧ وتحولت بمقتضى هذا الاحتلال من دولة مملوكية مستقلة منذ سنة ١٢٥٠م، إلى مجرد ولاية فى فلك السيادة العثمانية على أجزاء مختلفة من العالم.

وكان طبيعيا أن تكون الهيمنة السياسية والاقتصادية وغير ذلك سائدين فى مصر بحكم التبعية المباشرة للسلطان العثمانى الذى حرص على إقامة حكم مركزى قوى يتمثل فى (نائب) له يتغير كل حين، وحامية عسكرية قوية، وهيئة حكم تشارك الحاكم فى سلطاته خشية أن ينفرد الحاكم بالحكم كما حدث سنة ١٥٢٥م على يد أحمد باشا الخائن.

وعلى مدى الفترة ١٥١٧ ـ ١٧٩٨ سيطر النظام العثمانى على سدة الحكم فى مصر، وحتى عندما أصابه الضعف فى بدايات القرن الثامن عشر كان الشركاء أو الحكام الفعليون هم البكوية المملوكية التى سقطت مع قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر فى ١٧٩٨م.

هكذا ظلت مصر تحت حكم عثمانى وعثمانى مملوكى على مدى الفترة ١٥١٧ـ ١٧٩٨، بينما استسلمت الرعية لمصيرها وتعرضت لأبشع أنواع العسف والجور.

وبعد انتهاء الاحتلال الفرنسى (١٧٩٨ـ ١٨٠١) دخلت البلاد فى مرحلة صراع على السلطة بين أصحاب السلطة الشرعية «dejure» العثمانيون وأصحاب السلطة الفعلية «defacto» المماليك، استمر خمس سنوات، واستمر التنكيل والظلم للشعب المحكوم.

وعندما اختار الشعب متمثلا فى المشايخ ورجال الدين والأشراف حاكما ليخلصه من كل هذه المظالم، اختار حاكما تركيا (محمد على ١٨٠٥-١٨٤٨) قادته طموحاته التى أراد معها أن يجعل من مصر ملكا عضودا له ولأسرته من بعده، إلى استمرار التنكيل بالمصريين واستنزافهم فى الجيش والأسطول والزراعة والصناعة ومن خلال نظام صارم لجباية الضرائب.

وخلال فترة حكم (محمد على) الذى استمر ثلاثة وأربعين عاما ذاق المصريون سلسلة من أعمال الطغيان التى عادت عليه بلقب (ظالم باشا) الذى سجله (بريس دافين ١٨٠٧-١٨٧٩) فى مذكراته (إدريس أفندى فى مصر). وقد تراوحت مظالم (الباشا) للمصريين بين فرض الضرائب والنهب وعدم النزاهة فى ابتزاز المال، وعدم دفع المرتبات للجيش أو الموظفين، والاستمتاع بالخدمة المجانية من جانب الشعب له عملا بالمثل القائل «إنما الشعب كالسمسم، ينبغى أن تسحقه لكى تستخرج منه الزيت».

وليست لدىَّ النية للتعرض إلى ما فعله (محمد على) بالمصريين لكى يقيم دولة مصر الحديثة، لكن ما أريد أن أصل إليه هو أنه غير من البنية الإثنية للبلاد بحيث أدخل فيها عنصرا جديدا من الناس اصطفاهم للحكم دون أصحاب البلاد.

فعلى مدى فترة حكمه استقدم (محمد على) الأسر التركية والأقارب والمعارف من ألبانيا وأجزاء أخرى من الدولة العثمانية ليقودوا ويديروا ويحكموا تلك البلاد التى قدر له أن يحكمها، ثم أن يجعل منها دولة له ولأبنائه وحفدته من بعده.

كان محمد على تركيا معتزا بتركيته، وعثمانيا إلى أقصى حد كما يقول (كاميرون فى كتابه «Egypt in the Nineteenth Century»).

وبالتبعية فإن هذه العنصرية التركية أدت به إلى أن يركز على تصاعد التأثير التركى فى النواحى العسكرية والإدارية فى البلاد، بصورة انعكست على النواحى الثقافية ومهدت الأذهان لتقبل المزيد من التأثير التركى فى كافة المجالات.

ولقد كان تزايد أعداد الأتراك فى مصر من أهم العوامل فى نجاح سياسة محمد على التركية فى مصر. فمن خلال وجود العنصر التركى فى المجالات العسكرية

والاقتصادية والإدارية استطاع محمد على أن يجعل حكمه تركيا خالصا ليس للمصريين أى نصيب فيه إلا الفتات.

ويكشف الإحصاء التالى عن التزايد العددى للأتراك فى مصر منذ سنة ١٨٠٠م مقارنا بأعداد المصريين:

إحصائية عن الشعب المصرى والعناصر التركية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر

الجنسية	إحصاء الحملة الفرنسية سنة ١٨٠٠م	إحصاء مانجين mamgim ١٨٢٣	احصاء بو الكومت Boislecomte سنة ١٨٣٣	إحصاء بورنج Bowring ١٩٣٨	إحصاء كلوت بك سنة ١٨٤٠	إحصاء جيسكوت Gesquet سنة ١٨٤٤
المصريون	–	–	٢,٨٦٦٠٠٠	–	٢,٨٢٠,٠٠٠	١,٩١٠,٠٠٠
الأتراك الأحرار	–	٣٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠ـ ٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠
الأتراك الأرقاء	٨٠٠٠ـ ٩٠٠٠	٢٦,٩٠٠	٤٠٠٠ـ ٥٠٠٠	–	٥٠٠٠	٥٠٠٠
مجموع الأتراك الأحرار والأرقاء	–	٥٨,٩٠٠	٢٤٠٠٠ـ ٣٥٠٠٠	–	١٧,٠٠٠	٢٠,٠٠٠

إحصاءات دوان ولين ودو هاميل ومارسيل وبونار

الجنسية	إحصاء دوان سنة ١٨٣٣	إحصاء ادوار وليام لين ١٨٣٥	إحصاء دو هاميل سنه ١٨٣٧	إحصاء مارسيل	إحصاء بونار
الأتراك	٢٠,٠٠٠ـ ٣٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠ـ ٥,٠٠ أتراك يونانيون	١٩,٠٠ أتراك ومماليك	١٢,٠٠٠	٨,٠٠٠ـ ١٠,٠٠٠

ورغم التباين الشديد بين الإحصاءات، فإن ما يمكن الوصول إليه هو أن العناصر التركية فى مصر كانت كبيرة العدد، بالإضافة إلى مكانتها كجالية حاكمة فى مصر. ورغم تناقص أعدادها بحكم ظروف كثيرة، فقد ظلت الجالية التركية فى مصر هى الأرستقراطية الحاكمة فى البلاد.

تكونت الدوائر التركية المحيطة بمحمد على والتى حرص على تنميتها بقدر إمكانه، من المماليك والعتقاء والسبى، ومن المسيحيين المصريين والسوريين والأرمن، أو من مجتمع اللغة التركية الذى اصطنعه للوصول إلى تلك الدوائر.

ومن بين هذه الدوائر تكونت الصفوة (المحمدية العلوية) التى حرص على تمكينها من دوائر السلطة. وتفصيل ذلك كالآتى:

بدءا من سنة ١٨٠٨ وبعد حملة فريزر واستتباب الأمور لمحمد على، بدأ فى إسناد وظائف الدولة الهامة لعائلته وذوى قرباه. أصبحت مناصب الكتخدا (النائب) و(أغا دار السعادة) و(الضابط) رئيس الشرطة و(المحتسب) و(الدفتردار) و(الروز نامجى) وقادة الفرق العسكرية من نصيب أهله ومعارفه من الأتراك الذين جاءوا معه من ألبانيا أو أتوا إلى مصر فيما بعد.

وفى ظل الأسلوب القاسى الذى كلف به حكام الأقاليم من الأتراك بتطبيقه على المصريين، شهدت البلاد عمليات الجلد التى صورتها ريشات الفنانين الأجانب، وتحمل المصريون أسلوب التجبر والتعالى من الموظفين والحكام الأتراك. ورويدا رويدا استطاع (محمد على) أن يمكن للعناصر التركية المجلوبة إلى مصر من السلطة.

وقد تباينت ردود أفعال المحكومين إزاء مظالم حكم (محمد على)، لكن أظهرها كان نشوء ظاهرة (التسحب) من بلادهم واللجوء إلى بلاد الشام وغيرها من المدن المجاورة. وجاءت سياسة (الاحتكار) لتفتك بالشخصية الوطنية المصرية وتضعف كيانها، فلا الفلاح أصبح متمتعا بخيرات أرضه، ولا هو أصبح قادراً على بيع محاصيلها بالأسعار التى يريدها، فقد تكفل (محمد على) بالحلول محله فى كل شىء.

بمضى الوقت أصبح شكل العلاقة بين الحاكم والرعية هو القسر والإلزام ونظام الاحتكار والضرب، وبكلمات أخرى أصبحت العلاقة بين الحاكم والمحكوم مبنية على أن المصريين قد خلقوا من طينة غير طينة الأتراك الذين كانوا يعتبرون المصريين من طبقة أدنى من طبقتهم وأنهم لا يمكن أن يدانوا ذلك المستوى الرفيع الذى بلغته

طبقة الأتراك (الأرستقراطية العتيدة)، وزاد من هذا انحصار السلطة والحكم فى أيديهم.

من هنا ترسخت فى مصر قضية العلاقة بين التركى المتميز الذى خلق ليحكم ويسود، والمصرى الذى خلق ليؤمر ويطيع.

ومع هذا فقد شهدت الفترة (١٨٢٢ ـ ١٨٣٢) محاولة نعدها تاريخية من جانب محمد على لإعادة رسم العلاقة بين الأتراك الحاكمين والمصريين المحكومين. أعنى بهذا محاولة استخدام المصريين إلى جانب الأتراك فى حكومته.

فيما يتعلق بأسباب الاتجاه إلى هذه الخطة، فإننا نعتقد أن البلاد العثمانية لم تعد توفر لمحمد على الكادرات التركية الكافية لملء الفراغ فى المناصب والوظائف فى نظام حكمه. فوجد أن خير وسيلة هى إشراك المصريين بحذر فى سد هذا الفراغ.

وفى هذا المقام فإن (ثابت باشا) (قبوكتخدا)[1] الخديو فى الآستانة، قد ترجم لنا بعد الثورة العرابية سياسة محمد على فى مقام استخدام المصريين فى الحكومة عندما قال تعقيبا على الثورة ونتائجها وأسبابها:

«وقد دلت التجارب على أنه فيما بعد سيكون من اللازم الالتفات إلى عدم رفع الوطنيين (المصريين) إلى رياسة الوظائف الملكية، أو إلى درجات الضباط العظام. وقد كان رأى المرحوم محمد على باشا فى هذا الموضوع فى محله تمامًا واحسرتاه! لم نقتف أثره كما يجب فوصلت الحال إلى هذه الأخلاق، وفى ذلك عبرة كافية للمستقبل».

ولو أننا دققنا فى خطاب (ثابت باشا) هذا إلى معاون الجناب الخديوى بعد فشل الثورة العرابية، فإننا نستطيع أن نستخلص النتائج الآتية:

١ - أن خطة محمد على التى طبقها فى المرحلة (١٨٢٢ ـ ١٨٣٢) كانت سياسة «Policy» تهدف إلى عدم التمكين للمصريين من الوصول إلى مناصب الحكم

---

(١) القبوكتخدا هو لقب تركى يعنى ممثل الوالى لدى الحكومة المركزية والمشرف على مصالح الوالى فى أوساط الباب العالى ومقره الآستانة.

على الإطلاق، وأن الحكم إنما هو من نصيب الأتراك، أما المصريون فإن دورهم ثانوى.

وفى هذا المقام فإن محمد على لم يكن يخفى هذه السياسة، بل كان يذيعها. ففى أمر منه إلى حبيب أفندى مأمور الديوان الخديوى يقول «إن أهالى دائرتنا وأهالى مصر ثلاثة أقسام، قسم منهم لا هم له إلا راحته الشخصية ولا يهتم بالدنيا، وقسم آخر وإن كانوا من أصحاب الغيرة والصداقة إلا أنهم لتوحشهم لا يفكرون فى الردىء والطيب، والقسم الثالث هم فى حكم البهائم. لذلك يقوم كل قسم بنشر الأخبار والأراجيف والهذيانات، مع أن هذا النشر مضر بهم فلا يفكرون فيه، لذلك وجب تأديبهم على أفعالهم، وعلى ذلك نأمركم بتعيين جواسيس لاستراق السمع وكل من يخبروا باسمه ممن يكون مريضا بحمى الهذيان تقومون بإحضاره وتضعوا فى يده الأغلال مع تكليفه بعدم النزول إلى قصره فى هذه الأيام وبقائه فى الديوان مع التشديد فى عدم التهاون».

٢- أن سياسة محمد على أصبحت بمضى الوقت دستورا للعمل فى العهود التالية لعهده، فالأتراك هم الأكابر، وهم الصفوة التى تدير، والقاعدة هى المصريون الذين ينفذون القدر الذى كلفوا به من الأعمال.

٣- أن الخطأ الذى وقعت فيه الحكومة فى الثمانينيات المبكرة من القرن التاسع عشر كان هو رفع المصريين إلى مراتب القيادة فى الجيش وهو ما كان لا ينبغى الإقدام عليه فى نظر (ثابت باشا) قبوكتخدا الوالى.

وتشير كل تنظيمات محمد على حتى نهاية عهده إلى أن تصوراته عن إصلاح الإدارة، لم تكن بإحلال المصريين محل الترك، ولكن بإشراك المصريين فى الوظائف الصغيرة مع الإصرار على جعل الأتراك فى المناصب القيادية، حتى يظل لها تفوقها وامتيازها.

ومع هذا فإن إشراك محمد على للمصريين فى الحكم والإدارة لم يكن حبا فى سواد عيونهم بقدر ما كان حلا لمشاكل صادفها. منها ما كان يتعلق بتناقص مصدر استيراد الأتراك، وخاصة عندما تحرجت العلاقة بينه وبين الدولة الأم، ومنها ما كان يتعلق بقلة كفاءة الأتراك أنفسهم فى تسيير دفة الأمور، ومنها ما تعلق برغبة

محمد على فى تدريب المصريين على شؤون الحكم والإدارة حتى يستطيعوا إدارة الحكومة وتمشية أمور بلادهم بأنفسهم. وفى اعتقاد البعض أن الرغبة فى تدريب المصريين إنما جاءت تبعا للسبب الأول وهو قلة كفاءة الأتراك.

كان لا بد أن يكون رد الفعل عند المصريين هو ازدياد الحقد بين العنصرين المصرى والتركى نتيجة لهذه المعاملة الظالمة. صحيح أن التاريخ قد سجل بعض هبات وطنية ضد هذه السياسة، لكن الثورة العرابية فى حقيقتها كانت صرخة ضد هذا الظلم البين، أو ضد التفوق التركى فى السلطة.

وقد استعان محمد على فى إطار إدارته للحكومة بالعناصر اليونانية التى أتى بها (إبراهيم باشا) إلى مصر بعد حرب المورة (١٨٢٤ـ١٨٢٧)، وفى الإطار نفسه استخدم الأرمن والأوروبيين فى إدارته.

عندما كون محمد على جيشه الجديد (نظام جديد). استعان بخمسمائة من مماليكه ومماليك أصدقائه من الأتراك. تعلم هؤلاء فى مدرسة أسوان ليكونوا نواة جيشه الجديد الذى ألفه من الفلاحين المصريين.

وفى المعارك والحروب التى خاضها هذا الجيش لم ينس (محمد على) أبدا عنصريته التركية، فحرص على ألا تزيد رتب الضباط المصريين عن رتبة (اليوزباشى = النقيب)، أما مناصب القيادة فكانت للأتراك. وتتضح عقلية (محمد على) العنصرية فى رده على المديح الذى وجهه أحد الخبراء الأوروبيين إلى المصريين بعد معارك حرب الشام الأولى والتى انتصر فيها الجيش المصرى على جيش السلطان (محمود الثانى).

«لا تنس يا صديقى أن الذين يفوزون فى المعارك إنما هم الضباط لا الجنود، وأن ضباط الجيش المصرى كلهم أتراك».

تسلم السلطة بعد (محمد على) (إبراهيم) و(عباس) و(سعيد) و(إسماعيل). ولم تختلف سياسة أى من هؤلاء عن سياسة الجد الأكبر مؤسس الأسرة. إذ سارت سياسة التمكين للأتراك من تسنم المناصب القيادية فى الحكومة على نفس ما كان عليه الأمر أيام محمد على. وأصبح الأصل العرقى هو المحدد الحاسم فى تكوين الطبقة الحاكمة.



فما هى الطبقة الحاكمة؟

المقصود بالطبقة الحاكمة أولئك الذين تولوا المناصب الهامة فى السلطة بصورة دورية دون اعتبار لخبراتهم الفنية أو العلمية . كانت الطبقة الحاكمة تضم موظفى البلاط وأصفياء الحاكم وأعضاء المجلس الخصوصى وكبار موظفى الإدارة المركزية، وأصحاب مناصب القيادة العسكرية والإدارية بالأقاليم وكبار موظفى الحكومة .

ويبدو أن مسألة السيطرة التركية كانت هى القاعدة فى مصر طوال الفترة موضوع الدراسة . فقد كانت عملية صناعة النخبة تجرى دون تغيير على مدى السنوات دون ما اعتبار للظروف السياسية التى كانت تمر بها البلاد .

وفى إحصاء أجريناه على فترات حكم محمد على وخلفائه فيما يخص الأصول التى أتى منها أصحاب المناصب المؤثرة فى الحكومة، تبين أن مديرى الجيش ورجال البلاط وقادة الأسطول ومسؤولى المالية والحسابات وحكام الأقاليم ونائب الوالى والمفتشين وحكمدارى السودان ومسئولى الأمن كانوا من الألبان الذين أتوا مع محمد على أو توالى وصولهم إلى مصر بعده أو من نسل القادمين الأوائل، أو أتراكا أو أكرادا أو أرمن أو يونانيين أو من القوقاز .

وأن طلبة البعثات على مدى الفترة (١٨٢٦ـ ١٨٤٨) كانوا أتراكا وأكرادا وجراكسة وأرمن وقوقازيين وأحباش وبعض أبناء الأسرة الحاكمة، وشوام إلى جانب بعض المصريين .

ولم يحدث فى عهدى عباس وسعيد أى تغيير يذكر، إذ ظل أصحاب المناصب المتنفذة فى الحكومة من الأتراك أو الأكراد أو الجراكسة من مماليك البيت العلوى إلى جانب بعض المصريين .

أصبحت الإدارة فى عهد إسماعيل أكثر كوزموبوليتانية، إذ إن مماليك إسماعيل ومماليك أقاربه، والأرمن والأتراك واليونانيين أصبحوا يملئون المناصب الكبرى أو الحاكمة فى الحكومة .

وفى تعليق لألفريد فون كريمر «Alfred von Kremer» صاحب كتاب «Ägypten» على مسألة الجنسيات فى نظارة (شريف باشا ١٨ أبريل ١٨٧٩ـ ٥ يوليو ١٨٧٩)

قال «كان من السخف ألا نجد من بينهم مصريا واحدا إذ كانوا جميعا من الأتراك الجراكسة الذين نزحوا إلى مصر من مختلف أنحاء الدولة العثمانية» .

كان شريف باشا تركيا ، وكان راغب باشا يونانيا ، وشاهين باشا من أصول كردية ، وذو الفقار باشا كان يونانيا ، وكان ثابت باشا جركسيا أو يونانيا ، وكان زكى باشا ألبانيًا ، كما كان عمر لطفى جركسيا .

لقد كان الأصل العرقى محددا حاسما فى تكوين الطبقة الحاكمة ، ويأتى فى المقام الثانى مدى ولاء الشخصيات المرشحة للمناصب القيادية للحاكم ومدى تمتعها بثقته .

ويبدو أن المصريين حتى وقت إسماعيل لم يكونوا على استعداد لإحداث تغيير فى شكل الهيئة الحاكمة التركية ، إذ تذكر (ليدى دف جوردون) «Duff Gordon» فى كتابها «Letters from Egypt» عن عهد إسماعيل أنها عندما تحدثت مع بعض نواب الصعيد وهم فى طريقهم إلى حضور مراسم افتتاح مجلس شورى النواب بالقلعة فوجدت معنوياتهم منخفضة ، وعندما ذكرت لبعضهم أنهم يشاركون الآن فى حكم البلاد أنبئوها على هذه الملاحظة بقولهم «من ذا الذى يعيش على ضفاف النيل ويستطيع أن يقول أكثر من كلمة (حاضر) واضعا كلتا يديه على رأسه المنكفئ إلى الأرض بتحية السلام حتى إلى المدير ، فما بالك بمن يتحدث أمام أفندينا (يقصد إسماعيل» .

كان من ضمن سياسة صناعة النخبة جعلها أكثر الفئات ثراء من خلال تمكينها من الاستحواذ على أغلب الملكية العقارية فى مصر . فإلى جانب حيازة أعضاء أسرة محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر على ٦٧٧ ألف فدان فيما بينهم ، حازت الصفوة الحاكمة المكونة من أغلبية تركية جركسية ، من خلال مناصبهم ومن خلال هبات الأراضى التى كان يمنحها الحكام لهم على مساحات واسعة من المزارع الواسعة . فمنذ عام ١٨٢٩ آلت إلى هؤلاء تلك الأراضى البور الخارجة عن زمام القرى فى سجلات المساحة فيما كان يسمى (بأطيان الأبعادية) .
وفى الأربعينيات من القرن التاسع أجبر (محمد على) الموظفين والضباط الأثرياء على دفع الضرائب المتراكمة على القرى التى هجرها أهلها تخلصا من أعباء التجنيد

والضرائب، فى مقابل امتلاك مساحات هذه القرى معفاة من الضرائب (نظام العهد).

وكان توزيع الأبعاديات على الضباط والموظفين تقديرا لخدماتهم الشخصية فى المناسبات أو دون سبب معين، وقد أورد (ألكسندرشولش) فى (مصر للمصريين) قوائم لأراض منحت لهؤلاء الذوات رفعت ملكيات البعض منهم إلى سبعة آلاف فدان (فى حالة إسماعيل راغب باشا على سبيل المثال)، وقال إن سجلات تفصيلية احتفظ بها القصر الملكى حوت ملكيات حوالى ١٤٥ شخصا أو عائلة من هؤلاء الذوات. وقد تمتعت أراضى الهبات هذه التى كانت تمنح للأتراك الجراكسة بالإعفاء من الضرائب حتى سنة ١٨٥٤ عندما فرضت ضريبة العشر عليها بواقع ٥٢ قرشا للفدان بينما كان متوسط الضريبة على أطيان العامة هو ١٢٨ قرش للفدان.

وهكذا فإنه مع نهاية القرن التاسع عشر كانت (النخبة) قد ظهرت كفئة فى مصر، لها صفاتها وميزاتها ونظمها وقواعدها وترتيباتها. وأصبح مصطلح (الصفوة) و(النخبة) و(الذوات) هو المصطلح الذى يطلق على هذه الفئة التى اختصت بوظائف الحكومة الكبيرة والثروة، وقنع المصريون بوضعهم المتدنى أمام هذه الفئة المكونة من أخلاط من الترك والأكراد والجراكسة واليونانيين والأرمن والقوقاز.

من يطالع قوائم تشكيل الوزارات فى القرن التاسع عشر حتى سنة ١٩٢٤ يجد أن هذا التشكيل قد انحصر فى شخصيات وعائلات بعينها يميزها أنها غير مصرية.

ونحن لن نتناول الفترة السابقة على سنة ١٨٧٨ (عهد النظارة المسئولة)، فقد كانت النظارات شيئا من صنع الحاكم يغير فيه ويبدل وفق هواه ودون أدنى رقابة. لذلك فإنه من الصعب القول إنه كانت هناك نظارات بالمعنى المفهوم فى مصر قبل ذلك التاريخ. ومع هذا فإن الوثائق تتحدث عن (راغب باشا ناظر الجهادية) سنة ١٢٧٨ هـ = ١٨٦١م، (وأحمد رشيد باشا) ناظر المالية، (وذو الفقار باشا) ناظر الخارجية، (وإسماعيل باشا الفريق) ناظر الجهادية، (وشريف باشا) رئيس مجلس الأحكام.

كانت أول نظارة بعد أغسطس سنة ١٨٧٨ هى وزارة (نوبار) وهو أرمنى تعلم

فى سويسرا وفرنسا وأحضره إلى مصر عمه (بوغوص يوسوفيان) مترجم محمد على ووزير خارجيته. وقد ضمت نظارته (مصطفى رياض) المنحدر من أسرة يهودية من (أزمير) فى تركيا، والذى كان يتكلم التركية باعتبارها لغته الأولى، وراتب باشا مملوك سعيد باشا (١٨٥٤ ـ ١٨٦٣)، والجركسى الأب وصهر محمد شريف باشا رئيس النظار الأسبق.

والنظارة من الصفوة كما هو واضح. فلما تولى (محمد توفيق) النظارة (١٠ مارس ١٨٧٩ ـ ٧ أبريل ١٨٧٩) كان ناظر الحقانية (العدل) هو مصطفى رياض (وقد أتينا على سيرته من قبل)، وكان ناظر الجهادية والبحرية هو أفلاطون التركى الأصل الذى تلقى تعليمه العسكرى فى عهد محمد على ثم أوفد إلى فرنسا لدراسة الفنون العسكرية. أما نظارة الخارجية فقد وجهت إلى ذى الفقار باشا يونانى الأصل والمولود سنة ١٨١٥ والذى جاء إلى مصر فى العشرين من العمر وخدم فى البحرية ثم تقلب فى مناصب النظر على أملاك ودوائر بعض أعضاء العائلة الحاكمة، ثم تقلب فى المناصب العسكرية والإدارية والقضائية.

وعلى نفس المنوال سار تشكيل نظارات (محمد شريف باشا ٧ أبريل ١٨٧٩ ـ ٥ يوليو ١٨٧٩، ٥ يوليو ١٨٧٩ ـ ١٨ أغسطس ١٨٧٩، ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ـ ٤ فبراير ١٨٨٢، ٢١ أغسطس ١٨٨٢ ـ ١٠ يناير ١٨٨٤)، فقد تولاها راغب اليونانى، وشاهين باشا التركو جركسى وصهر إسماعيل، وذو الفقار اليونانى، ومحمد ثابت الجركسى مملوك محمد على وصهره، وزكى الألبانى.

وفى نظارة ٥ يوليو ١٨٧٩ رأس (شريف) نظارة كان إسماعيل أيوب مملوك إسماعيل ناظرا للمالية فيها، ومراد حلمى الضابط الجركسى وأحد أفراد بعثة سنة ١٨٥٤ ناظرا للحقانية، ومحمود سامى (البارودى) مملوكى الأصل وابن أحد ضباط مدفعية محمد على ناظرا للأوقاف والمعارف. أما مصطفى باشا فهمى (الذى عمل رئيسا لأطول وزارات مصر عمرا فيما بعد) اليونانى الأصل (من جزيرة كريت) فقد تولى نظارة الأشغال.

وهكذا توالت النظارات التى لم يخرج أعضاؤها عن دائرة الأعراق التركية أو الجركسية أو اليونانية أو الكردية، باستثناء حالة أو حالتين لمصريين.

والواقع أن الثورة العرابية لم تكن إلا احتجاجا مصريا على منع المصريين من المشاركة فى حكم بلادهم إلى جانب الاحتجاج على التدخل الأجنبى. ولقد كان شعار (مصر للمصريين) يحمل معنى الرفض لهذا الشكل المعوج من حكم أجانب متمصرين لمصريين أقحاح.

ولم تفرز الثورة العرابية فى مقام المشاركة الوطنية فى الحكم إلا تعيين (أحمد عرابى) الفلاح المصرى وعبد الله فكرى وحسن شريعى. غير أن هذا لم يدم طويلا إذ سرعان ما تكالبت القوى الكبرى مع الدولة العثمانية على الثورة، وانتصر حزب الأتراك الجراكسة مرة أخرى.

ويبين تشكيل نظارة (٢١ أغسطس ١٨٨٢ ـ ١٠ يناير ١٨٨٤) كيف أن الحزب التركى الجركسى عاد إلى السلطة بعد سقوط الثورة العرابية واسترداد الخديو لسلطاته. فها هو (شريف باشا) يرأس النظارة التى يتولى الداخلية فيها (مصطفى رياض)، وتسند المعارف العمومية إلى (أحمد خيرى باشا)، والمالية إلى (على حيدر باشا) والجهادية والبحرية إلى (عمر لطفى باشا) والحقانية إلى (حسين فخرى باشا) والأوقاف إلى (محمد زكى باشا)، وكلهم أتراك جراكسة باستثناء (على مبارك باشا) ناظر الأشغال العمومية القادم من (برنبال) بمحافظة الغربية.

وتصبح النظارات المصرية فى التسعينيات صورة مكررة. ففهمى، وذو الفقار، وزكى، وفخرى هم الأعضاء فيها على الدوام مع بعض الاستثناءات التى لا تشكل ظاهرة.

المحاولة الأخرى للحصول على المشاركة من جانب المصريين فى إدارة شئون البلاد كانت هى المصاهرة. مصاهرة الأسر التركية جركسية كمنفذ للدخول فى الفئة التى تحتكر السلطة.

بدأت هذه التجربة فى عهد إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) عندما شرع فى تزويج (معتوقاته) من ضباط الجيش وبعض موظفيه بهدف خلق جيل (مهجن) يمكن أن يمثل دور الظهير للفئات التركو جركسية.

وما لبث أن امتد هذا المسلك فى التسعينيات المتأخرة من القرن التاسع عشر

ليصبح ظاهرة. وقد نجح المصريون بالفعل فى تحقيق بعض من معادلة المشاركة فى السلطة الصعبة من خلال التزاوج بين المصريين من أبناء الأسر الثرية وبنات الأسر التركية جركسية المتنفذة.

ولعل أبرز حالة نقدمها كنموذج فى هذا الصدد هى قصة زواج (سعد باشا زغلول) الزعيم الوطنى وابن الأسرة الثرية الفلاحية فى أبيانة غربية من (صفية) ابنة (مصطفى باشا فهمى) رئيس النظار. وقد أفاده زواجه هذا فى حياته العملية بشكل كبير. تمت هذه الزيجة بوساطة من الأميرة (نازلى فاضل) ابنة مصطفى فاضل باشا الأخ غير الشقيق للخديو إسماعيل.

ولم تعرف مصر مسألة استيزار المصريين على نطاق ملموس إلا فى عهد وزارة (سعد زغلول) المسماة بالوزارة الشعبية. فقد أمكن للحكومة المنتخبة وفقا للدستور الجديد أن تفيد من نظام احتكار السلطة التركو جركسى فى سنة ١٩٢٤ وأن تشرك مع هذا النفر من الأتراك (محمد سعيد، توفيق نسيم، أحمد مظلوم، حسن حسيب) وزراء مصريين تجاوز عددهم ما كان معمولا به من قبل، فأصبح فى الوزارة من المصريين (فتح الله بركات) و(مصطفى النحاس) (ومحمد نجيب الغرابلى أفندى) و(مرقص حنا بك) و(واصف بطرس غالى).

ولقد كان هذا نوعا من كسر احتكار الصفوة أو النخبة التركو ـ جركسية) لمراكز السلطة. لكن التجربة فشلت كما هو معروف مع مقتل السردار (ستاك) «stack» فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

أتت نكسة ١٩٢٤ بحكم (الباشوية التركية) مرة أخرى. صحيح أن وزارة (زيوار) كانت تضم مصريين أمثال (خشبة، محرم، محمد السيد أبو على، نخلة جورجى المطيعى)، لكن رأس الوزارة كان أحمد زيوار الجركسى، وكان (القصر) من جانبه يعمل بهمة لا تكل للتمكين للنخبة التى كونت فى القرن التاسع عشر من أن تحتل مكانها فى المواقع الحساسة من الحكومة «Key Positions»

ولعل قضية تمسك القصر فى العهد الدستورى بأن تكون له الكلمة العليا فى قضايا التعيين فى وظائف بعينها (كالخارجية ـ الداخلية ـ العدل)، لعل هذا يكشف

عن حقيقة أن مخطط (صناعة النخبة) كان لا يزال يعمل لتكوين الدوائر التى يعتمد القصر عليها فى إدارة البلاد معتمدا على هذه النبتة غير المصرية التى زرعها فى الجهاز الإدارى المصرى. كان الدستور المعمول به فى مصر بعد استقلالها، وهو دستور سنة ١٩٢٣ قد قرر فى فرع مفصل منه (المواد ٣٢ـ٥٦) حقوقا خاصة للملك يتولاها مباشرة، على عكس تلك الحقوق التى يمارسها بطريقة غير مباشرة بواسطة وزرائه.

من الحقوق المباشرة، تعيين الوزراء، والممثلين السياسيين، وكبار رجال الدين وكبار موظفى الحكومة، وأعضاء الحاشية الملكية والعسكرية. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذى يولى ويعزل الضباط، ويعلن الحرب، ويعقد الصلح، ويبرم المعاهدات، وله حق حل مجلس النواب، وتأجيل انعقاد البرلمان، وله حق منح الرتب والنياشين ألقاب الشرف. وقد ترتب على ممارسة هذه الحقوق الخاصة، قيام منازعات وحدوث أزمات متتابعة بين القصر والوزارات، وخاصة الوفدية منها تأسيسا على أن بعض هذه الشئون من مصالح الدولة وليست من اختصاص الملك وحده.

لكن التقرير النادر الذى أصدرته وزارة الخارجية البريطانية عن الشخصيات المصرية سنة ١٩٣٧ «List of personalities» قد كشف بوضوح نجاح البيت العلوى فى تكوين (النخبة) التركو جركسية التى يختص هذا الفصل بدراستها. فقد التف البيت المالك حول قيود ومحاذير الوظائف، واختص نفسه من خلال الهيبة التى له فى نفوس الناس على مدى فترة حكم البيت، بنوعيات من الوظائف المؤثرة احتكر لنفسه بحق أو بغير حق، حق شغلها بالمحاسيب والأتباع والأقرباء وأهل الثقة، بحيث استحال على الحكومات المتعاقبة أن تجادله فيها.

هكذا تكونت (النخبة التركو جركسية) فى مصر، واستطاع القصر من خلالها أن يسند أنواعا من الوظائف لها أهميتها، لأشخاص بأعينهم ارتأى فيهم قدرتهم على تلبية حاجات خاصة له، لتبدأ حكاية البلاط فى مصر.

الفصل الثالث

البلاط فى عصر إسماعيل حتى انتهاء عهد الخديوية (١٨٦٣ ـ ١٩١٤)

إذا كان (محمد سعيد باشا ١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) قد اتخذ من (إستانبول) نموذجه فى بناء البلاط الخديو، فإن ابن أخيه (إسماعيل) كان أكثر إمعانًا فى الحداثة فى هذا الشأن.

فمن المعروف أن إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) قد تعرف على الحياة الغربية منذ حداثته، وشاهد أساليب الغرب فى باريس، وعاش فى تركيا فترات تكفى لأن يدرك أهمية تطبيق نظم الغرب فى مناحى مختلفة فى قصره. ونحن نعرف أن (إسماعيل) كان منبهرا بالغرب وبكل مظاهر التقدم فيه. ويكفى فى هذا المقام أن نذكر عبارته الشهيرة «إن بلادى لم تعد إفريقية».

اهتم (إسماعيل) بكل مظاهر التقدم الحضارى والعمرانى، فبدأ بنقل مقر الحكم من القلعة بأسوارها العالية وسراديبها وأسرارها إلى (قصر عابدين) الذى بناه المهندس المعمارى (دى كوريل ديل روسو) وزخرفه مجموعة من الفنانين الإيطاليين والفرنسيين والأتراك والمصريين، وانتقل إلى السكن فيه سنة ١٨٧٤م. كما أعاد تنظيم مدينة القاهرة من المنطقة الغربية التى تمتد من بركة الأزبكية إلى شاطئ النيل، واستقدم المهندسان بيير جران «Pierre Gran» وباريللى ديشان «Barilli Descha mbes» من أعوان المهندس الفرنسى الشهير (أوسمان) لينظما له المدينة ولينشآ (الأورناطو) أى مصلحة التنظيم وحديقة الأزبكية على نمط حدائق (مونسو) فى باريس، وأدخل

نظام مياه الشرب بالمواسير والصنابير بمعرفة شركة كورديبه الفرنسية، وأنار شوارع المدينة بالغاز بواسطة شركة فرنسية أخرى، ومد الشوارع والطرق وأقام الميادين.

وفى مجال تنظيم قصره من الداخل فإنه استمر على نفس منهج أسلافه من حيث تعيين (المعاونين بالمعية) و(الكتاب بزمرة معيتنا) و(الخزينة دار) و(نظار دائرتنا الخاصة) و(الياوران) و(التشريفاتية) و(المهردار) و(نظار السرايات والمسافر خانات) و(الجامه شرجية) و(ناظر ديوان أمورنا الخاصة) و(التراجمة) و(مدير عهد وجفالك خاصتنا) (والمكتوبجية) و(كتبة التماسات معيتنا).

لكن الجدير بالذكر هو دخول الأجانب فى البلاط. فقد عين (ينى من توابع دائرتنا) فى سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م، و(دليو بك) (حكيمباشى ذات الخديو) و(بيتى بك) و(زهراب بك) و(إبرام بك باش ترجمان الحضرة الخديوية) (وباولينو درانت بك). وبمناسبة تعيين الأخير كاتبا أول للتحريرات الفرنسية للخديو، فقد عين أخيه (إبراهام بك) باش ترجمانا بدلا منه.

وفى الياوران (الحاشية العسكرية) عين (الجنرال موط) من ضابطان (جمع ضابط بالفارسية) الجهادية (بوظيفة ياور بمعيتنا)، كما عين يوركير بك (حكيم باشينا) أى طبيب الخديو الأول، و(يعقوب أرتين بك) بالمعية كذلك.

وفى مجال التشريفات فقد عين (تونينو بك) أوجنجى تشريفاتى (أى تشريفاتى ثالث) وجوليو أفندى بينى معاونا بالمعية.

كان شكل المعية السنية فى سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م كالآتى:

- كاتب ديوان خديو (أحمد طلعت باشا)
- خزينة دار جناب خديو (مصطفى صديق باشا)
- مهردار جناب خديو (حامل أختام) (أحمد خيرى باشا)
- معاون بالمعية (على حسيب باشا)
- حكيم باشى (طبيب) جناب خديو بورجير بك
- معاون بالمعية (إدوار زهراب أفندى)

الياوران (الحاشية العسكرية)

ـ محمد راتب باشا فريق (سرياور) أى رئيس الياوران أو الحاشية العسكرية
ـ سفر باشا فريق (ياور) وأمير آخور (أى مدير الإسطبلات)
ـ إسماعيل كامل باشا لواء (ياور)
ـ طه بك لطفى (ميرالاى بيادة ياور)
ـ راشد كمال باشا (لواء ياور)
ـ على بيك الروبى (ميرالاى سوارى ياور)
ـ يوسف شهدى باشا (لواء ياور)
ـ حسين بك حسنى (ميرالاى طوبجى ياور)
ـ محمد بك شوقى (ميرالاى بيادة (مشاه) ياور)
ـ أحمد بك عرابى (قائمقام ياور)
ـ خورشيد بك طاهر (ميرالاى بيادة ياور)
ـ أحمد بك عفت (قائمقام ياور)
ـ حسين بك مظهر (ميرالاى بيادة ياور)
ـ عبد الرحمن بك سليم (قائمقام ياور)
ـ خورشيد بك نعمان (ميرالاى بيادة ياور)
ـ خسرو بك (قائمقام ياور)
ـ محمد بك النادى (ميرالاى بيادة ياور)
ـ محمود بك فؤاد (قائمقام ياور)
ـ رعنا بك (قائمقام ياور)
ـ يوسف بك نجاتى (قائمقام سوارى ياور)
ـ إبراهيم حيدر بك قائمقام (ياور)
ـ محمد بك شاكر (قائمقام سوارى ياور)
ـ أحمد بك داود (قائمقام ياور)

- حسن بك همت (قائمقام طوبجى ياور)
- حسين بك فهمى (قائمقام سوارى ياور)
- إسماعيل بك صبرى (قائمقام طوبجى ياور)
- مصطفى بك لطفى (قائمقام سوارى ياور)
- خليل بك (قائمقام طوبجى ياور)
- حسن بك لمعى (قائمقام سوارى ياور)
- محمد شاكر أفندى (بكباشى سوارى ياور)

قلم تحريرات أفرنكى

- سكرتير أول فرنساوى (باروبيك)
- مبيض ومقيد فرنساوى (دالماس بك)

قلم تحريرات عربى وعرض حالات

- محمود إبراهيم بك (ناظر قلم)
- يوسف محمد أفندى (كاتب أول)
- محمد حافظ أفندى (كاتب ثانى)
- محمد على أفندى (كاتب ثالث)
- محمد خليل أفندى (ناظر القيود)
- أحمد عبد الرؤوف أفندى (كاتب أول العرضحالات)
- مصطفى على أفندى (كاتب ثانى العرضحالات ومقيد)

قلم تحريرات تركى ومهمة

- محمد رشيد بك (ناظر القلم)
- عبد الغنى فكرى أفندى (كاتب أول)
- يوسف عزت أفندى (مأمور قيود)
- محمود أفندى (مبيض ومقيد)

قلم تشريفات خديو

ـ أحمد نشأت بك (تشريفاتى خديو)

ـ تونينو بك (تشريفاتى ثانى)

ـ محمد صايب أفندى (معاون تشريفات)

ـ أحمد مظلوم أفندى (معاون تشريفات)

ـ جوليوبينى أفندى (معاون تشريفات)

ـ محمد وصفى أفندى (معاون تشريفات)

قلم الترجمة

ـ عبد الجليل بك (مترجم أول)

ـ محمد زيوار أفندى (مترجم ثانى)

وقد حرصنا على إدراج القائمة بأكملها لنبين أن (إسماعيل) قد توسع فى عهده .فى إلحاق أعداد كبيرة من ضباط جيشه بالحاشية العسكرية (٣٠ ضابط)، وأنه يلاحظ بين أسماء هؤلاء الضباط بعضا ممن قاموا بالثورة ضد ابنه فى سنة ١٨٨١ . فمنهم (أحمد عرابى بك) و(على بك الروبى)، وهو ما يجعلنا نعتقد أن البلاط الخديوى فى عهد إسماعيل قد اتسع للضباط المصريين إلى جانب زملائهم الأتراك الذين تكشف أسماؤهم عن جنسياتهم (راتب، سفر، شهدى، شوقى، خورشيد خسرو، رعنه، حيدر، نجاتى، همت)، كذلك فإن هذا يكشف عن وجود روح التسامح عند إسماعيل وقلة اهتمامه بالاقتصار على وظائف كان الاعتقاد أنها قاصرة على الأتراك فى ذلك الوقت .

من بين الجديد فى البلاط فى عهد (إسماعيل) إقامة (البالو)، وهى ذلك النوع من الحفلات الراقصة التى كانت تقام فى القصور الملكية الأوروبية .

ويبدو أن بداية تاريخ دخول (البالو) فى مصر كان فى سنة ١٨٦٩ ، وتحديدا فى احتفالات الخديو إسماعيل بافتتاح قناة السويس البحرية ، وحضور ملوك ورؤساء الكثير من الدول هذا الحفل الكبير .

وقد قدمت (الوقائع المصرية) فى عددها رقم (٣٣٤) بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٦٩ ،

وصفا (للباللو) التى أقيمت فى (مدينة الإسماعيلية) وفى (قصر النيل) بالقاهرة، وفى (مجمع التجار الأجانب) بالقاهرة. وتقول (الوقائع) عن هذا (الباللو) «وعلى ما بلغنا عمل ذلك الباللو فى الليل والمدعوون لابسون الملابس الرسمية حاملون نياشينهم».

ونتيجة لهذه الموجة الأوروبية فى بلاط إسماعيل، فقد حدثت تغييرات كثيرة فى طبيعة مهام رجال هذا البلاط ومسمياته. من ذلك ما كلف به رجال التشريفات من استقبال الزائرات فى الحفلات الرسمية فى القصر الخديوى ومرافقتهن بعد أن يقدموا أيديهم لهن ليتكئن عليها حتى يوصلوهن إلى المضيف، ثم ينحنون ويعودون ليأتون بزائرة جديدة، وكذلك مراقصة السيدات فى (الباللو) تحت مراقبة الخديو.

كان البلاط الملكى يأخذ الطابع الأوروبى بصفة عامة، والفرنسى بصفة خاصة فيما أعتقد، فثقافة إسماعيل كانت فرنسية فى المقام الأول.

وزحف الأجانب بكثافة فى سنة ١٨٧٨ إلى داخل البلاط الملكى، وكنا قد ذكرنا شيئا عن هذا الزحف فى السطور السابقة، لكنه فى سنة ١٨٧٨ ازداد بدرجة ملحوظة.

عين مسيو (بارو) باشا بوظيفة (شيف ده كابينيه) «Chef de Cabinet» التحريرات الأجنبية، ومنح منزلا (أجرة منزل) علاوة على مرتبه.

وعين (مسيو أميل سونتلير) فى وظيفة معاون بالمعية، وتقاضى مسيو (ونسان) «Vincent» أمير أخور أى مدير الإسطبل) راتبه بالفرنكات، وكذلك تعين بنفس الوظيفة (مسيو ده سنموريس) وقد تبين أنهما من (المجر) حيث إن القصور الملكية حتى (فاروق) كانت تحرص على أن تكون خيولها مستوردة من المجر.

وامتلأت المعية السنية بالكتبة الفرنسيين للكتابة باللغة الفرنسية التى يبدو أنها كانت لغة البلاط الخديوى (مسيو جول جلوانى كاتب فرنساوى بكابينة التحريرات الأجنبية بالمعية)، وأصبح القلم الإفرنجى بالمعية تحت رئاسة مسيو (جودار باشا) الفرنسى، وتولى رئاسة المحفوظات (مسيو أودان) الفرنسى، وشغل (دومرتينو) بك وظيفة السكرتير (الخصوصى) للخديو.

ومع هذا فإن القصر احتفظ ببعض الوظائف من التراث التركى، فقد كان هناك (عشى باشا = الطاهى لوجبات العشاء) والجامة شورجى (الشماشرجى)، والباش قلفاوات والقلفوات[١]، و(الإيج أغاسية)[٢]، والأغوات الذين كان يرأسهم (الباش أغا) وهم خدم سمر البشرة كانوا يقومون بمهام خاصة بسيدات القصر (إدريس أغا، مرجان أغا، خليل أغا، صاحب المدرسة الشهيرة بالعباسية).

كان كل هذا التطور فى القصر يحدث فى ظل موجة عارمة من التشبه بالغرب قادها (إسماعيل) المفتون بالحداثة الغربية. ولقد كان هذا التطور وذلك الانبهار كفيلاً بتغيير البلاط الملكى إلى بلاط يشابه البلاط فى الممالك الأوروبية. فدخلت إلى جانب أساليب العمل فى البلاد المصرية، مهام أخرى لرجال البلاط، واشترطت مواصفات معينة فى هؤلاء الرجال، أقلها فى تصورى المستوى الثقافى العالى وضرورة إجادة لغات أجنبية، وشروط أخرى تتعلق بالوسامة وحسن المظهر، فقد كان من بين مهام رجال البلاط مرافقة السيدات من الزائرات إلى القصر ومراقصتهن فى حفلات (الباللو)، وهى مهام تجعل امتشاق القد وحسن المظهر وإتقان البروتوكول واللغات الأجنبية للتعامل مع الأجانب من الشروط الجديدة فى موظفى البلاط فى عصر إسماعيل.

ونستطيع أن نقول إن البلاط الملكى بمعناه الحرفى، قد تأسس فعليا فى عصر إسماعيل، فقد كانت خطوات (سعيد وعباس ومحمد على) فى هذا الشأن متواضعة للغاية، وفى أغلب الأحوال فإنها كانت تجرى بمناسبة اكتشاف الحاجة إلى هذه الخطوات: إنشاء حرس خاص للباشا، إيجاد مترجمين لنقل محادثات القناصل والزوار الأجانب للباشا الحاكم... إلخ.

أما (إسماعيل) فقد نظر للأمر نظرة أكثر علمية وحرفية من أسلافه، فقد كان

(١) مفردها قلفه من الكلمة العربية (خليفة) وتعنى فى التركية ممثل السيد أو الرئيس للإشراف على تابعين ـ ومنها جاءت كلمة (الألفة) فى المدرسة للإشارة إلى الطالب الذى يمثل التلاميذ أمام المدرس ـ فى القصور المصرية كانت (القلفة) فى القرن التاسع عشر تقوم بدور رئيسة المشرفات على خدمة إحدى سيدات القصر، وبقدر عدد هاته السيدات كان عدد القلفاوات يزيد أو ينقص.

(٢) الإيج أغاسى هو الخادم أو الحاجب الذى يؤدى بعض خدمات وواجبات فى غرفة استقبال سيده.

يحرص على قيام (مؤسسة القصر) بالمعنى الذى يريده لها من واقع مشاهداته وتجاربه فى الخارج. لذلك فإنه ليس من المبالغة فى القول إن (البلاط الملكى) قد عرف فى مصر بفضل إسماعيل، وأن قواعد العمل به ونظمه قد رسخت خلال فترة التطبيق العملى (١٨٦٣ـ ١٨٧٩).

وعن شخصية (البلاط الملكى) فى عهده الأول نقول إنها كانت أوروبية بالمعنى الواسع، فرنسية بالمعنى الخاص. إذ يبدو أن إسماعيل قد اقتبس من البلاط الفرنسى وما يماثله من البلاط فى القصور الأوروبية، قواعد العمل ونظامه فى بلاطه، وأنه قد طبق هذه النظم تطبيقا حرفيا.

ولم يستطع القصر الملكى أن يتخلص ـ على ما سنرى فيما بعد ـ من أسر تقاليد وبرتوكول البلاط الغربى على مدى السنوات حتى قيام الثورة فى سنة ١٩٥٢.

بل إن حكام مصر بعد إسماعيل لم يغيروا شيئا من نظم البلاط الذى ورثوا تقاليده عن مؤسسة إسماعيل، وإذا كانوا قد فعلوا شيئا حياله فإنهم قد طوروه وبنوا عليه، وإذا كانت قد حدثت تغييرات فى بنية مؤسسة البلاط، فإن هذا ربما كان بسبب ظروف أحاطت بالقصر ومصر.

لم يحدث توفيق (١٨٧٩ ـ ١٨٩٢) تغييرا كبيرا فى تركيبة البلاط، ويمكن القول إنه قد احتفظ بحاشية أبيه غير المصرية دون تغيير يذكر. فقط فإن سكرتيره الخاص (دومرتينو بك) عين رئيسا (لقلم أفرنجى المعية) خلفا لمسيو (جودار) الذى استقال. أما السكرتير الخاص للخديو فقد أصبح إنجليزيا، ولعل لهذا صلة بالوضع السياسى الجديد فى البلاد بعد الاحتلال البريطانى لمصر.

ومن بين التغييرات الملحوظة أيضًا فى بلاط توفيق ظهور ما سمى (بالحرس الخصوصى) و(البوليس السرى للسراى)، ويبدو أن هذا كان له صلة بالأحداث التى شهدتها البلاد فى عهده (الثورة العرابية وتحرج مركز الخديو فى البلاد بعد التهديد الذى مثلته له الثورة ورجالها).

كذلك فقد بدأت تظهر فى سماء البلاط أسماء عائلات ارتبطت بخدمة الحاكم

فى شكل توارثى كعائلة (ذى الفقار) التى ظل بعض أفرادها يخدمون فى البلاط منذ عهد (سعيد) حتى السنوات الأولى من عهد (فاروق).

وكان الهيكل التنظيمى للبلاط فى عهد توفيق يشابه ذلك الذى كان فى عهد أباه. فقد وجد (قلم تركى المعية) و(أقلام عربى المعية)، وكابينة التحريرات الأجنبية (قلم أفرنجى المعية)، والديوان الخديوى، والتشريفات الخديوية، والخاصة الخديوية، وقلم الترجمة، وقلم العرضحالات، والياوران، والحرس الخديوى. كذلك كانت هناك مناصب لا تحتاج إلى إدارات كالسكرتير الخصوصى للخديو والمهردار وطبيبه الخاص والمربى الخاص للبرنسين عباس حلمى ومحمد على توفيق ومفتى المعية وكاتب السر ورئيس تلغرافيات المعية، وأجزجى باشى المعية، وأمير آخور الخديو (أى ناظر الإسطبلات الخديوية).

ورغم أن (عباسا) أعلن فى بداية عهده بالسلطة عن نيته إحداث تغييرات فى المعية (السنية). فإن الوثائق التى بين أيدينا لا تشير إلى تغيير كبير قد مس هذه المعية. فقد احتفظ (عثمان رأفت) السرياور (كبير الياوران) بوظيفته وكذلك فعل (دومرتينو باشا) رئيس قلم أفرنكى، (وطورنيزن باشا) أمير آخور، (ومحمود شكرى بك) رئيس القلم التركى، (وذو الفقار باشا) السر تشريفاتى.

ومع هذا فقد حدثت بعض التغييرات الطفيفة فى المعية تمثلت فى تعيين طبيب أجنبى كطبيب خاص للخديو (الدكتور كومانوس)، وتعيين (ثابت باشا) رئيسا للديوان الخديوى.

واستخدم (عباس) بعضا من أقاربه فى حاشيته العسكرية (الياوران) فتقلد البرنس (أحمد فؤاد) عمه (السلطان والملك فيما بعد) وظيفة (السرياور) لبعض (الوقت)، كما عمل البرنس (محمد إبراهيم) حفيد الأمير إبراهيم أحمد ابن الأمير أحمد رفعت بن (إبراهيم باشا والى مصر)، والأمير (سعيد طوسون) ابن الأمير طوسون بن (سعيد باشا والى مصر) فى وظائف الياوران لدى (عباس).

أما التغيير الوحيد الذى كان يحمل دلالة فكان تعين (المسيو روليبه) أستاذ

الاقتصاد السياسى بمدرسة العلوم الشرقية (بفيينا) والمدرس الخصوصى لعباس أيام كان يدرس فى مدرسة (التريز يانوم) بالنمسا، سكرتيرا عاما للديوان الأفرنجى الخديوى، وهو تغيير كان له صلة بالسياسة التى كان (عباس) قد اتبعها فى مستهل فترة حكمه ضد الوجود البريطانى فى مصر، على ما ستفصله الصفحات التالية.

كان الهيكل التنظيمى للبلاط العباسى على الشكل الآتى:

الديوان الخديوى - الياوران (الحاشية العسكرية) - الديوان العربى - الخاصة الخديوية - ديوان أفرنجى - التشريفات الخديوية - قلم الترجمة - الحرس الخديوى - الديوان التركى.

وفيما يتعلق بالوظائف الهامة للأجانب، فقد كان هناك (واطسون باشا) الضابط فى الياوران، والبكباشى (أرفارى) فى الياوران أيضا، والسكرتير الخصوصى للخديو (بروستر بك) وهو إنجليزى الجنسية، والطبيب الخاص (كومانوس باشا).

ولا يستطيع المراقب أن يلحظ تأثيرا لتربية (عباس) فى النمسا فى تركيبة البلاط الخديوى العباسى، ما يؤكد أن (المدرسة الفرنسية) كانت هى صاحبة القيادة منذ أن أنشأ (إسماعيل) بلاطه الخديوى.

ومع هذا فإن (عباسا) شكل فى سنة ١٨٩٢ لجنة من كبار رجال المعية (كمظلوم باشا) السر تشريفاتى (ومحمود شكرى باشا) رئيس الديوان التركى بالمعية (ودومرتينو باشا) رئيس الديوان الأفرنجى (والبارون مالورتى) من نظارة الخارجية المصرية لوضع نظام للتشريفات والرتب صدر به أمر عال فى ١٨ سبتمبر ١٨٩٢. ولم يصلنا أى شىء عما انتهت إليه هذه اللجنة، لكن نظام العمل فى المعية فيما بعد هذا التاريخ لم يلحقه تغيير يذكر. ويحتمل أن يكون الأمر العالى الصادر فى ١٦ مايو سنة ١٩٠١ والمنشور فى الوقائع المصرية فى ذلك التاريخ بحصر عدد أعضاء العائلة الخديوية الذين يحملون لقب أمير «بحيث لا يكثر عددهم مع الزمن فيقع أحدهم فى مركز لا يناسب قيام العائلة ومنزلتها الرفيعة»، أقول ربما كان الأمر قريب الصلة بقرارات اللجنة التى كانت شكلت فى سبتمبر ١٨٩٢. وقد كشف

(عباس حلمى) نفسه السر وراء هذا الأمر العالى فى حديثه الوداعى مع (اللورد كرومر) فى سنة ١٩٠٧ عندما ذكره بأنه (كرومر) قد ضيق دائرة الانتساب للأسرة الخديوية، وشجعهم ضده وعين منهم أوصياء على أبناء العائلة بدون علمه، وهو ما يكشف عن مدى تغلغل النفوذ البريطانى فى مصر، حتى البيت المالك.

وعلى أية حال فإن عام ١٨٩٧ شهد تغييرا طفيفا فى المعية بتعيين (أحمد شفيق) رئيس قلم الترجمة بالمعية الخديوية سكرتيرا خاصا للخديو بعد وفاة (روليبه بك)، وتعيين (محمد صادق بك) رئيسا لقلم الترجمة بدلا من (شفيق).

لكن التغييرات الكبيرة التى شهدتها (المعية السنية) كانت فى سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ عندما عين (أحمد شفيق) رئيسا للديوانين العربى والأفرنجى، فى دلالة على علو شأن الرجل فى أوساط القصر.

كذلك فإن دماء جديدة بدأت تضخ فى كيان المعية فى سنة ١٩٠٧ عندما عين (عثمان مرتضى باشا) رئيسا للديوان الخديوى، (واللواء إسماعيل مختار باشا) سر ياور خديوى، (ومحمد عارف باشا) سر تشريفاتى، (ويوسف صديق باشا) ناظرا للدائرة الخاصة، (ومحمد فهمى) تشريفاتى أول، و(حسن خالد بك) رئيسا للقلم التركى، و(حسن حلمى بك) تشريفاتيا، والبكباشى أرفاى والصاغ حسن حسنى شفيق والقائمقام توفيق فهمى ياوران، وكانت هذه أسماء جديدة على قوائم رجال المعية فى تلك السنة. ونظرا لطابع السرية الذى كان سمة الحياة داخل القصر، وطبيعة العلاقات بين سيد القصر ورجاله، فإن أسباب هذا التغيير لم تعرف اللهم لو حدسنا وقلنا إن هذا التغيير ربما كان مرتبطا بتعيين (السير الدون جورست) معتمدا بريطانيا جديدا فى مصر خلفا (للورد كرومر) العتيد الذى ظل قرابة ربع قرن يجلس على كرسى المعتمدية، وما يستتبع ذلك من القول بأن من استبعدوا من معية القصر فى تلك السنة كانوا من محاسيبه وأن الخديو كان غير قادر على التخلص منهم إلا بعد غياب (كرومر) عن الساحة وهو ما يعنى أن (المعتمد البريطانى) كان يستطيع أن يتدخل فى تعيين رجال المعية؟؟ ـ هذا من قبيل الحدس والتخمين، لكنه لا يرقى إلى مستوى اليقين.

وينتهى عهد الخديوية فى مصر بعزل (عباس حلمى) فى ديسمبر ١٩١٤،

وتشتت (معيته السنية) بين فريق لازمه فى منفاه (إستانبول، النمسا، إيطاليا جنيف) وفريق انقطعت به السبل بسبب الحرب العالمية الأولى، وفريق ذاق عذابات النفى إلى ما بعد نهاية الحرب وفريق تعرض للاضطهاد من النظام الجديد فى الداخل(١).

(١) كان رجال حاشية الخديو عباس حلمى معه فى الآستانة وقت صدور قرار الحكومة البريطانية بعزله، فانقطعت سبلهم مع الوطن فى مصر ولجأوا إلى (القبوكتخدائية الخديوية) فى الآستانة، وهى تماثل جهاز التمثيل الدبلوماسى للولاية المصرية لدى (الباب العالى). وقد بذل (القبوكتخدا جلال الدين فريد باشا) ـ والذى ظل يواصل عمله ممثلا لمصر فى الآستانة رغم إلغاء القبوكتخدائية ـ جهودا لم تستطع السلطات المصرية بعد سقوط عباس أن تنكرها فى رعاية المصريين الذين احتجزتهم ظروف الحرب فى الآستانة، ودفع من جيبه أموالا طائلة لدفع مرتبات طاقم (اليخت الخديو المحروسة) الذى احتجز أيضًا فى مياه الآستانة. وقد ظلت الحكومة التركية معترفة بالقبوكتخدائية المصرية، وصرحت لها باستخراج أوراق إثبات الجنسية لكل المصريين الذين احتجزوا هناك كما ساهمت فى نفقات معيشتهم. أما النفى فكان من نصيب الشاعر (أحمد شوقى بك) الذى كان يعمل فى البلاط الخديوى وتم نفيه إلى (إسبانيا). وهكذا فإن عزل (عباس حلمى) فى سنة ١٩١٤ أدى إلى انهيار جهاز البلاط الخديو تقريبا، وكان على (حسين كامل) الحاكم الجديد أن يبدأ فى ترتيب بلاط جديد.

الفصل الرابع

البلاط الملكى فى عهد فؤاد (١٩١٧ - ١٩٣٦)

لم يطل الأمر (بحسين كامل) طويلا كسلطان على مصر، فقد تولى الحكم سلطانا على مصر فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ بعد عزل بريطانيا للخديو (عباس حلمى) فى اليوم السابق وإعلان الحماية على مصر، وتوفى فى ٩ أكتوبر ١٩١٧.

لكنه كان مضطرا إلى أن يقيم جهازا جديدا للمعية بدلا من الجهاز الذى تم تدميره بعد عزل (عباس حلمى) فى سنة ١٩١٤. صحيح أن التنظيم كان موجودا (الديوان السلطانى، التشريفات السلطانية، الحرس السلطانى، الأقلام العربية والتركية والإفرنجية، الخاصة السلطانية)، لكنه كان بحاجة للأشخاص الذين يعتمد عليهم لملء هذه الشواغر فى القصر.

ونستطيع أن نقول إن الإنجليز قد رشحوا له من الشخصيات الموالية لهم من يستطيع أن يملأ الفراغ الناجم عن انهيار النظام العباسى.

وجاء (فؤاد) سنة ١٩١٧ بعد وفاة (حسين كامل) ليؤسس البلاط السلطانى (الملكى فيما بعد).

كان فؤاد قد قضى معظم شبابه مع والده (إسماعيل) فى المنفى فى (إيطاليا) وتلقى تعليما مدنيا فى (جنيف) ثم التحق بالمدرسة الحربية (بتورين)، وخدم فى الجيش الإيطالى وكان قريبا من القصر الملكى الإيطالى بحكم صلة الصداقة التى كانت تربط بين والده و(الملك أومبرتو) «Umberto»، ثم صلته بالملك (فيكتور

عمانويل الثالث) فيما بعد. ويبدو أن هذه التربية كان لها صلة ـ ولو إلى حد ما ـ بإعادة ترتيب البلاط الملكى على أسس جديدة.

وأزعم أيضًا أن ترتيب البلاط الملكى فى عهد فؤاد كان متأثرا بظروف توليه السلطة وطموحات (عباس حلمى) ابن أخيه فى العودة إلى عرشه المسلوب. فكان ـ والأمر كذلك ـ يصدر فيما يتعلق بتنظيم القصر عن رغبة فى إزالة كل ما يتعلق بابن أخيه تماما وقطعه عن كل ما يتعلق بمصر وإزالة أى أخطار قد تكتنف استمراره كحاكم لمصر، وكذلك تأمين مستقبل ولى عهده.

فى هذا الإطار ينبغى علينا أن نقرأ نصوص القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بإقرار تصفية أملاك عباس وتضييق ماله من الحقوق، وعدم قبول أى دعوى قضائية منه أم ضده بقصد إلغاء أو سحب أو تعديل أعمال التصفية، ومنع عباس من السكن أو الإقامة فى الأراضى المصرية وحرمانه من التمتع بحقوقه السياسية فى مصر ومن القيام بوظائفه الشرعية ومن حق امتلاك أموال منقولة وغير منقولة، واعتبار أحكام هذا القانون كأن لها صفة الدستورية ولا يصح اقتراح تنقيحه.

كذلك فإن صدور الأمر الملكى فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية، والقانون رقم ٢٥ فى نفس السنة بوضع نظام الأسرة المالكة كانا يصدران عن نفس الاتجاه الخاص بتأمين مستقبل البيت المالك فى عهد (فؤاد) وإزالة أى مخاوف تأتى من جهة الخديو السابق.

تشكل البلاط[1] الملكى فى عهد (فؤاد) من الديوان الملكى، وديوان كبير الأمناء، والخاصة الملكية، والياوران أو الحاشية العسكرية، والتشريفات.

ويعتبر (الديوان الملكى) بدءا من عصر فؤاد حلقة الاتصال بين السراى والحكومة. فعمله إدارى وسياسى، يتصل بالوزارة فى كل ما يتعلق برغبات الملك، ويرفع للأخير رغبات الحكومة، وفى الأزمات السياسية يستشار ويكلف بمهام سياسية.

(١) كانت هذه أول مرة يستخدم فيها هذا المصطلح (البلاط الملكى)، ويبدو أن هذا كان راجعا إلى تأثر الملك فؤاد الجالس على العرش منذ سنة ١٩١٧ بالنظم الأوروبية الخاصة بالقصور وخاصة البلاط الملكى الإيطالى.

ويدخل فى اختصاصات رئيس الديوان عرض قرارات مجلس الوزراء على الملك، ويقترح على الملك التعديل أو التغيير الذى يراه مناسبا، كما يدخل فى اختصاصه مسائل (مجلس البلاط) الصادر بإنشائه المادة الثامنة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٢[١]، والمسائل المالية والقانونية لأفراد الأسرة المالكة، ويحتفظ فى خزائنه بجميع نياشين الدولة وخاتم الملك.

وقد شغل منصب رئيس الديوان الملكى فى عهد الملك فؤاد كل من (محمد توفيق نسيم باشا، أحمد زيوار باشا، وعلى ماهر باشا) وكان (حسن نشأت باشا) قد شغل هذا المنصب قبل هؤلاء.

أما (ديوان كبير الأمناء) فكان يختص بطلبات مقابلة الملك وتحديدها، وخروج وزيارات الملك والملكة ووضع برنامج الحفلات الرسمية، ومقابلة رجال السلك الدبلوماسى، ووضع برامج أسفار الملك وزيارات الملوك الرسمية.

وقد شغل (سعيد ذو الفقار) منصب كبير الأمناء لفترات طويلة حتى أقعده المرض فتولاه أحمد حسنين. ومن مهام ديوان كبير الأمناء وضع (البروتوكول) والتقاليد الخاصة بالبلاط. ورغم عراقة (ديوان كبير الأمناء) فى مصر، فإن البرتوكول المصرى لم يكن مسجلا، وكان المرجع فى كل ما يتعلق به هو الأخصائيون من رجال السراى والدولة. وكان (سعيد ذو الفقار باشا) مرجعا أساسيا فى مسائل البروتوكول لطول عهده بهذه الوظيفة. ومن خبراء البروتوكول فى هذه الفترة (محمود فخرى باشا) الذى كان الأمين الأول بالسراى، (وأحمد حسنين باشا) و(صادق وهبة باشا) الذى شغل نفس المنصب، و(حسين صبرى

(١) تشكل مجلس البلاط من وزير الحقانية (العدل) ورئيس الديوان الملكى وشيخ الجامع الأزهر ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية ورئيس المحكمة العليا الشرعية ومفتى الديار المصرية ـ واختص بأمور الانفصال بين أفراد الأسرة المالكة والتوفيق بينهم، والقضاء فى مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بأفراد الأسرة المالكة وإبداء الرأى فى تعيين وجهة تعليم الأمراء القاصرين القريبين من وراثة العرش بمقتضى نظام التوارث، وإخراج من يخل بكرامة البيت المالك من أفراد الأسرة الملكية، وكل ما غير ذلك من المسائل التى تهم الأسرة المالكة ـ وكان للمجلس (كاتم سر). وقد تولى (حسن نشأت باشا) مدير الإدارة العربية بالديوان الملكى هذا المنصب لدى بداية العهد بإنشائه.

باشا) الأمين الثانى. وكان قد صدر فى عهد الملك فؤاد كراسة بسيطة اسمها (الأسبقية) وضعت وصدرت بمرسوم ملكى فى عهده.

ومع هذا فإنه يجب القول إن السبب فى عدم وجود أسانيد ومراجع للبروتوكول المصرى هو غرابة هذا (البروتوكول)، إذ كان عرضة للتغيير وفقا للظروف والمناسبات. ولعل عدم الاستقرار قبل الملك فؤاد ومركز مصر السياسى الذى كان يتعرض للعديد من التقلبات كان من أهم أسباب عدم وضع قواعد ثابتة للبروتوكول.

ومع هذا فإن (كبير الأمناء) كان يحرص على إجراء ما كان يسمى (بالجنتلاج) «Gentellage» قبل المآدب الملكية لحفظ الأقدميات والأعراف. كذلك فقد كان من المستقر عليه فى (البلاط الملكى) هو أن حكم كبير الأمناء نافذ فيما يختص بالبروتوكول والتقاليد. لكن المتفق عليه هو أن الرباعى (محمود فخرى باشا) الأمين الأول بالسراى، (وأحمد حسنين باشا) أحد أمناء البلاط أيام الملك فؤاد، و(صادق وهبة باشا) الأمين بالبلاط، و(حسين صبرى باشا) الأمين الثانى بالبلاط كانوا ممن يعتد برأيهم أيضًا فى مسائل البروتوكول.

وقد كان المفترض فى كبير الأمناء أن تكون علاقته بجميع الأحزاب هادئة ومحايدة، وأن يباعد بين منصبه والسياسة.

وقد ضم ديوان كبير الأمناء فى عهد الملك فؤاد الأمناء والتشريفاتية. وقد انقسم الأولون إلى درجات منها كبير الأمناء وهو رئيس هذه الهيئة، يليه الأمين الأول، وقد شغل هذا المنصب فى عهد الملك (فؤاد) شخصية خلافية شهيرة، هى (أحمد حسنين باشا) الذى عمل رائدا (للأمير فاروق) ولى العهد، وثارت حوله أمور كثيرة ستناقشها صفحات أخرى من هذه الدراسة. وقد كان واجب الأمين الأول هو القيام بجميع مهام منصب كبير الأمناء فى حالة غيابه أو معاونته فى حالة وجوده.

ويلى الأمين الأول أمناء أقل مرتبة (الأمين الثانى والثالث والرابع) وهم ينتدبون نيابة عن الملك فى مختلف المناسبات. ومن واجباتهم الأساسية أيضا الاختلاط بالطبقات العالية من المجتمع (فى العهد الملكى بالطبع)، وإقامة حفلات الاستقبال.

وهم فى ذلك يختلفون عن موظفى السراى الذى ينصح لهم دائما بالابتعاد والعزلة وعدم الاختلاط.

أما التشريفاتية (ومفردها تشريفاتى) فكانوا أكثر موظفى السراى اختلاطا بالملك، وكانت وظيفتهم هى مقابلة الزوار والإحاطة بطلبات المقابلة وتدوين مذكرات عنها، وعرضها على الملك مصحوبة بمذكرة عن حياة الشخص الذى سيقابله الملك، وكان يسمى (كوبير) «Copeer». كما كان من واجبات التشريفاتى أن يكتب قائمة الطعام (الكارت) لكل مائدة بخطه أو على الآلة الكاتبة باللغة الفرنسية.

وكان من واجبات التشريفاتية ترتيب خروج الملك وإجراءاته التى تلخصت فى إصدار أمر الملك إلى التشريفاتى، وهذا يبلغه لكبير الأمناء، ثم إلى بوليس (شرطة) السراى ثم للياوران، وأخيرا للجراج.

تعمل بعد ذلك مذكرة للملك بميعاد التحرك، والمسافة حتى الوصول، وميعاد العودة، ومن الذى سيرافقه، وكان فى العادة رئيس الوزراء فى المناسبات السياسية، أو رئيس الديوان الملكى أو كبير الأمناء فى المناسبات الأخرى.

أما فى التنقلات العادية بين قصور الملك فكان يرافقه أحد ضباط (الياوران) الحاشية العسكرية.

تولت الخاصة الملكية الإشراف على شئون الملك الخاصة، وأموال الخاصة والأوقاف الملكية، ويتقاضى شاغل منصب (ناظر الخاصة الملكية) راتبه من الملك لا من الحكومة، لكنه يحصل على معاشه من الأخيرة.

ولم يكن لناظر الخاصة الملكية فى عهد الملك فؤاد دخل بسياسة الدولة العامة، ولئن كان بعض نظار الخاصة قد تدخل فى السياسة العامة فمرجع ذلك إلى ظروف استثنائية ستتعرض لها الدراسة فى موضعها.

أما الياوران (من الكلمة التركية ياور) أى مرافق عسكرى «aide-de-camp» والياوران هى صيغة الجمع الفارسية للكلمة فهم الحاشية العسكرية الملكية. وكانت محل اهتمام كبير من الملك فؤاد بحكم تربيته العسكرية فى إيطاليا. ويشرف كبير الياوران وهو ضابط كبير من الجيش على الحرس الملكى وبوليس السراى، وعلى

مجموعة الأسلحة الموجودة بالسراى وقشلاقات الحرس (ثكنات الحرس). وتحتم عليه وظيفته الاتصال بوزارة الحربية (وزارة الدفاع فى الوقت الحالى) فى جميع شئون الضباط التى كانت تحتاج أن تعرض على الملك فؤاد وقت حكمه.

وكان يدخل فى اختصاص كبير الياوران الإشراف على البحرية الخاصة بالملك (كاليخوت والركائب النيلية الملكية). كان كبير الياوران يختار عادة من ذوى رتبة الفريق أو اللواء ولم يكن يجوز أن يكون أقل مرتبة من ذلك، ويرافق كبير الياوران الملك فى السيارة أو العربة الملكية فى احتفالات الجيش، وقد ينوب عن الملك فى تشييع الجنازات الرسمية.

واختص بحراسة الملك الشخصية خمسة من الياوران، يركبون خلف الملك أو معه، ويناط بأحدهم وهو أركان حرب الحاشية العسكرية (مدير شئون الخدمة) الأعمال الإدارية للحرس الملكى والبوليس الملكى (بوليس السراى)، ويختص الثانى بالجراجات الملكية، ويشرف الثالث على الركائب الملكية.

ويخضع نظام الحراسة بالقصر إلى نظام (المناوبة). فكان الياور يقضى طول ليلته ساهرا على حراسة الملك ومشرفا على حرس السراى.

وللحرس الملكى قصة فى تاريخ القصور الملكية، فقد حاز اهتمام كل من ولوا مصر من الحكام، وكان اختيار أفراد هذا الحرس من بين المهام الأساسية للمسئولين فى القصر. وكان الملك فؤاد من أكثر حكام مصر اهتماما بحرسه، وربما كان هذا راجع إلى تلقيه تدريبه العسكرى فى الجيش الإيطالى بعد نفى والده (الخديو إسماعيل) من مصر سنة ١٨٧٩. ومما يذكر فى هذا الشأن تصميمه (بدلة التشريفة) الخاصة بضباط حرسه سنة ١٩٢٤، وقد ارتديت لأول مرة فى الموكب الملكى لافتتاح البرلمان المصرى الأول عام ١٩٢٤.

تألفت الحاشية العسكرية الملكية من (الياوران) الذين تناولتهم السطور السابقة، والبحرية الملكية والحرس الملكى، وبوليس السراى (الشرطة الملكية)، ويرأسهم جميعا (كبير الياوران).

كان الحرس الملكى وقت الملك فؤاد قسمان (السوارى/ الفرسان) (والبيادة / المشاة). وكانت ثكناتهما تقع فى محيط قصر عابدين (مقر محافظة القاهرة الآن).

كان قوام الحرس الملكى ٧٨٠ جنديا يرأسهم ٢٦ ضابطا إلى جانب فرقة الموسيقى التى تألفت من ٦٨ فردا. وكان بين جنود البيادة (المشاة) فرقة تستعمل مدافع الماكينة الثقيلة وأخرى تستخدم المدافع الرشاشة المضادة للطائرات، وفرقة تستخدم الدراجات، وفرقة للإشارة بتحريك الأعلام عن بعد.

كانت مهمة (الحرس البيادة) هى حراسة الملك والقصور الملكية وفق نظام معين مستمد على ما اعتقد من نظام الحراسة فى القصور الملكية بالخارج، فكل حاكم فى مصر كان يستمد نظم قصره من الجو الذى عاشه قبل توليه السلطة. وقد شاهدنا تأثر (إسماعيل) و(عباس) بالنظم الذى شاهدوها فى الخارج أثناء زياراتهم أو دراستهم.

وإلى جانب هذه المهمة كانت هناك مهمة (قره قول الشرف) وتعنى الاصطفاف لأداء التحية للملك ولأفراد أسرته ولملوك الدول الأجنبية ورؤساء الدول وللوزراء المفوضون والسفراء عند تقديم أوراق اعتمادهم.

ويتألف (قره قول الشرف) المؤدى للتحية من ثلة من الجنود بسلاحها برئاسة ضابط تقف عند مدخل السراى وتؤدى التحية العسكرية بينما تعزف موسيقى الحرس السلام الوطنى للدولة التى يمثلها الزائر.

ويرافق جنود الحرس وضباطه الملك فى رحلاته فى الداخل ويحرسون المساجد وأماكن الحفلات التى كان الملك يزورها، والقطارات الملكية من الداخل.

ويشترك ضابط الحراسة (النوبتجى) مع التشريفاتى (النوبتجى) والياور (النوبتجى) و(قومندان بوليس السراى) فى الإقامة فى السراى لإجابة طلبات الملك فى أى لحظة.

وقد تميز ضباط الحرس بأنواعه المختلفة بملابس رسمية تختلف عن ملابس زملائهم من ضباط الجيش، وتتنوع تبعا للمناسبات التى يحضرونها، فهناك (بدلة التشريفة) الصيفية، وبدلة التشريفة (الشتوية) وبدلة (الميس/ الطعام) السوداء التى كانت ترتدى فى السهرات والمآدب الرسمية، وبدلة الطابور، وبدلة الميدان.

وكان الحرس يضم فرقة موسيقية يقوم عليها بعض الموسيقيين الإيطاليين لتقوم بالعزف فى المناسبات الملكية.

وكان للملكة (ديوان) يسمى ديوان جلالة الملكة، وكان له نظام دقيق مستمد من أكثر القصور الملكية الغربية معرفة بأصول البروتوكول والإتيكيت مع مسحة شرقية وتقاليد تتفق مع البيئة المصرية.

كان يقوم بالعمل فى ديوان الملكة طائفتان، هما (الوصائف) و(الأغوات)، تختار الأوليات منهن بنفسها من أرقى الأوساط المصرية (والأوروبية). كانت الوصائف كثيرات، منهن من يحملن اللقب شرفا دون أن يوكل إليهن عمل خاص أو واجب معين. وكانت الوصيفة الأولى فى عهد الملك فؤاد والملكة (نازلى) زوجته هى (مدام قطاوى باشا) زوجة (يوسف أصلان قطاوى ١٨٤٥ ـ ١٩٤٤) الوزير السابق وعضو البرلمان فى عهد فؤاد وزعيم الجالية اليهودية فى مصر وقتئذ. كانت الوصيفة تنوب عن الملكة فى حضور حفلات المؤسسات والجمعيات التى تضع حفلاتها تحت رعايتها، إذ إن تقاليد القصر وقت الملك فؤاد كانت تقضى بألا تخرج الملكة لترأس الحفلات الخيرية.

وكانت تقوم بمساعدة الوصيفة وصيفات أقل مرتبة منها (كن فى عهد الملك فؤاد مدام مخلع باشا، وأبو أصبع، وهنداوى، وذو الفقار ـ ويلاحظ من أسمائهن الأصول غير المصرية التى انتسبوا إليها).

وتتناوب الوصيفات مؤانسة الملكة ومشاركتها الغداء والاحتفالات والزيارات التى تقوم بها إلى أميرات الأسرة المالكة.

وكان يحكم ديوان الملكة بروتوكول خاص يتحدد فيه مواعيد المقابلات وأقدميات من تستقبلهن الملكة، فتتقدم زوجات رؤساء الوزارات، وتليها قرينة أقدم الوزراء عهدا بالوزارة. وقبل دخول الضيفات على الملكة يقدم لهن بعض المشروبات والحلوى. وكانت إذا التمست إحدى السيدات مقابلة خاصة فعليها أن تبلغ رغبتها إلى إحدى الوصائف، وهذه ترفع الأمر إلى الملكة فتحدد الميعاد الذى تحضر فيه. وكان بروتوكول (الحرملك)، وهو مقر إقامة النساء فى القصر يقضى على السيدات المسلمات أن يلبسن (اليشمك) وملحقاته عند مقابلتهن للملكة، ولم

يكن يجوز لهن أن يستأذن فى الانصراف إلا بعد أن تمد يدها بالسلام إيذانا بانتهاء المقابلة.

ولعل نظام الوصيفات هذا هو أوضح الأمثلة على تأثر البلاط الملكى فى مصر بنظم القصور الأوروبية. فالوصيفة تقابل من كانت تسمى فى القصور الملكية الأوروبية «lady in waiting»، ويستفاد من المصادر أن هذا اللقب كان يعطى للسيدات صاحبات الألقاب عضوات القصر الملكى المرافقات لملكة أو أميرة[١].

وكان القصر الخديوى ومن بعده القصر الملكى يطبقان قبل عصر (فؤاد) ما كان يسمى بنظام (القلفاوات)[٢]. والقلفاوات نساء تركيات تربين فى القصر وقمن على خدمة سيدة القصر. وهو نظام مأخوذ عن نظام القصور السلطانية، فقط فإن هؤلاء النسوة لم يكن يعرفن مكانا لهن سوى القصر. كن أشبه بخادمات السيدة الأولى فى القصر، يساعدنها فى استقبال ضيفاتها والترحيب بهن والترويح عنهن. ويمكن القول إنهن كن فى مركز اجتماعى يشابه (معتوقات) الشخصيات الكبيرة.

وتذكر وثائق الفترة من بين قلفاوات عصر إسماعيل وتوفيق (بزم عالم) (باش قلفة) سراى الجزيرة فى عهد الخديو إسماعيل، والقلفة (زنوب) المشرفة على فرقة الرسم بالمدارس الملكية فى عهد إسماعيل أيضا، والوصيفة (قويسز خانم) و(جاره سر خانم) وكانتا تقومان بوظائف الإشراف على مقر إقامة والدة الخديو إسماعيل (خوشيار خانم أفندى) التى كانت تنتقل فى معيشتها بين سراى الزعفران بالعباسية، والقصر العالى بجاردن سيتى.

ويأتى نظام (الوصيفات) كنوع من التطور فى الخدمة النسائية فى القصر. فالوصيفات كن يعدن إلى بيوتهن وأزواجهن بعد انتهاء نوبات العمل مع سيدات القصر.

---

(١) A lady of a rank who is a member of the royal household and in attendance on a queen or a princess

(٢) القلفة لغة هى ممثل أو رئيس عمل يشرف على تابعين، كحجاب فى محكمة أو عرفاء فى المدرسة، أو رئيس كتاب فى إدارة أو مشرف عمل فى تجارة أو كبيرة Stewardess مسئولة عن النساء فى الحريم. وقد استخدمت الكلمة فى مصر للتعريف بأقدم التلاميذ فى الفصل المدرسى، ونطقت (الألفة). لكنها كانت تنطق (قلفة) فى القصور الملكية وجمعها (قلفاوات).

كانت الوصيفة تنوب عن سيدة القصر فى حضور الحفلات والاستقبالات، وتقود الضيفات إلى مقر الملكة أو الأميرة أو السيدة الأولى فى القصر. كانت أشبه بالتشريفاتى من الرجال. ولم تكن العلاقة بين الوصيفة وسيدة القصر علاقة جارية بسيدتها، بل كانت الوصيفة من كرائم العقيلات وزوجات لشخصيات عامة فى المجتمع المصرى.

أما (الأغوات) فقد كانوا شيئا من بقايا نظم القصور السلطانية، لا يعرفون لهم أهلا أو مقرا سوى القصر.

كان من مهام (الباش أغا) تقديم الشكر نيابة عن سيدة القصر لقرينات الوزراء والكبراء على قدومهن إلى القصر للتهنئة بمناسبة ما. وكان يساعد (الباش أغا) بعض الأغوات الآخرين. ومع نهاية عهودهم فقد كانوا يقفون على أبواب وأبهاء الحرملك رمزا لعهد انقضى ولن يعود.

وتحدثنا الوثائق عن أغوات اشتهروا خلال العصر الخديوى والملكى مثل (خليل أغا باش أغا والدة الخديو إسماعيل وصاحب المدرسة الشهيرة فى العباسية «مدرسة خليل أغا»، ومحمد أغا وسرور أغا من أغوات قصر الحريم، وحاجى زلفو أغا، وخضر أغا من أغوات والدة إسماعيل، وسرور أغا وإدريس أغا خادم السلطان فؤاد، وعنبر فؤاد باش أغا القصر السلطانى فى عصر فؤاد أيضا.

ويبدو من أسمائهم أنهم كانوا من ذوى البشرة السمراء.

الفصل الخامس

البلاط الملكى فى عهد فاروق

لم يدخل فاروق أى تعديلات فى الهيكل التنظيمى لبلاطه الملكى يمكن أن يميزه عن بلاط أبيه، لكنه أضاف إليه وظائف وأساليب عمل واختصاصات غيرت من طبيعة عمله تماما.

فالديوان الملكى ظل كما هو، لكن التغيير كان هو الذى أصاب أشخاصه وأسلوب الإدارة فيه وحدود اختصاصاته.

والخاصة الملكية ظلت كما هى، لكن التغيير أصاب اختصاصاتها والدور الذى أسند إليها والشخصيات التى عملت بها، وكذلك الأمر بالنسبة للياوران والتشريفات وما إلى ذلك.

الوظائف الخدمية (كالشماشرجية، والحلاقين، ومدربى الحيوانات) والتى لم تكن تحسب على البلاط الملكى، طغت اختصاصات أصحابها وأصبح بعض أفرادها يمثلون ثقلا جديدا فى البلاط الجديد له وزنه ويعمل حسابه.

ونتيجة لهذه النقلة النوعية فى البلاط الملكى فقد ظهرت أسماء لشخصيات فى القصر من موظفى البلاط، أصبحت حديث المجتمع والصحافة المصرية والأوروبية صباح مساء.

كان البلاط الملكى يمر بمرحلة جديدة وأخيرة من حياته تحول فيها إلى شىء جديد تماما عما كنا نعرفه عن البلاط الملكى فى العهود السابقة.

صحيح أن البلاط الملكى شهد بعض التغيرات قبل عهد فاروق عندما بزغ نجم



بعض شخصياته بمناسبة ما ، وأصبحت هذه الشخصيات حديث الساعة فى الإعلام المصرى . لكن عهد فاروق وما شهده من تطورات سريعة ومتلاصقة جعل مما جرى فى عهد (فؤاد) شيئا لا يعد ذا تأثير كبير فى أحداث مصر السياسية بالمقارنة بالعهد الذى تلاه .

أول ما يمكن أن نسجله فى مجال التغيير هو دخول دماء جديدة إلى البلاط غريبة عنه وليست من النوعيات التى يستمد منها كوادره . وأعنى بهذا نظام (المستشارين) الذى ابتدع فى البلاط الملكى فى الأربعينيات .

افتتح (كريم ثابت) هذا النظام فى مايو سنة ١٩٤٦ عندما صدر (نطق ملكى) بتعيينه مستشارا صحفيا للملك بدون راتب ، مع احتفاظه بعمله فى الصحافة والشركات ، ثم عين مستشارا للإذاعة المصرية بمكافأة قدرها ١٤٠٠ ج فى السنة .

لم يكن كريم ثابت يعتبر ، نظرا لعدم تقاضيه مرتب عن عمله كمستشار للملك ، موظفا ، ولم تحدد مهام وظيفته ، بل إنه هو نفسه لم يستطع أن يبين حدود هذه الوظيفة فى محاكمته فقال «هو قاللى (يقصد الملك) كل حاجة تخص الصحافة تفوت عليه . ولما يكون فى رحلة والا حاجة أو فى الجرائد بالأخبار . وكمان لما يكلفنى بشىء له صلة بالصحافة أقوم بيه» .

ولا يوجد فى سيرة (كريم ثابت) الذاتية ما يلفت النظر ، فقد ولد فى سنة ١٩٠٢ وتوفى فى ١٢ مارس ١٩٦٤ ، من أصول لبنانية ، ابن محرر بجريدة المقطم القاهرية (خليل ثابت) . ولد وتعلم فى القاهرة . بعد أن تخرج من الجامعة الأمريكية فى سنة ١٩٢٥ عمل مترجما للعديد من السفارات الأجنبية . كان مراسلا لدوريات (السياسة) و(العلم) و(الدنيا) التى أصبح محررها عندما اندمجت مع (الهلال) . عمل بالمقطم أثناء الحرب العالمية الثانية وأصبح رئيسا لتحريرها فى سنة ١٩٤٦ التقى (فاروق) فى تلك السنة وسرعان ما أصبح مستشاره الصحفى والناطق باسمه . يقول عنه (آرثر جولد شميت) فى (قاموس تراجم مصر الحديثة) :

«مداهن كتب ما دفع له الناس ليكتب ، وقال ما أراد الناس أن يسمعوا . أصبح الشخصية القيادية فى العصبة المحيطة بالملك . يعتقد على نطاق واسع أنه أثر على قرار الملك بدخول حرب فلسطين كوسيلة لاستعادة شعبيته . كتب العديد من

التراجم عن (سعد زغلول) و(الأسرة العلوية). رغم أنه استقال من القصر فى أكتوبر سنة ١٩٥١، فإنه حوكم للفساد بواسطة محكمة الثورة فى سنة ١٩٥٣ وأدين وعوقب بالأشغال الشاقة مدى الحياة، لكنه أخلى سبيله لأسباب صحية فى سنة ١٩٦٠ . نشرت مذكراته مسلسلة فى العديد من الصحف اليومية الشعبية. يتذكره الناس كمتملق ذليل ساهم فى إفساد الملك».

لم يكن (كريم ثابت) وفقا لما جاء بسيرته الذاتية من عناصر وزارة الخارجية أو العدل أو الداخلية، وهى الوزارات التى كان البلاط الملكى يستمد رجاله منها.

فما السر وراء دخوله البلاط؟ ليس لدينا شىء نربطه بتعيينه فى ذلك التاريخ سوى وفاة (أحمد حسنين باشا) رئيس الديوان الملكى فى ١٩ فبراير سنة ١٩٤٦ . وحتى هذه لا تنهض مبررا لتعيينه، فطبيعة علاقته بالملك حسبما جاء فى محكمة الثورة كانت تكشف عن اختلاف كبير بين اختصاصاته وطبيعة عمل أحمد حسنين. ولعل أقرب وظيفة مشابهة لاختصاصه كانت وظيفة (أنطونيو بوللى) «Polli» مدير الشئون الخصوصية فى عهد فاروق. ثم إن (كريم ثابت) لم يحل محل (حسنين) فى وظيفته كرئيس للديوان الملكى.

هل كان (فاروق) قد مل أسلوب عمل رجال الخارجية فى البلاط فأراد أن يطعمه بدماء من نوع جديد؟ أم إن تطور القضايا وتطور العصر قد حتما تغيير أساليب العمل بتغيير نوعية الرجال العاملين فى البلاط؟

هل كان له مواصفات خاصة أو مؤهلات معينة.

تقول الوثائق البريطانية عن كريم ثابت[1]:

«المستشار الصحفى الملكى ورفيق الملك فاروق الثابت وأكثر رجال الحاشية نفوذا».

«هل كانت احتياجات الملك قد تغيرت فى الأربعينيات بشكل نوعى يحتاج إلى نوعية جديدة من الرجال للقيام عليها»؟

إن ما كشفت عنه محاكمات (كريم ثابت) أثبتت أنه كان يستغل مركزه فى القصر

(1) The Royalist press counsillor and king farouk"s constant and most influential courtier

ليثرى ويزيد رصيده من المال فى البنوك، ويمتلك القصور والعمارات، ويستكثر من العمولات التى يجنيها مقابل وساطته لتمشية الأمور للناس وللشركات. فهل كان يتقاسم والملك هذه الموارد؟ هذا ما لم تثبته الوثائق أو التحقيقات. كل ما فى الأمر أن الملك كان يسهل له سبل الحصول على مغانمه باستمرار احتضانه له ومرافقته له فى غدواته وروحاته.

كان ثانى من تولى منصب (المستشار) فى البلاط الملكى فى الأربعينيات هو (إلياس أندراوس).

تقول سيرته الذاتية إنه رومى كاثوليكى، موظف سابق بحكومة السودان، وثيق الصلة (بكين بويد) «Keyn Boyd» والذى شغل منصب (مدير الإدارة الأوروبية) بوزارة الداخلية المصرية من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٣٦ .

عمل (إلياس أندراوس) سكرتيرا لكين بويد فى وزارة الداخلية ثم صحبه الأخير معه عندما عين مديرا لشركة (صباغى البيضا) وألحقه بوظيفة بها. خلال هجوم القائد الألمانى (رومل) «Rommel» على مصر فى صيف سنة ١٩٤٢ صفى كثير من الأجانب ومن بينهم أصحاب شركة صباغى البيضا أعمالهم فى مصر، وسلم أصحاب الشركة شركتهم كأمانة (لأندراوس) لحين انتهاء الأزمة. أدار (إلياس أندراوس) الشركة بأمانة وسلمها لأصحابها لدى عودتهم إلى مصر. كوفئ على عمله بتعيينه عضوا بمجلس إدارتها. تعرف على (فاروق) فى مستشفى المواساة عندما كان عضوا بمجلس إدارتها عن المجلس البلدى فى الإسكندرية. ضمه (فاروق) إلى حاشيته (مستشارا للخاصة الملكية) ربما ليستفيد من خبراته المالية. تمتع بعضوية مجلس الإدارة فى ستة من شركات بنك مصر، كذلك عين قوميسيرا للحكومة فى شركة قناة السويس العالمية. كون هو وكريم ثابت ثنائيا متحدا ارتبط بالملك، وشكلا معا هيئة المشورة له. أصبح مستشار الملك ورسوله فى المهام السياسية وغير السياسية. توفى فى سنة ١٩٥٣ ونجا من المحاكمة.

مرة أخرى نلاحظ أن إلياس أندراوس لم يكن من رجال الخارجية المصرية أو وزارة الداخلية أو العدل. ومرة أخرى نطرح نفس الأسئلة حول ظروف تعيينه والكفاءات التى كانت تبرر تعيينه فى البلاط الملكى فى عهد فاروق، ثم اكتسابه ثقة الملك وإيثاره له حتى قيام الثورة.

عين (عبد الفتاح عمرو) سفير مصر فى المملكة المتحدة مستشارا للشئون السياسية للملك فى ديسمبر سنة ١٩٥١ وكان نجم الرجل قد أخذ فى اللمعان منذ الأربعينيات المبكرة، فعلاوة على عمله المرموق كسفير لمصر فى (لندن)، فقد رشحه (أحمد حسنين) ليعمل كوزير دولة فى وزارته التى كانت على وشك التشكيل فى أبريل سنة ١٩٤٤ لولا اعتراض بريطانيا.

وليس لدينا شيء يحسب ضد (عبد الفتاح عمرو)، وربما كان تعيينه مستشارا فى هذه الفترة كان من الأعمال الجيدة التى تحسب للملك. وقد ذكرناه هنا بمناسبة الحديث عن نظام المستشارين الذى أدخله الملك على البلاط الملكى منذ أربعينيات القرن العشرين.

لم يكن التحول النوعى فى نشاط البلاط قاصرا على تعيين المستشارين، فقد سبقه اتجاه القصر إلى إنشاء (تنظيمات سرية) فى الأربعينيات لتنفيذ مهام معينة تتضمن العنف والسرية. ونحن لا نناقش هذا النشاط من حيث كونه نشاطا. فقد خصصنا لذلك الفصل الثامن من هذا الكتاب.

تحدثت الوثائق البريطانية فى الأربعينيات عن وجود (تنظيم سرى) فى القصر يضم بعضا من رجال البلاط الملكى، وبعض الضباط العاملين والسابقين بالجيش وبعض المدنيين، مهمته القيام بعمليات عنف أو تجسس، وإحاطة الملك بهالة مضللة تقنع بأن الإصلاح يمكن تحقيقه عن طريقه. لكن المهمة الأساسية لهذا التنظيم كانت تعقب كل من تورطوا فى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وتصفيتهم.

وقد حافظ هذا التنظيم ـ كان يسمى (الحرس الحديدى) ـ على سريته، ولم تخرج المعلومات المتاحة عنه حتى الآن عن مجرد أقوال مرسلة لا يمكن الاستيثاق من صحتها، إذ إنه لم يترك خلفه أى أوراق تثبت شخصيته أو تكشف عن شخصيات قيادته أو أعضائه.

ومرة ثالثة تتوارد الأسئلة عن أسباب اللجوء إلى مثل هذا الأسلوب فى البلاط، من الذى كان يشير بهذا التغيير؟ لماذا كانت هذه التغيرات فى الأربعينيات من القرن العشرين بالذات؟

لعل نظرية العنف المضاد تجيب عن هذا السؤال.

فالعنف المضاد هو ذلك السلوك النفسى الذى يسيطر على البشر عند تعرضهم لعنف ما، أو هو الرد المقابل لعنف وقع على شخص ما، وهو ما تفسره مسألة الثأر المعروفة فى المجتمع المصرى.

لقد أهين الملك وجرحت كرامته فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . وبعد انتهاء الحادث اعتبر الملك أن الحادث هو (عنف) ولا تفسير له غير ذلك. صحيح أن مرتكب العنف هم البريطانيون، ولكن المصريين الذين وراء الحادث هم المتسببون فى العنف الذى مارسه البريطانيون ضده.

كان الملك لا يستطيع أن يفعل شيئا ضد السير (مايلز لايسون) السفير البريطانى، لكن هذا لا يمنعه من أن يفعل ما يريده ضد المصريين الذين تسببوا فى الحادث. كان (النحاس) رئيس الوفد، وحلفاء الإنجليز من المصريين هم من تسببوا فى الحادث فى نظر الملك، لذلك فإن (الثأر) الملكى كان لا بد وأن يوجه تجاه هؤلاء. هكذا يجب أن تقرأ حادثة الشروع فى اغتيال مصطفى النحاس باشا فى ٥ ديسمبر ١٩٤٥، وحادثة اغتيال (أمين عثمان باشا) فى ٥ يناير سنة ١٩٤٦ .

من مظاهر التغيير فى البلاط الملكى فى عهد فاروق أيضًا مسألة الاستعانة بشخصيات عامة أو غير ذات اختصاص، فى مهام سياسية.

فقد شهدت سنة ١٩٥٠ مولد قنوات اتصال بين القصر وبريطانيا، كانت شخوصها من غير الديوان الملكى، ولا تشغل أى وظيفة عامة.

فى أغسطس من تلك السنة بعث الملك (بأحمد عبود باشا) المالى المصرى الكبير إلى بريطانيا للتباحث بشأن القضية المصرية. ولقد كان هذا المسلك جديدًا على العمل السياسى المصرى، خاصة وأنه سحب لاختصاصات وزير الخارجية، وتغيير له دلالته فى مجال العلاقات بين القصر والحكومة.

كانت الحكومة فى ذلك الوقت هى حكومة الوفد، وكان وزير الخارجية هو (محمد صلاح الدين)، وكانت القضية المصرية هى المحور الرئيسى فى الاتصالات بين الحكومة والإنجليز من ناحية، وبين القصر والإنجليز من ناحية أخرى. فقد كان الملك قد أنشأ من وراء ظهر الحكومة الوفدية قناة اتصال مع الإنجليز.

تقول السيرة الذاتية لأحمد محمد عبود باشا (٢ مايو ١٨٨٩ـ٢٨ ديسمبر ١٩٦٣) أنه صناعى ثرى، ولد فى القاهرة والتحق بالمدرسة التوفيقية الثانوية ومدرسة الهندسة وجامعة جلاسجو «Glasgow» حيث درس الهندسة المدنية. بعد العمل كمهندس فى شركة بريطانية، عمل فى مشروع للرى فى (العراق) وفى سكك حديد فلسطين وسوريا. مع عودته إلى مصر فى سنة ١٩٢٢ عمل فى مشروع تعلية خزان أسوان ثم أصبح مقاول توريد للقوات البريطانية فى مصر. انتخب فى مجلس النواب سنة ١٩٢٦ ومنح رتبة الباشوية سنة ١٩٣١ لدوره الهام فى عملية إنشاء (الترعة الفؤادية). امتلك شركة خطوط ملاحية (البوستة الخديوية) واحتكر صناعة تكرير السكر فى مصر، وامتلك شركات ورق وكيماويات وأسمدة، ومثل كثيرا من المؤسسات البريطانية فى مصر، وامتلك حصصا مسيطرة فى بنوك مصرية عديدة، وعمل كعضو مجلس إدارة شركة قناة السويس قبل تأميمها. أممت كل مشروعاته فى سنة ١٩٦١ ومنح معاشا قدره خمسون جنيها فى الشهر، ثم حوكم فى ديسمبر من نفس السنة بتهمة تهريب نقد أجنبى، وإذ ذاك ترك مصر إلى سويسرا، واستمر فى الاشتغال بالمال هناك حتى توفى فى لندن.

لا يوجد فى سيرة الرجل ما يؤهله للعمل كوسيط بين دولتين. وكل ما يميزه أنه رجل أعمال ثرى، له علاقات اقتصادية عالمية ومحتكر لصناعات استراتيجية، وله علاقات طيبة مع بيوت المال الأوروبية بصفة عامة، والبريطانية بصفة خاصة، ومتزوج ببريطانية.

وكل هذه المؤهلات ترشح أحمد عبود عندى ليكون (كومبرادورا) «Comprador». والكومبرادور هو ذلك الوسيط الصينى أو الوكيل أو المستشار الوطنى الذى تستخدمه مؤسسة أجنبية أو بيت مالى فى الصين للإشراف على شئون مستخدميها الصينيين.

لكن تشبيه (أحمد عبود) بالكومبرادور ليس فى صالح الرجل، فهو فى النهاية عميل يخدم مصالح الأجانب على حساب بنى وطنه. وهو بحكم صفته هذه لا يصلح لأن يمثل بلاده أمام بريطانيا المحتلة، فلماذا اختاره الملك ليكون وسيطه لدى البريطانيين فى سنة ١٩٥٠؟

ومع اقتراب (أحمد عبود) من دوائر القصر، فقد انغمس فى لعبة المؤامرات والدسائس، وقد نسب إليه دفعه رشوة للقصر للتخلص من حكومة نجيب الهلالى (١ مارس ٢ يوليه ١٩٥٢) ليتخلص من مطالبات بدفع ضرائب كان قد تهرب منها، ولعدم تأميم ممتلكاته.

النموذج الأخير للشخصيات التى استعان بها الملك فى القضايا السياسية كانت هذه المرة من داخل القصر، لكنها غير متخصصة وغير مختصة بما كلفت به من أعمال. يبعث استخدامها على الحيرة مع وجود من يقوم بما كلفت به.

أعنى بما فات (الفريق محمد حيدر) القائد العام للقوات المسلحة وياور الملك وأحد رجاله.

والقصة التى أعرضها هى تكليف الملك (لحيدر) بإبلاغ (إبراهيم عبد الهادى) رئيس الحكومة (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ـ ٢٥ يوليه ١٩٤٩) بتقديم استقالته قبل حلول صباح يوم ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٩.

ولسنا فى مقام عرض أسباب إقالة حكومة إبراهيم عبد الهادى. لكن ما يعنينا هو قضية استخدام شخصيات بعينها فى مهام سياسية دون وجود تفسير لذلك.

ففى إطار انتهاء حكم إبراهيم عبد الهادى فى يوليو سنة ١٩٤٩ تقول الكتابات التى عرضت لظروف استقالته إن الملك أرسل رجله (محمد حيدر باشا) وزير الحربية فى نفس وزارة عبد الهادى إلى الرجل فى جنح الليل يأمره بتقديم استقالته قبل مطلع صبح ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٩ بغير إمهال وبغير أن يسمح لرئيس حكومته الوفى بأن يقابله.

ويعلق طارق البشرى فى كتابه (الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢) بقوله «إن هذا الموقف لم يكن مجرد جحود أو نكران، ولكنه كان تخليا من الملك عن حزب سياسى قطع روابطه بكل ما سوى الملك وقدم إليه عنقه وشرفه السياسى ومصيره، فانتهكه الملك وألقى به بعيدا إظهارا للتطهر والتبرؤ مما تردى فيه الحزب من أوزار».

وكما قلت فإنه ليس من اختصاص هذه الدراسة مناقشة الجوانب السياسية المحيطة بالاستقالة، لكنها تعنى بالأسلوب غير الكريم الذى تم به الأمر.

فهل كان إرسال (حيدر) العسكرى مقصودا به رسالة إلى رئيس الوزارة؟ وألم يكن هناك من يمكن أن يقوم بدور رسول الملك غير حيدر؟

كان نجم الفريق (محمد حيدر) قد سطع فى الأربعينيات المتأخرة من القرن العشرين عندما عين وزيرا للحربية فى وزارة النقراشى (٩ ديسمبر ١٩٤٦ـ ٢٩/ ١٢/ ١٩٤٨) فى أعقاب استقالة وزير الدفاع فيها (أحمد عطية باشا فى ١٨ / ٢/ ١٩٤٧)، ثم تولى نفس المنصب فى وزارتى (إبراهيم عبد الهادى ٢٨/ ١٢/ ١٩٤٨ ٢٥/ ٧/ ١٩٤٩) و(حسين سرى ٢٥/ ٧/ ١٩٤٩ ٣/ ١١/ ١٩٤٩).

وفى عهد وزارة النقراشى (٩ ديسمبر ١٩٤٦ـ ٢٨/ ١٢/ ١٩٤٨) كان الملك قد ضاق بوزارته التى اتهمت بالضعف، والفشل فى التوصل إلى حل للقضية المصرية.

وتقول الوثائق البريطانية عن هذه الفترة إن نية الملك اتجهت نحو إقامة دكتاتورية عسكرية تحل محل وزارة النقراشى الضعيفة وتمنع عودة الوفد عدو السراى إلى السلطة[١].

وفى تحليل للخارجية البريطانية فى مايو سنة ١٩٤٨ عن الشخصيات التى يمكن أن تصلح للقيام بدور فى هذا الأمر، فقد استعرضت الخارجية البريطانية الشخصيات السياسية، فقالت إن (إسماعيل صدقى) لا يصلح محل النقراشى لكبر سنه، كما إن أحمد خشبة باشا قد أدار السياسة جيدا لكنه لا يستند إلى حزب.

كانت الخارجية البريطانية قد طلبت من السفارة البريطانية فى مصر قبل ذلك التقرير بأيام قليلة تقرير شخصية[٢].

ثم عادت إلى كتابة تقرير يقول[٣]:

قد يحاول القصر أن يستعمل حيدر (الرجل القوى) والمعروف بعدم شعبيته، ما لم ينجح فى أى فرصة على المستوى الداخلى أو الخارجى.

(1) Side by side with this however, and acting in contrary sense, there is the latent fear of a palace dictatorship resting on the army.

(2)a personality report on Haidar pasha)

(3)The palace might try Haidar the "strongman", this known to be unpopular, unless in any chance. he were successful either internally or externally.

فهل كلف بإبلاغ رئيس الوزارة (عبد الهادى)، وهو وزير للدفاع فيها، بتقديم استقالته فى إطار التمهيد للخطة التى أشارت إليها الوثائق البريطانية.

من هو حيدر باشا؟ هو محمد حيدر على الحينى (١٨٨٦ ـ ١ أكتوبر سنة ١٩٥٧)، عسكرى مصرى من جيل بواكير القرن العشرين، ينتمى لأسرة ميسورة من أسر الصعيد الأوسط. يلفت الانتباه بشدة فى التاريخ الوظيفى له أنه رغم تخرجه فى المدرسة الحربية فى سنة ١٩٠٥، فإنه لم يخدم فى الجيش سوى أربعة سنوات فقط. أما باقى مدة خدمته فقد كانت فى جهاز البوليس (الشرطة) الذى خدم فيه من سنة ١٩٠٩ إلى سنة ١٩٣٤، ثم فى مصلحة السجون من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٤٧، وأنه لم يكن يحمل من المؤهلات سوى شهادة الابتدائية التى حصل عليها سنة ١٩٠١. التحق بالبلاط الملكى (كياور) فى سنة ١٩٤٢ إلى جانب احتفاظه بمناصبه الوظيفية والوزارية. أثار أزمة سياسية فى وزارة الوفد (١٢ يناير ١٩٥٠ـ ٢٧ يناير ١٩٥٢) عندما تمسك الملك به كوزير للحربية، لكن الوفد تمسك بتقاليده فى ألا يدخل فى وزارته عنصرا غير وفدى. كانت القضية هى اختبار لسياسة الوفد تجاه الملك فى مسألة تبعية الجيش من خلال رجله (حيدر). فلما تفاقمت الأزمة وبدا الحل مستعصيا اصطلح الطرفان (الوفد والقصر) على أن يكون وزير الحربية وزيرا وفديا، وأن ينشأ منصب جديد (القائد العام للقوات المسلحة) يكون لصاحبه الإشراف الكامل على الجيش ولا يكون للوزارة الوفدية ولا للوزير الوفدى أى إشراف على الجيش وسياسته ولا على التعيينات والترقيات والتنقلات فيه.

ارتبط اسم (محمد حيدر) بقضيتين مصيريتين فى تاريخ مصر المعاصر. كانت أولاهما هى حرب فلسطين (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩) التى زج فيها بالجيش المصرى رغم علمه المفترض كوزير للحربية بالحالة المتردية التى كان عليها ما أدى إلى تعرضه لأولى هزائمه الثقيلة فى التاريخ المعاصر وهو ما أدى إلى قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ باعتبار الهزيمة أحد أسباب هذه الثورة.

أما القضية الثانية فكانت قضية (الأسلحة الفاسدة). فقد أدار الملك المعركة الحربية على أرض فلسطين من قصره، وأناط بها (محمد حيدر) وزير حربيته الذى

كان يفتقر إلى الخبرة العسكرية الكافية كما أسلفت. ومع هذا فقد قاد هذه المعركة التى انتهت إلى هزيمة ساحقة[١]. وفى الفضيحة التى تكشفت وقتذاك والخاصة بضلوع بعض الشخصيات العامة وضباط الجيش فى عمليات سمسرة فى توريد الأسلحة للجيش، وجهت أصابع الاتهام (لحيدر) رجل الملك الذى نسب إليه التستر على المجرمين فى هذه الصفقات بصفته وزير الحربية وقت الحرب. اضطر (حيدر) إزاء ضراوة الاتهام إلى تقديم استقالته من منصبه كقائد عام للقوات المسلحة، واضطر الملك إلى قبولها. لكن الملك أعاد رجله من جديد إلى منصبه بعدما ضغط على حكومة الوفد لتحفظ التحقيقات. من أسرار الحياة الوظيفية (لحيدر) ما ذكرته بعض المصادر من أن إدارته لمصلحة السجون لفترات طويلة كان القصد منها إمداده مزارع الملك بالمسجونين يعملون فيها بلا أجر، وأن الملك قد استثمر المسجونين فى مزارعه من خلاله مثلما استثمر الحرب أيضًا.

ومثلما انقذ الموت (إلياس أندراوس) من المحاكمة بعد قيام الثورة، فقد شفع (لحيدر) قرابته لأحد أركان النظام الجديد للنجاة من العقاب الذى أنزله النظام الجديد بأركان النظام القديم.

ومرة خامسة لا أجد فى سيرة (محمد حيدر) ما يبرر استخدامه للقيام بأعمال هى من صميم أعمال البلاط، ولا أجد تفسيرا لهذا من جانب الملك.

هل كان الملك قد ضاق بديوانه وبلاطه وبدأ انتهاج سياسة جديدة فى العلاقات مع الأطراف المعنية؟ هل كان هذا نوعا من الاستبداد بالسلطة أراد أن يطبقه فى البلاد؟

هل كان هذا نوعا من ضخ دماء جديدة فى شرايين البلاط الملكى تأسيسا على أن هذه الشرايين قد أصابها التصلب؟ لقد رصد هذا الفصل شكل التغيير الذى أصاب البلاط، فكان كالآتى:

- إدخال نظام المستشارين فى البلاط، وهؤلاء لم يكونوا أفضل حالا من رجال البلاط، بل إنهم أدخلوا على البلاط أشكالا من التصرفات غير المسبوقة.

---

(١) أفردنا دراسة مستقلة عن محمد حيدر ودوره فى حرب فلسطين وموقفه من محاولات إصلاح الجيش بعد هزيمة ١٩٤٨.



- إقامة منظمات سياسية سرية تعتنق العنف دستورا لتصفية خصوم الملك ولتحسين صورته، فكانت النتيجة هى انغماس القصر فى أنواع من العمل السياسى العنيف الذى أضر بسمعته.

- الاستعانة بشخصيات من غير البلاط فى القيام بمهام سياسية تدخل فى اختصاص البلاط والحكومة ما يعنى إيجاد نوع من الازدواج فى العمل السياسى وتوزيع الجهود المبذولة من أجل حل القضية الوطنية.

- الاستعانة بشخصيات غير مؤهلة على العمل السياسى للقيام بأدوار سياسية معينة ليست من اختصاصها لأسباب غير مفهومة ما يؤدى إلى خلق مراكز قوى تستند إلى القصر ويمكن أن تقوم بأدوار لحسابه:

ويلاحظ القارئ الكريم أنه لا يوجد فيما عرضناه ما يبرر هذه التغييرات التى أصابت كيان البلاط، وهو ما يعيد المراقب إلى حلقة مفرغة من التكنهات والتخمينات حول أسباب التغيير وفلسفته.

الفصل السادس

المستوى الثقافى والاجتماعى لرجال البلاط

الهدف من هذا الفصل هو التعرف على الخلفيات الثقافية والاجتماعية وما شابهها لهؤلاء الرجال الذين تسبب وجودهم فى القصر إحاطة ظروف حياتهم بنوع من الغموض.

لقد كان موظفو البلاط هم الموظفين الوحيدين فى الإدارة المصرية الذين لا توجد شروط ولا معايير لتعيينهم أو إنهاء خدمتهم. كان أمر هؤلاء الناس منذ بداية قيام مؤسسة البلاط فى مصر وحتى انهيار المؤسسة الملكية فى يوليو سنة ١٩٥٢، بيد سيد القصر الذى كان (مقتضى إرادته) هو الشىء الوحيد الذى يبقيهم أو يطيح بهم.

ولا يعرف أحد حتى الآن كيف كان رجل البلاط يلتحق به ولا كيف تنهى خدمته؟ ما هى المؤهلات المطلوبة للعمل فى البلاط؟ ما شكل العلاقة بين رجل البلاط وسيد القصر؟ ما هى الجهات التى يحصل القصر على رجاله منها؟، ما طبيعة علاقاتهم بالناس بصفة عامة؟ ما هو مستواهم الاجتماعى والثقافى والاقتصادى. كانت كل هذه أسئلة لا يستطيع أحد أن يجيب عنها ألا سيد القصر نفسه، أو هؤلاء الرجال. وفى الحالة الثانية لم يتكلم منهم سوى القليل. صحيح أن أحمد شفيق وحسن يوسف وكريم ثابت قد تكلموا، لكن كلامهم زاد الموقف غموضا. وحتى اليوم لا يستطيع أحد أن يقول إنه يعرف ظروف حياة هؤلاء الناس.

وثائق (أمين سامى) فى تقويم النيل تزخر بذلك الكم الهائل من الأوامر الخاصة بتعيين هؤلاء الرجال، والتى كانت لا تتجاوز ما يشابه هذا النص «اقتضت إرادتى



تعيين . . . تشريفاتيا فى معيتنا مع إبقاء وظيفة الياورية (من كلمة ياور أى مرافق عسكرى) فى عهدته، وإبقاء (. . .) ياورا بمعيتنا أيضا فلإحاطتكم علما ولإجراء موجبه قد أصدرنا أمرنا هذا وأرسلناه إليكم».

«قد اقتضت إرادتنا إحالة وظيفة الياورية بطرفنا لعهدة كل من . . . و . . . و . . . وأصدرنا أمرنا هذا لكم بالإشعار بالمعلومية».

ولقد كان هذا هو أسلوب التعيين فى كل الوظائف فى القرن التاسع عشر، ما يفيد مركزية السلطات وانحصارها فى شخص الحاكم الذى لا مرد لإرادته إذا اقتضت شيئا.

نفس الأسلوب كان يطبق فى حالات الانفصال عن البلاط «اقتضت إرادتى انفصال . . . عن معيتنا وإعادته إلى عمله السابق».

كان هذا الأسلوب هو المعمول به فى بلاط محمد على وعباس وسعيد وإسماعيل.

وكان اختيار العناصر البشرية للبلاط يتم فى الغالب من بين الشخصيات التى جاءت مع (محمد على) من (قوله)، ثم من بين نسلهم ومن الأسر التركية القريبة من الحاكم والذين كان يعرفهم شخصيا، ومن الأقارب فى بعض الأحيان. ولقد كان هذا يتفق مع التطور الطبيعى للأمور. فالأسرة العلوية أجنبية وجاءت إلى بلاد لا تعرف عنها شيئا، ولا تعرف أهلها. والمهمة التى نذر (محمد على) نفسه لها وهى تحديث مصر تستلزم كادرات ذات مواصفات اجتماعية وثقافية خاصة أزعم أنها لم تكن قد توفرت فى العناصر المصرية بعد. لذلك فقد كان محمد على وعباس وسعيد مضطرون إلى اختيار عناصر (معيتهم) من الأتراك والألبان ممن جاءوا إلى مصر مع (محمد على) ونسلهم من بعدهم. لذلك فقد كانت أسماء رجال المعية تكشف عن جنسهم (كآق قوج) و(أغا) (ومانسترلى) و(أدرنه لى) (وكانى) وما إلى ذلك. فلما انقطع ورود الأتراك إلى مصر بعد عصر محمد على وعباس بدأت العناصر التركية المحلية فى الدخول إلى بلاط سعيد وإسماعيل، وأصبحت الأسر التركية الأصل هى المورد الرئيسى للرجال فى البلاط.

كان الجيش بالطبع هو المصدر الرئيسى للإعداد بالرجال فى أغلب قطاعات الدولة تقريبا، لذلك فقد كانت المعية السنية فى عهود محمد على وعباس وسعيد تستمد العناصر لمعيتها منه. وتفيد الوثائق التى استشيرت إلى تقلب رجال الإدارة والمعية فى مناصب الجيش المختلفة، ولا يخفى أن الجيش كان يضم أبناء الأسر التركية الذين تسنموا المناصب العليا فيه.

فى عهد إسماعيل بدأت أعداد غير كثيرة من المصريين تتسلل إلى المعية فى شكل أعضاء فى الياوران وهم من ضباط الجيش بالطبع، أو فى وظائف التشريفاتية والكتبة والمترجمين، لكن المستوى الثقافى ظل دون تغيير يذكر، فضباط الجيش كانوا قد تلقوا تعليمهم فى المدرسة الحربية فقط، ولم يكن المستوى الثقافى للمدرسة الحربية يوفر ذلك المستوى المطلوب فى رجال البلاط. وقد دخل (الياوران) فى عصر إسماعيل بعض ضباط من تحت السلاح (Rankers) ومنهم (أحمد عرابى) زعيم الثورة العرابية فيما بعد. ومعلوم أن (عرابى) لم يلتحق بمدرسة حربية طوال فترة تدريبه فى الجيش.

وكان للأجانب نصيب من الوظائف داخل المعية السنية، وهؤلاء كانوا فى غالبيتهم من الأرمن الذين خدم آباؤهم فى حاشية محمد على ثم ورث الأبناء مناصب الآباء بحكم الثقة التى كان محمد على يوليها لهؤلاء الناس. شغل هؤلاء وظائف الترجمة والكتابة فى الأقلام (الإدارات الأفرنجية) بالمعية السنية، وكانت الحاجة إليهم تشتد مع اتساع علاقات الدولة بالبلاد الأوروبية. كذلك فقد كانت مهنة الطب من المناصب التى استأثر بها الأجانب داخل البلاط حتى عهد إسماعيل.

كان أهم تغيير حدث فى البلاط هو دخول المدنيين فيه فى عهد (توفيق). كان توفيقا قد أنشأ (المدرسة العلية) فى سنة ١٨٨١ لتعليم ولديه (عباس ومحمد على) تعليما خاصا قبل إرسالهما إلى الخارج. ومن مآثره فى هذا الصدد هو اختياره عددا من أولاد العائلات الكريمة ليتعلموا فى هذه المدرسة مع أبنائه، على أن يوفدهم إلى الخارج بعد ذلك لاستكمال دراساتهم ثم يوزعهم بعدما يعودون فى المناصب التى تخلو بنظارة الخارجية أو الحقانية أو المعية السنية.

تولى نظارة هذه المدرسة (عثمان بك صبرى) المعاون فى المعية السنية وقام بتدريس اللغة الفرنسية فيها (مسيو مونتان)، وقام (مستر كوربيت) بتدريس الإنجليزية، كما تولى (أحمد شفيق) صاحب (حوليات مصر السياسية، ومذكراتى فى نصف قرن) تدريس مادتى (الجغرافيا) و(الخط الأفرنجى) علاوة على عمله كموظف بالمعية. وقد ألغيت المدرسة بعد التحاق (عباس) و(محمد على) بمدرسة (ألترزيانوم) سنة ١٨٨٥.

فى إطار تطعيم (المعية السنية) بعناصر مثقفة بدلا من رجال الجيش الذين كانوا يسيطرون على أغلب وظائفها حتى عهد إسماعيل، كان (توفيق) يوفد خريجى المدرسة العلية والشبان من أبناء الأسر المتمتعة بعطفه ورعايته إلى الخارج للدراسة، على أن يوزعوا بعد عودتهم فى مناصب الخارجية والمعية كما أسلفت. وكانت أسرة ذو الفقار يونانية الأصل خير نموذج لهذه الأسر. فالأب هو (على باشا ذو الفقار) سر تشريفاتى، وولداه هما أحمد ذو الفقار وسعيد ذو الفقار من كبار رجال المعية السنية، وقد شغل الأخير منهما (سعيد ذو الفقار) منصب (كبير الأمناء) فى عهود عباس الثانى، والسلطان حسين كامل، وفؤاد فى عهديه كسلطان وملك، وشهد كذلك عصر الملك (فاروق).

وقد درس الشقيقان (ذو الفقار) مع (أحمد شفيق) فى فرنسا فى عهد (توفيق).

أما (أحمد شفيق) فإنه يقدم النموذج الجيد لعملية تطعيم (المعية السنية) بالعناصر المدنية التى بدأها (توفيق). فقد أوفد (أحمد شفيق) فى منتصف الثمانينيات من القرن التاسع عشر إلى فرنسا لدراسة العلوم السياسية والحقوق، وكان يرافقه فى بعثته كل من (أحمد ذو الفقار) و(عزيز وجميل) نجلا محمد ثابت باشا رئيس الديوان الخديوى، وانضم إلى هؤلاء (إبراهيم ذو الفقار) وكلهم من أبناء العائلات المشمولة برعاية (توفيق).

درس أحمد شفيق أولا فى مدرسة العلوم السياسية بباريس حيث تلقى دروسا فى (المالية والمستعمرات والإدارة والسياسة والعلوم السياسية والقانون الدولى العام والتاريخ السياسى والقانون التجارى المقارن) وفى سنة ١٨٨٩ التحق بكلية الحقوق الفرنسية وانتهى من دراساته بالخارج سنة ١٨٩١ حيث خير بين العمل بنظارة

الخارجية أو نظارة الحقانية فاختار العمل بالأولى، لكن القصر اختاره بعد قليل ليعمل بالمعية.

وتكشف سيرة أحمد شفيق عن المستوى الاجتماعى لرجال البلاط فى عهد إسماعيل وخلفائه، فأبوه هو حسن موسى الذى عمل فى الحكومة فى أيام سعيد وإسماعيل وتوفيق، فاشتغل باشكاتبا بمديرية الشرقية، ورئيسا لقلم الدعاوى بمعية سعيد، ونائب رئيس قلم التحرير العربى بنظارة الداخلية، ورئيس قلم مراجعة الحسابات بالمالية، ورئيس قلم الإدارة بها، ثم عمل باشكاتبا لبيت المال ثم مفتشا بنظارة الحقانية ثم مأمور مالية بالدقهلية حتى توفى فى مايو سنة ١٨٨٣ .

أما أمه فكانت شركسية الأصل من معاتيق (السيد على البكرى) أحد أشراف مصر فى القرن التاسع عشر.

تلقى أحمد شفيق تعليمه الأساسى فى كتاب محلى فى حى عابدين بالقاهرة، ثم انتقل إلى (مكتب) مصطفى فاضل بدرب الجماميز لتعليم القرآن واللغتين العربية والتركية، انتقل بعده إلى مدرسة المبتديان للتعلم على نفقة (ولى العهد توفيق) الذى كان يرعى أبناء الموظفين فى دائرته. وبعد أن قضى ثلاث سنوات فى هذه المدرسة قضى عاما آخر بالمدرسة التجهيزية، ومن التجهيزية انتقل (شفيق) إلى مدرسة القبة التى كان قد أنشأها (توفيق) على مقربة من (سراى القبة) فبقى بها حتى إتمام دراسته.

وكانت (مدرسة القبة) هى نهاية المطاف، فقد تخرج منها وعمل مدرسا مبتدئا بها، ثم التحق بوظيفة (مبيض بالقلم الأفرنجى بنظارة الداخلية)، ثم إلى (نظارة الزراعة) لفترة قصيرة، ثم كاتبا ثانيا تركيا بالدفترخانة.

فى سنة ١٨٧٨ نقل (شفيق) إلى المجلس الخصوصى بنظارة الداخلية، وفى نفس السنة نقل إلى وظيفة كاتب (بالدائرة التوفيقية) بوظيفة كاتب حسابات، وفى سنة ١٨٧٩ عين (معاونا) بالخاصة، وفى يناير ١٨٨٠ عين بوظيفة (مبيض) بقلم أفرنجى (المعية السنية) حيث كان زميلا (لأحمد ذى الفقار) و(سعيد ذى الفقار) ولدى على باشا ذى الفقار (سر تشريفاتى الخديو) (وموسى أفندى عصمت) شقيق (فخرى



باشا) أحد كبار الساسة المصريين فيما بعد. وقضى شفيق الفترة ١٨٨٥-١٨٨٩ فى فرنسا لاستكمال دراسته ثم عاد ليستكمل عمله كموظف بالمعية السنية، إلا أنه نقل فى سنة ١٨٩١ ليعمل بوظيفة سكرتير خاص بنظارة الخارجية، ثم عاد للعمل بالمعية السنية وتدرج فى وظائفها.

وهكذا فإن المعية السنية كانت قد دخلت مرحلة إحلال المدنيين محل العسكريين فى نهايات التسعينيات من القرن التاسع عشر، بحيث لم يقبل القرن العشرون إلا وكانت على عتبات تغيير كبير جديد.

تسلم (فؤاد) الحكم فى سنة ١٩١٧ متأثرا بأحوال البلاط الإيطالى والفرنسى، ولذلك فإنه سعى إلى تطعيم بلاطه بشخصيات مثقفة تستطيع أن تؤدى دورها فى ظل ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى وتشابك مصالح مصر مع المصالح البريطانية، ومع مصالح دول أخرى أوروبية وغير أوروبية.

ولم يكن العسكريون من الجيش قادرين بمؤهلاتهم المتخصصة المحدودة أن يواكبوا هذا التغيير الذى تشهده البلاد بعد حرب عالمية أفرزت فى مصر حركة وطنية جديدة تطالب بالاستقلال وإزالة الاحتلال الذى حل بالبلاد منذ سنة ١٨٨٢، وظهور شخصيات سياسية ذات اتجاهات وأفكار وثقافات غير الشخصيات السياسية التى هيمنت على الحياة السياسية فى مصر فى القرن التاسع عشر.

والخلاصة أن مصر كانت فى الربع الأول من القرن العشرين على عتبات حركة تغيير كبرى تستلزم تغييرات جديدة فى مؤسسات كثيرة، من بينها القصر الذى كانت قضية انفراده بالسلطة وأتوقراطيته على المحك فى ظل النظام الدستورى الذى كان فى الطريق.

كان (فؤاد) السلطان والملك فيما بعد، يدرك جيدا أن (العسكر) ليسوا هم فرسان تلك الفترة. صحيح أن وجود العسكريين فى البلاط الملكى كان ضرورة، ولكن لمناسبات ومهام معينة، ليس من بينها أعمال البلاط السياسية. ولقد كان البلاط على عتبات التغيير لمقابلة التطورات السياسية المقبلة.

كانت سنوات القرن العشرين قد شهدت قيام الأحزاب السياسية وورود الأفكار

والأيديولوجيات الغربية، وقيام ثورة وطنية فى مصر تنادى بالحرية والاستقلال. كانت حركة التنوير قد بدأت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر واستمرت فى عنفوانها فى القرن العشرين جالبة معها الكثير والكثير من الأفكار. كان التعليم قد انتشر واستعاض سراة المصريين بالتعليم فى الخارج عن نقص التعليم العالى والتقنى فى مصر. وكان لا بد أن يقابل هذا كله تطوير فى المؤسسات الرئيسية فى البلاد.. وعلى رأسها القصر.

فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أبلغت الحكومة البريطانية الدول التى كان لها ممثلون سياسيون فى القاهرة بأن الحكومة المصرية قد «أصبحت الآن حرة فى إعادة وزارة الخارجية، ومن ثم فإن لها إقامة تمثيل دبلوماسى وقنصلى فى الخارج». وكان هذا بعض إفرازات تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

وتوالت التطورات، أعيدت وزارة الخارجية، وشرعت مصر بالتالى فى تهيئة الكوادر المثقفة لتولى مهام التمثيل السياسى المصرى فى الخارج، واستعدت مؤسسة القصر لاستقبال المندوبين السياسيين للدول الأجنبية.

وهكذا كان على (فؤاد) أن يبنى (مؤسسة الخارجية) منفردا على يديه دون تدخل من أحد. وفى ظنى أن هذا كان بداية تكوين (الأرستقراطية الحكومية). فالملك وقد استأثر بسلطة اختيار موظفى الخارجية كان يعتبر أن (الخارجية) تمثل اسمه فى الخارج، ومن ثم فإنه لا يحق لأحد أن يشاركه فى اختيار أولئك الذين يمثلون هذا الاسم. ومن هذا المنظور حرص على اختيار أولئك الذين ينتمون له بصلة القربى أو النسب، أو المنتسبين لعائلات تركية أو أجنبية للعمل فى السلك السياسى (الخارجية). ومن الخارجية كان البلاط يستمد رجاله، فهم أقرب إلى المفهوم الملكى فى تكوين (الأستقراطية الحكومية) من أى جهة أخرى فى الدولة. وفى هذا الإطار فقد كان الملك فؤاد يجرى (التبادل) بين الجهتين كلما عن له ذلك. خذ على سبيل المثال حسن نشأت باشا الذى كان وكيلا للديوان الملكى قبل أن يعين وزيرا مفوضا فى مدريد وسفيرا فى (لندن)، (وزكى الإبراشى باشا) الذى كان ناظرا للخاصة الملكية قبل أن يعين وزيرا مفوضا فى (بروكسل). وكان (أحمد حسنين باشا) رئيس الديوان الملكى فى عهد (الملك فاروق) سكرتيرا أولاً فى سفارة مصر فى واشنطن

قبل نقله إلى السراى، كذلك فإن (عبد اللطيف طلعت باشا) كان قائما بالأعمال فى مدريد وسفيرا لمصر فى (طهران)، (وعبد العزيز بدر بك) كان مدير الإدارة العربية فى الديوان الملكى عندما عين سفيرا لمصر فى سوريا ثم روما، وكان مدير الإدارة العربية فى الديوان (عبد الحميد منير بك) قائما بالأعمال فى جدة عندما نقل إلى ذلك المنصب فى البلاط، وكان (عدلى أندراوس بك) مديرا للإدارة الأفرنجية بالديوان الملكى ثم عين سفيرا لمصر فى أثينا فى باريس، وكان (حسين حسنى باشا) السكرتير الخاص للملك سكرتيرا فى مفوضية مصر فى اليمن، أما (عبد المنعم الخضرى) مدير مكتب (حسن باشا يوسف) وكيل الديوان الملكى فقد عين قنصلا عاما فى سان فرانسسكو، ثم وزيرا مفوضا وسفيرا بوزارة الخارجية.

ونظرا لازدياد التبادل بين وزارة الخارجية والبلاط الملكى فقد استصدر الديوان الملكى فى سنة ١٩٤٧ أمرا ملكيا بالتنسيق بين وظائف القصر والسلك الدبلوماسى. فرئيس الديوان (وزير دولة) ووكيل الديوان بدرجة سفير ممتاز، والسكرتير الخاص بدرجة وزير مفوض ومديرو الإدارات فى درجة المستشار.

وكانت وزارتا الداخلية والعدل تشاركان وزارة الخارجية فى إمداد البلاط الملكى بالرجال الذين يتمتعون بالمواصفات التى ينشدها القصر فيمن يعملون فيه. وقد شكلت هذه الوزارات ما كان يمكن أن يسمى وقتئذ (بالدوائر الملكية) التى لا يستطيع أحد الاقتراب منها، كما سيلاحظ القارئ الكريم أن موظفى هذه الهيئات (الخارجية، العدل، الداخلية) كانوا يتنقلون بين هذه الجهات كما لو كانت كيانا واحدا.

وفيما يتعلق بالمواصفات الخاصة لموظفى البلاط فإن السير الذاتية لمن التحقوا بالبلاط تقدم لنا الإجابة الشافية عن هذه المواصفات:

لنأخذ (أمين أنيس باشا) وكيل الديوان الملكى بعد حسن نشأت باشا فى سنة ١٩٢٥:

ولد فى سنة ١٨٩٣. تلقى تعليما قانونيا. فى سنة ١٩٢٢ كان مديرا للإحصاء فى وزارة العدل (لاحظ أن سنه لم تكن قد تجاوزت التسعة وعشرين عاما). فى سنة ١٩٢٣ أصبح سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء ونقل فيما بعد إلى قلم قضايا

الحكومة «Contentieux» . خلف (حسن نشأت باشا) فى القصر كوكيل للديوان الملكى «Sous-chef de cabinet» . فى سنة ١٩٢٥ .

عين مستشارا ملكيا لوزارة الأشغال العمومية فى أغسطس سنة ١٩٣٠ ، ورئيسا لمحكمة استئناف القاهرة فى سنة ١٩٣٣ . عين وزيرا للعدل فى وزارة (توفيق نسيم باشا) فى نوفمبر ١٩٣٤ . استقال فى يناير ١٩٣٦ . كان متعاونا مع المصالح القانونية للحكومة البريطانية .

ودون الحاجة إلى تعليق فإننا نستطيع أن نقول إن مؤهلات صاحبنا وسيرته الذاتية يمكن أن تقدم لنا بيانا بالمواصفات الخاصة المطلوبة فى رجل القصر . فالأصول العائلية تتقدم مؤهلاته الثقافية وهو ما يذكرنا بجذور البيروقراطية المصرية التى واجهتها بريطانيا عشية احتلالها لمصر ، عندما كان النظام العائلى «Kinship system» هو الذى يتحكم فى الوظيفة وليس الاستحقاق «merit» ، أو ما عبر عنه روبرت تيجنور «Rebort Tignor» بقوله[1] :

«حقوق مكتسبة بالتقادم لأسر معينة»

وهذا (حسن أنيس باشا) ـ تعلم فى أوكسفورد (١٩٠٤ ـ ١٩٠٦) التحق بوزارة المالية سنة ١٩٠٧ ـ عمل سكرتيرا خاصا للسيد (رونالدجراهام) «Ronald Graham» مستشار وزارة الداخلية ثم سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء بدرجة وكيل وزارة سنة ١٩٢٣ . نقل وكيلا لوزارة الخارجية فى نفس السنة . تمتع بثقة الملك فؤاد لكن مؤامرات (حسن نشأت باشا) فى القصر أدت إلى تصادم معه فى أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، فأحيل إلى المعاش . لكنه كان يطرق أبواب القصر بين الحين والحين لعله يحصل على وظيفة هناك . كان من أقوى المرشحين للعمل فى القصر لولا مؤامرات (حسن نشأت) ضده . كان متمتعا برضاء الوجود البريطانى واتهم فى سنة ١٩٢٤ بتسريب (شفرة) «Cypher» وزارة الخارجية إلى مقر المندوب السامى «Residency» ، وبالاتصال بالخديو السابق .

أما (أحمد حسنين باشا) فقد ولد سنة ١٨٨٥ . كان والده (محمد أحمد حسنين)

(1) Prescriptive rights of certain families

من كبار علماء الأزهر الشريف، وكان جده لأبيه (أحمد مظهر حسنين باشا) آخر أدميرال للبحرية المصرية. تعلم فى مصر لكنه ترك الدراسة فى مدرسة الحقوق المصرية بعد قضاء سنة واحدة فيها واتجه إلى (باليول) فى أوكسفورد. كان سكرتيرا عربيا خاصا (للجنرال مكسويل) «Maxwell» . قائد الجيوش البريطانية فى مصر. بريطانى الميول «anglophile». وضع فى الظل بعد رحيل مكسويل عن مصر. عمل كضابط سياسى مع القوات البريطانية بعد ثورة ١٩١٩ . فى سنة ١٩٢٠ كان مساعدا لمفتش فى وزارة الداخلية. رأس الفريق المصرى للألعاب الأوليمبية فى نفس السنة. له اكتشافات فى الصحراء الغربية وجهود فى الطيران.

عين فى سنة ١٩٢٤ سكرتيرا أولا فى المفوضية المصرية بواشنطن ونقل بعدها إلى نفس المنصب فى (لندن). فى سنة ١٩٢٥ نقله الملك فؤاد (أمينا ثانيا) «second chamberlain» فى القصر، وفيما بعد أصبح كبيرا للأمناء ثم رئيسا للديوان الملكى. صاحب الملك فؤاد فى رحلاته العديدة فى أوروبا.

تزوج فى سنة ١٩٢٦ من (لطفية) ابنة (سيف الله يسرى باشا) من (الأميرة شويكار) الزوجة السابقة للملك فؤاد. رافق الملك السابق فاروق عندما كان وليا للعهد للدراسة فى إنجلترا سنة ١٩٣٦ . منح الباشوية فى نفس العام. عين رئيسا للديوان الملكى فى يوليو من نفس السنة. أشيع وجود علاقة عاطفية بينه وبين الملكة نازلى والدة الملك بعد وفاة زوجها فؤاد.

(مراد محسن باشا) وكيل الديوان الملكى فى عهد فؤاد. درس القانون، ومارس المحاماة، وعمل بالنيابة والقضاء وكان مديرا للإدارة فى وزارة الداخلية خلال نظام نشأت[1]، وعمل لصالح (حزب الاتحاد) الذى أنشئ بمعرفة الملك فؤاد سنة ١٩٢٥ ضد (حزب الوفد). أحيل إلى التقاعد عندما عاد الوفد إلى الحكم فى العشرينيات. عين محافظا لبورسعيد فى سنة ١٩٣٠ وخلف (أمين أنيس باشا) فى القصر فى أغسطس من تلك السنة. حصل على رتبة الباشوية فى أكتوبر. مخلص فى خدماته

(١) لأهمية فترة حسن نشأت باشا رجل القصر أيام الملك فؤاد، فقد كانت فترة عمله فيه تسمى فى الوثائق البريطانية فترة نظام نشأت «Nashat regime»، وتتحدد بالعشرينيات من القرن العشرين. وسنتحدث عنه فى الصفحات التالية.

لسيده الملكى. كان أحد أصابع (الإبراشى باشا) عندما كان يعمل فى القصر، عين مديرا عاما للخاصة الملكية فى مايو ١٩٣٠(١).

وفى مسألة الانتساب إلى أسرة تركية أو أجنبية بعينها، فإن أحدا من حكام مصر لم يخرج عن هذه القاعدة طوال تاريخ مصر الملكية. وتقدم أسرة (ذى الفقار) النموذج الواضح لمبدأ (الحقوق المكتسبة بالتقادم لأسر معينة)(٢).

فالأسرة تنتمى إلى يونانى يدعى يانى جالانوس «Yani Galanos» كان قد أسر فى ميسولونجى «Missolonghi» باليونان واسترق فى القاهرة. أصبح (يانى) مسلما وارتقى فى المناصب. عمل أحد أفراد الأسرة (على باشا ذو الفقار) (سر تشريفاتى) الخديو، ثم أرسل ولداه (أحمد وسعيد) للخارج لتلقى العلم. خدم (سعيد ذو الفقار) المولود فى سنة ١٨٦٥ خمسة عواهل كموظف فى البلاط، وفى الثلاثينيات كان كبير الأمناء فى القصر الملكى. بلغت مدة خدمته فى البلاط قرابة أربعين عاما قضاها كلها فى غرفة واحدة. كان خبيرا فريدا فى البروتوكول وإليه تنسب أغلب تقاليد القصر أيام الملكية. بريطانى الميول.

تتحد النماذج الستة التى قدمناها فى أكثر من أمر:

- دراسة أغلب أفرادها هى القانون ما يعنى أن دراسة القانون فى ذلك الوقت من تاريخ مصر كانت تستأثر باهتمام الناس.
- الخدمة فى وزارات الخارجية والعدل والداخلية، وهى وزارات اصطلح على تسميتها فيما بعد بوزارات السيادة.
- انتماء أغلب أفراد العينة إلى أسر غير مصرية، فالأسماء محسن وذو الفقار ومراد وأنيس لم تكن شائعة بين المصريين فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.
- الميل لبريطانيا والتمتع برضاء سلطاتها فى مصر.

---

(١) يستمد زكى الإبراشى أهميته فى تاريخ القصر من الدور المشابه لدور حسن نشأت فى الحياة السياسية - وسنتحدث عنه فى صفحات تالية.

(٢) Prescriptive rights of certain families



- ثراء الأسر التى انتمى إليها أفراد العينة حيث استطاعوا إيفاد أبنائهم أفراد العينة للدراسة فى الخارج .
- الخدمة فى وزارات تخضع للهيمنة الكاملة للقصر وللاعتناء الشديد من جانب الملك فى اختيار شاغلى الوظائف العليا بها .

ويؤكد ما فات حرص سادة القصر على أن يحيطوا أنفسهم بزمرة أو عصبة «clique» من الناس ذوى مواصفات خاصة للغاية .

كان مجتمع الصفوة يتكون فى مصر على يد سيد القصر الذى حرص كل الحرص على ألا تدخل إلى هذا المجتمع أى فئات مصرية خالصة . ولعل هذا كان نوعا من الاستمرار فى الاختيار النوعى الذى استنه (محمد على) فى دولته منذ البداية ، فسار عليه خلفاؤه وانتهى الأمر إلى انحصار وظائف الحكم والإدارة والبلاط والتمثيل السياسى والقضاء فى أشخاص بعينهم أو أسر بعينها ذات مواصفات خاصة . ومن هذه الصفوة اختار سيد القصر رجال البلاط . وبمضى الوقت أصبح البلاط الملكى أوضح نموذج للأرستقراطية الحكومية ، واستأثرت بوظائفه (الصفوة) من أبناء الأسر التى تربطها بالقصر روابط عائلية أو متمتعة برعاية القصر .

ولدينا فى هذا المقام ملاحظتان . الأولى هى حقيقة استئثار عائلات معينة بالخدمة فى البلاط لسنوات طويلة كأسر ذو الفقار وتيمور ورشيد ويكن والسيوفى . صحيح أنه كانت بعض الاستثناءات الفردية ، لكن الاستثناءات لا تهدم القاعدة .

أما الثانية فهى ما قدمه كريم ثابت فى مذكراته عن طريقة التعيين فى وظائف البلاط . يذكر كريم ثابت فى هذا الصدد أنه بعد وفاة (إسماعيل تيمور باشا) الأمين الأول ، فكر بعض زملائه فى ترشيح ابنه (فؤاد تيمور) ليكون تشريفاتيا فى القصر . ولم يجد زملاء المتوفى وسيلة للعرض على الملك سوى أن يستخدموا الدالة التى لكريم ثابت عند الملك ليحصلوا على قرار التعيين . وفى الغد طلب الملك صورة فوتوغرافية لفؤاد تيمور وفذلكة عن حياته . . . ثم صدر قرار التعيين بعد يومين .

وقد أفاد (كريم ثابت) فى مذكراته أيضًا أن تعيينه هو شخصيا مستشارا صحفيا

للقصر قد تم (بنطق سام) فقط دون أى إجراءات إدارية. ومن الواضح أن أسلوب التعيين فى وظائف البلاط فى عهد (فاروق) لم يتغير فى كثير عن أسلوب التعيين فى عهود أسلافه. فما كانت (تقتضيه الإرادة) فى عهود عباس وسعيد وإسماعيل لا تختلف فى كثير عن (النطق السامى) فى عهد فاروق.

وعن علاقة سيد القصر برجال البلاط، فقد كانت علاقة تحكمها قواعد شديدة الصرامة مهما بلغت دالة رجل البلاط عند سيده. فالحرص والتردد والهلع هى الأجواء التى يعيشونها فى القصر، والرغبة فى الحصول على رضاء الحاكم تحت أى ثمن كانت هى عقدة حياتهم وأقصى أمانيهم، والإخلاص والولاء هما الإطار الذين يعيشون فيه ليل نهار. بل لقد بلغ الأمر بهؤلاء الرجال أن أحدا منهم لم يكن يجرؤ على عقد خطبة لنجله أو كريمته دون استئذان الملك والحصول على رضائه على المصاهرة. ولعل خضوع رجال القصر فى عهد (فاروق) على أن تكون علاقاتهم بالملك عن طريق (الشماشرجية) والمذكرات الرسمية دون تبرم كانت أوضح وصف للعلاقة الغريبة بين سيد القصر وأتباعه.

وكان سيد القصر يحرص على إشعار جميع رجاله بالخط الفاصل بين العلاقة الشخصية وعلاقة العمل، وأن أحدا لا يمكن أن يخلط بين الأمرين مهما كانت صلته بالحاكم. من ذلك أن موظف القصر كان ملتزما بأن لا يستدبر مليكه بعد عرض أمر عليه، وإنما كان على هذا الموظف أن يرجع إلى الوراء خطوات ووجهه متجه إلى سيد القصر ولا يستدبره إلا عند ابتعاده عنه.

كذلك كان من تقاليد القصر امتناع الموظف فيه عن الحضور فى مجلس الحاكم إذا ألم به مرض خوفا عليه من العدوى.

ويكشف المستوى الثقافى لرجال البلاط عن مستواهم الاجتماعى والاقتصادى، فغالبية رجال البلاط حصلوا على أقدار عالية من التعليم، وفى حالات غير قليلة كانوا قد تلقوا تعليما فى الخارج ما يعنى أن الأوضاع الاقتصادية للعائلات التى انتسبوا إليها كانت جيدة.

الفصل السابع

الديـــوان الملـــكى

من بين أقسام البلاط الملكى المختلفة يبرز الديوان الملكى كجهاز شديد الخصوصية والسرية والأهمية. ولقد مر هذا الديوان بأكثر من مرحلة على مدى الفترة موضوع الدراسة، وكان تطوره مرتبطًا تماما بالتطورات السياسية التى كانت تمر بها مصر.

ويستطيع المراقب أن يتبين انقسام مراحل تطور الديوان الملكى إلى مرحلتين متميزتين. الأولى هى الفترة التى تعاقب فيها على الحكم ولاة القرن التاسع عشر (محمد على، عباس، سعيد، إسماعيل، توفيق). وفيها كان (الديوان الخديوى) مجرد جهاز يشرف على الأقلام العربية والأفرنجية والتركية وأقلام الترجمة وأجهزة التشريفات والأمور الإدارية.

ولم يكن هذا الوضع يخالف طبيعة الأمور فى شىء. فالسلطة كلها مجتمعة فى يد الخديو، وجهاز الحكم ملك إرادته، ومن ثم فهو ليس فى حاجة إلى جهاز ينقل إرادته أو رغباته إلى الوزارة التى لم تكن أكثر من شكل، يعدل فيه ويغير كحاكم فرد دون معقب أو ناصح. ولقد كان هذا شأن البيت العلوى منذ نشأته على يد مؤسسه (محمد على)، مرورا بخلفائه الذين استمروا على منواله، فأصبح الحكم بيد الحاكم لا معقب على تصرفاته، نطقه أمر، وإرادته ليس فوقها إرادة.

وحتى عندما أنشئت الوزارة المسئولة فى سنة ١٨٧٨ لم يحتج الأمر إلى تعديل أو تغيير أو تطوير فى الديوان الخديوى، فالخديو وإن كان قد فقد بعضا من سلطاته، إلا أن رجال الحكم كانوا قد اعتادوا ألا يتبرموا أو يعترضوا، وبالتالى فإن الحاجة

لم تكن ماسة لإدخال أى تعديلات على مهمة الديوان الخديوى، وظل كما كان فى السابق مجرد جهاز يدير شئون القصر.

وربما يمكن القول إنه مع تولى (عباس الثانى) الحكم فى سنة ١٨٩٢ وبداية ظهور المشاكل بينه وبين الحكومات فى إطار وجود الاحتلال البريطانى الذى كان هو السلطة الفعلية فى البلاد، بدأت تظهر الحاجة إلى تعديل دور (الديوان الخديوى) ليستطيع مواجهة التطورات الجديدة فى البلاد التى تمثلت فى الحاجة إلى إيجاد (قناة) ما للاتصال بين القصر والحكومة.

ومع هذا فإن الديوان لم يشهد تطورا يمكن رصده فى هذا الصدد، وإن كانت الأضواء قد بدأت تسلط على علاقة (الخديو) بالحكومات التى كانت تأتمر بأمر المعتمد البريطانى (كرومر).

وجاء القرن العشرين بحوادثه وأزماته، وقامت الأحزاب السياسية، وتعقدت العلاقات بين أجهزة الدولة المختلفة وبين سلطة الاحتلال التى كانت تحرك كل شىء فى البلاد.

وحتمت التطورات الجديدة إعادة النظر فى وظيفة (الديوان) مع حكم (فؤاد) وخاصة بعد تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ وبدايات ظهور الحكم الدستورى وتطور شكل الحكومات المصرية إلى حكومات تأتى نتيجة انتخابات شعبية يحكمها دستور، ووجود برلمان حقيقى ومعارضة، وتطور شكل الوجود البريطانى وما إلى ذلك من التطورات التى شهدتها عشرينيات القرن العشرين.

هنا فقط بدت الحاجة الماسة إلى إعادة النظر فى (الديوان الملكى) ومهمته ورجاله ورئيسه، وكل ما يتعلق بوجوده. بكلمات أخرى أصبح من الضرورى وجود (قناة) تقوم بدور الصلة بين الملك والوزراء. بمعنى أن تطور الديوان الملكى كان مرتبطا بقيام (الحكم الدستورى) فى البلاد. إذن فإننا نستطيع أن نقول إن عام ١٩٢٣ كان بداية قيام (الديوان الملكى) الحقيقى الذى ظل قائما حتى إطاحة ثورة يوليو ١٩٥٢ بالقصر وديوانه.

استقر الذين كتبوا عن الحياة السياسية فى مصر على أن الديوان الملكى هو أداة

الاتصال الرسمية بين القصر والحكومة، وأنه إذا كان رئيس الوزراء هو المهيمن بحكم الدستور على شئون الدولة، فإن الملك بحكم الدستور أيضا، هو صاحب القرار الأخير فى تلك الشئون. وبناءً على ذلك فإن رئيس الديوان هو الذى يقوم بتبليغ قرارات الملك إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وكانت قد جرت محاولات فى بدايات العهد الدستورى لجعل الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالذات دون حاجة إلى وساطة، لكن المحاولة فشلت. وفى سنة ١٩٣٦ وفى عهد مجلس الوصاية حاولت حكومة الوفد أن تعيد وصل ما انقطع بإنشاء وزارة للقصر وتعيين وزير ضمن هيئة الوزارة لكن المحاولة لم تكن أوفر حظا من سابقتها واستمر وضع الديوان الملكى كما رسم له.

وعلى ضوء ما فات فقد كان الديوان الملكى هو أداة الاتصال بين الملك والشعب، وهو الوسيط بين الملك والسلطتين التنفيذية والتشريعية.

تنظيميا كان الديوان الملكى يضم الإدارات الآتية:

أ- الإدارة العربية ومهمتها إعداد المذكرات التى ترفع إلى الملك فى شئون الدولة، ومراجعة المراسيم والأوامر الملكية التى ترد من الوزارات عن تعيينات وتنقلات ضباط الجيش وأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والأزهر والمعاهد الدينية، وكبار موظفى الحكومة. ويعرض البرقيات الواردة من وزارة الخارجية، وتلخيص تقارير السفارات والقنصليات، وتلقى الحقائب الدبلوماسية من السفارات وخاصة سفارة مصر فى لندن، والاحتفاظ بشفرة خاصة بالبرقيات الكودية «sypher cables».

ب- الإدارة الأفرنجية ومهمتها إعداد ملخص لأقوال الصحف المحلية التى تصدر باللغات الأجنبية وما ينشر عن مصر فى صحف الخارج، والإشراف على قسم المحفوظات التاريخية وترجمة محتوياتها من اللغة التركية إلى اللغة العربية.

ج- إدارة التوقيع وتقوم بتحرير الأوامر الملكية وبراءات كبار الضباط (أى شهادات ترقيتهم) وبراءات الرتب والنياشين وألقاب الشرف الأخرى، وبراءات السفراء والقناصل المصريين، وشهادات التخرج من الأزهر والمعاهد الدينية.

وتختص هذه الإدارة بشئون مجلس البلاط.

د- إدارة الحسابات والمستخدمين ومهمتها إعداد ميزانية الديوان، وصرف المخصصات لأعضاء الأسرة المالكة وشئون العاملين فى دواوين القصر وحفظ ملفاتهم.

هـ- إدارة المحفوظات والالتماسات ومهمتها ترتيب الأرشيف العام وحفظ ملفات الأعمال اليومية والمذكرات التى ترد من الوزارات فى شئون الدولة. وتضم هذه الإدارة قسم للمحفوظات ذات الصفة السرية، وقسم للالتماسات التى ترد من الأفراد والهيئات.

وينضم إلى هذه الإدارات مكتب السكرتير الخاص للملك، وقسم للشئون القانونية.

هذا عن دور الديوان الملكى كمؤسسة إدارية، وليس هذا هو ما يعنينا فى كثير، فالديوان الملكى كان له دور سياسى يتمثل فى شخصية رئيسه الذى كان حلقة الاتصال بين السراى والحكومة. ومن هنا فإن عمل رئيس الديوان إدارى وسياسى فى آن واحد.

لذلك فقد حرص الملك فؤاد ومن بعده فاروق على أن يكون رئيس الديوان شخصية عامة سياسية ذات وزن فى الحياة العامة بصرف النظر عن الوضع الوظيفى له. فرئيس الديوان من الناحية الوظيفية هو موظف فى الدولة بدرجة (وزير)، لكن خطورة المنصب جعلت منه منصب لا يقل أهمية عن منصب رئيس الوزراء. وباستثناء (حسن نشأت باشا) فإن أغلب من تولوا المنصب خلال القرن العشرين كانوا رؤساء وزارات من العهد الملكى أو عملوا كرؤساء وزارات أو رشحوا لهذا المنصب.

تولى منصب رئيس الديوان الملكى فى النصف الأول من القرن العشرين (توفيق نسيم) السياسى القديم والوزير ورئيس الوزارة لأكثر من مرة فى عهد الملك فؤاد.

أما أحمد زيوار فقد تولى رئاسة الديوان فى الثلاثينيات من القرن العشرين حتى استقال سنة ١٩٣٥ وشغل قبل ذلك مناصب وزارات الأوقاف (١٩١٧-١٩١٩)،

والمعارف (١٩١٩)، والمواصلات (١٩١٩ـ ١٩٢١، ١٩٢٣)، والخارجية (١٩٢٤ ـ ١٩٢٦) والداخلية (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦)، ورأس مجلس الشيوخ فى ظل دستور ١٩٢٣، ورأس الوزارة خلفا لسعد زغلول فى نوفمبر ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٢٦ .

أما على ماهر فقد رأس الديوان الملكى فى عهدى فؤاد (١٩٣٥) وفاروق (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧)، وكان وزيرا، ورأس الوزارة أربع مرات، ورأس الجمعية التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣، وكان عضوا فى البرلمان، وتولى وزارات المعارف (١٩٢٥ـ ١٩٢٦) والمالية (١٩٢٨ـ ١٩٢٩) والعدل (١٩٣٠ ـ ١٩٣٢).

على الجانب الآخر فقد كان رئيس الديوان الملكى ممن يرشحون للعمل كرؤساء وزارات، ولدينا حالة (أحمد حسنين باشا) رئيس الديوان الملكى لفترات طويلة. فعندما ضاق الملك فاروق بوزارة النحاس باشا فى الأربعينيات اتخذ قراره فى أبريل سنة ١٩٤٤ بإقالتها وعهد لأحمد حسنين رئيس الديوان الملكى برئاستها. وبالفعل فإن مراسيم الوزارة الجديدة كتبت وكلف الملك (حسنين) تأليف وزارة (تكفل للشعب حريته فى الإعراب عن إرادته، بإجراء انتخابات صحيحة تقوم في جو من الطمأنينة والهدوء)، لكن الاعتراض البريطانى والتهديد بإحداث (٤ فبراير جديد) أدى إلى العدول عن تعيين (حسنين) رئيسا للوزراء، وظل (مصطفى النحاس) رئيسا للوزارة حتى سقطت فى أكتوبر ١٩٤٤ .

وكان إبراهيم عبد الهادى وزيرا للخارجية ثم وزيرا للمالية عندما اختير للعمل رئيسا للديوان الملكى (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨)، وانتقل فى يوليه سنة ١٩٤٨ من الديوان الملكى إلى رئاسة الوزارة بعد اغتيال النقراشى رئيس الوزراء فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

أما حسين سرى باشا فقد رأس الوزارة ثلاث مرات قبل أن يتولى رئاسة الديوان الملكى فى يناير سنة ١٩٥٠ .

ولم يكن اختيار رؤساء الديوان الملكى من بين رؤساء الوزارات من قبيل الصدفة، فالصدفة لا تتكرر ست مرات، وإنما وراء هذا الأمر سر ستحاول هذه الصفحات أن تكتشفه وتقدمه، وللأمانة فإن كريم ثابت هو صاحب الفضل فى هذه المحاولة .



نظم دستور غير مكتوب العلاقات بين الحكومة والقصر تنظيما أصبح (عرفا) على مر الأيام، بل وأصبح له قوة أكبر من قوة القانون.

هذه العلاقة بين الحكومة والقصر هى سياسة الدولة الداخلية والخارجية.

كان على رأس القصر ملوك وحكام ورثوا العرش عن مؤسس البيت العلوى محمد على، وحكموا على مدى الفترة الملكية حكما مطلقا لا اعتراض فيه على أفعالهم أو قراراتهم، وكل العاملين فى الحكومة هم مجرد منفذين لما تقتضيه إرادة سيد القصر.

ولقد قالها (ثابت) صريحة فى مذكراته «إن الحكومة لا تعمل عملا واحدا قبل أن تخاطب القصر».

كان جدول أعمال جلسات مجلس الوزراء يرسل قبل كل جلسة إلى القصر ليبدى الملك فى شأنه ما يراه، إن شاء حذف ما يراه وإن شاء أمر بإرجاء النظر، وإن شاء أقر الجدول.

كانت الترشيحات للمناصب الحكومية الكبرى تعرض على القصر إما شفويا أو كتابة ليقول الملك كلمته فيها ويقر أسماء المرشحين لهذه الوظائف، وكثيرا ما كان القصر يعارض فى بعض الأسماء أو يراجع الحكومة فيها أو يطلب بيانات إضافية عن أصحابها الأمر الذى كان يضطر الحكومة إلى عرض أسماء أكثر من مرشح لمنصب واحد تسهيلا للعمل، ويترك للملك أن يختار أحدها. وكان حصول سفير أو وزير مفوض على إجازة عادية أو استثنائية يحتاج موافقة الملك. وكانت مشروعات الترقيات والتعيينات والتنقلات لضباط الشرطة ورجال القضاء والنيابة ورجال الرى والصحة تحصل على الموافقة من القصر أولا، وكان هذا النظام يطبق على جميع مشروعات حركات الترقيات والتعيينات فى الجيش والخارجية، بل إن الأمر كان يقضى باستطلاع رأى القصر فى جميع تعيينات وزارة الخارجية من درجة (ملحق) فما فوق.

ولم يكن (استطلاع) رأى القصر شكليا، بل كان للملك الرأى النافذ والنهائى فى كل ذلك.

كان القصر يستأذن فى مواعيد المحمل وتغيير ملابس الجيش والشرطة صيفا وشتاء، وفى مواعيد سفر السفراء والوزراء المفوضين إلى مقار أعمالهم، وفى منح تأشيرات السفر لأفراد الأسرة العلوية إلى الخارج، وفى مواعيد إجازات الوزراء وأسماء زملائهم الذين ينذبون بدلا منهم.

خطاب العرش كان لا يلقى إلا بعد اعتماده من الملك، وكانت الفقرات المتصلة بالسياسة الخارجية تراجع من جانبه قبل إلقاء الخطاب. كانت صور الكلمات التى يلقيها المسئولون فى الاحتفالات التى كان يحضرها ترفع إليه مقدما ليقرها.

ولقد كان المتصور أن تنتهى هذه الهيمنة الطاغية على شئون الحكومة بوفاة (فؤاد)، وأن الحكومة تنتهز الفرصة وتعيد النظر فى هذا الأسلوب المهيمن على ضوء تغير سيد القصر، وعلى ضوء التحول السياسى الذى أصاب البلاد وتزايد الوعى الشعبى بعد سنة ١٩٢٣ . لكن الوزارات المتعاقبة لم تفعل شيئا، بل إن (على ماهر وأحمد حسنين) رئيسى الديوان الملكى لم يعدلا العقلية القديمة التى كانت تحكم علاقة الديوان الملكى بالحكومة وزينا للملك الجديد (فاروق) أن يستمر على نفس منهج والده (فؤاد)، فازداد تدخل القصر فى أعمال الحكومة أكثر من ذى قبل وسيطرت العقلية الأتوقراطية على الملك الجديد، واستمر التدخل فى جميع الأعمال والشئون الحكومية.

ومن جانبها فقد تحملت الأحزاب السياسية جميعا تبعة هذا التدخل فى شئون الحكومة بتكالبها على الحكم وحرصها على الاحتفاظ به ولو كان هذا على حساب التنازل عن حقوقها كحكومات.

هذا هو ما قاله (كريم ثابت) فى شأن العلاقة بين القصر ويمثله (الديوان الملكى) والحكومة، وهذا هو الدستور غير المكتوب الذى كان يحكم العلاقة بين الطرفين.

ولن أتكلم عن إقالة الوزارات، فلقد كان أول درس علمه (أحمد حسنين) للملك الجديد (فاروق) هو الاعتداء على الدستور عندما أقال الوزارة الدستورية التى كانت تمثل الأغلبية البرلمانية عملا بنصيحة (على ماهر باشا) غداة توليه عرش مصر. هكذا كانت الحكومة.. وهكذا كان القصر.. الديوان الملكى.

ولا يستطيع أحد أن يجادل بأن (فاروق) كان هو المعتدى على الدستور والحياة الدستورية باعتباره الملك، لكن التدقيق فى هذه القضية يمكن أن يوصل إلى نتائج أخرى. فقد كانت اعتداءات الملك على الدستور بإقالة الوزارات صاحبة الأغلبية وإسناد الحكم إلى رؤساء وزارات لا يستندون إلى شرعية شعبية أو دستورية، أقول كانت هذه التصرفات تحدث فى السنوات الأولى من حكم (فاروق)، سنوات صناعته وتدريبه، ولم يكن قد تجاوز العشرين من عمره. فالمحرض إذن والفاعل كان السياسيون المصريون المحنكون (أمثال على ماهر باشا وأحمد حسنين باشا). فقد علموه وهو فى هذه السن الصغيرة وقبل أن يتمرس بالحكم كيف يقيل وزارة تتمتع بأغلبية برلمانية وهو اعتداء على الدستور، وعلموه أنه يستطيع بإشارة ـ وأنا أنقل هنا عن كريم ثابت ـ أن يدعو زعيم المعارضة إلى تأليف وزارة جديدة وأن يقصيه عن الحكم بإشارة أخرى، وعلموه أنه يستطيع (بنطق سام) أن يعين رئيس ديوانه المستقيل رئيسا لوزارة حزبية برلمانية (أقصد حسنين باشا)، وعلموه أنه يستطيع بمشيئته أن يفرض أى رجل آخر على هذه الوزارة ليكون رئيسا لها.

وإذا كانت أول دروس تعلمها (فاروق) على يد سياسيى مصر هى الاعتداء على الدستور والاستهتار بالسياسة والسياسيين، فقد كان أخطر ما علمه إياه هؤلاء هو أنه يستطيع أن يفعل هذا كله بدون معارضة من أحد ودون أن يلقى مقاومة، أليس هو حفيد محمد على وإبراهيم وإسماعيل؟

أعود إلى مسألة اختيار رؤساء الديوان الملكى من رؤساء الوزارات والسر وراء ذلك.

فى عقيدتى أن السر وراء هذا الاختيار كان راجعا إلى طبيعة الحياة السياسية المصرية فى القرن العشرين. فالوزارات كما شاهدنا تنصب وتهدم بمشيئة الملك سيد القصر ودون معقب، والكل يسعى إلى إرضاء سيد القصر والحصول على رضاه بأى ثمن، والأحزاب السياسية تتهافت على تولى السلطة ولو على حساب الاعتداء على الدستور، وكبار السياسيين يشكلون الوزارات بأمر الملك، ويذهبون إلى غير رجعة بأمره أيضًا، فهم قطع شطرنج يحركها الملك كيفما يريد. أليس تعيين رئيس وزارة سابق أو ترشيح شخصية كبيرة فى القصر ـ والحالة كذلك ـ يخدم أهداف

الملك وأهداف هؤلاء المتهافتين على السلطة. لقد قال (أحمد حسنين) لأصفيائه وهو يشير إلى خزانة فى حجرة مكتبه «ما دام فى هذه الخزانة (قطعة جبنة) فستجد دائمًا من يرغب فى تذوقها» . . . فى إشارة إلى الوزارة والمنصب الوزارى.

والملك فهم اللعبة وحذق اللعب على يد ناصحيه ومستشاريه من كبار السياسيين، هو إذن يعين هؤلاء فى منصب رئيس الديوان ليسهلوا له (تمشية) كل ما يريد. وكان كل شىء يمشى وفق ما ترتضيه مشيئته. ولعل من أبلغ العبر فى قضية (رئيس الديوان) أن المنصب فى حد ذاته كان يساوى درجة وزير، ومع هذا فقد كان كبار رجال الدولة (نسيم باشا وزيوار باشا وعلى ماهر باشا وإبراهيم عبد الهادى باشا وحسين سرى باشا) وهم رؤساء وزارات سابقون يقبلون بالعمل كرؤساء للديوان. والسبب فى ذلك أنه وإن كان المنصب أقل كثيرا من المناصب التى شغلوها كوزراء أو رؤساء وزارات، لكنه أقرب كثيرا إلى أذن الملك وبالتالى فهو أكثر تأثيرا فى إدارة الحياة السياسية من منصب رئيس الوزارة.

ويلاحظ فى إطار الحديث عن منصب رئيس الديوان أن أحدا من حزب الوفد لم يرشح لهذا المنصب أو يعمل فيه، وإنما شغله أولئك الذين كانوا فى حالة عداء تاريخى مع الوفد أو على الأقل الذين كانوا بعيدين عن الحياة الحزبية.

وتفسير ذلك لا يحتاج إلى كثير عناء، فلقد كانت قضية (الوفد) كحزب معارض، مع القصر هى المادة (٥٧) من الدستور التى تقول إن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة . . . وكان هذا هو مركز التصادم بين الوفد فى السلطة وبين سيد القصر. فبينما الوفد كحكومة يريد إعمال الدستور بجعل الملك يملك ولا يحكم، كان الملك يصر على أن يكون شريكا فى الحكم بحكم الدستور غير المكتوب الذى يتيح له أن يفرض رأيه على كل الأمور والسيطرة الأتوقراطية التى كانت أساس الحياة الملكية فى مصر. ولما كانت السلطة لا تقبل القسمة على اثنين، فقد كان التصادم حتميا، وبالتالى فإن إقالة الوزارة الوفدية المعارضة لسياسات القصر السلطوية كانت أمرا حتميا.

ومن أجل تحقيق إرادة القصر فى إعمال سياسته السلطوية والاستئثار بالسلطة فقد كان يلجأ إلى كبار السياسيين الذين كانوا فى حالة عداء دائم مع الوفد ليتولوا

منصب رئيس الديوان، الذى هو ضابط الاتصال بين القصر والحكومة. ومصلحة القصر هنا متحققة، فرئيس الديوان يرشح لمنصب رئيس الوزارة والعكس صحيح، والمصالح متبادلة، فرجال الديوان يكرهون الوفد ويسعون لإبعاده عن الحكم، والملك يسعى لنفس الهدف، فالأهداف هنا اتحدت.

وفى هذا الإطار دخلت البلاد على مدى الفترة الليبرالية (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢) فى دائرة الصراع الشريرة بين الوفد والقصر، والتى أثمرت تلك السلسلة من المنازعات بين القوتين، والتى نتج عنها عدم استطاعة الوفد رغم كونه حزب الأغلبية أن يلى الحكم سوى عدد من السنوات لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة أو أكثر قليلا.

غير أن ما يعنينا فى مقام التأريخ للبلاط هو أن هذه الحالة التى ذكرتها السطور السابقة قد حولت البلاط الملكى بصفة عامة، والديوان الملكى بصفة خاصة إلى بؤرة للتآمر والدس وصمت الحاشية بنعوت وأوصاف كانت تتزايد يوما بعد يوم، حتى أصبح تطهير القصر من حاشية السوء هو أحد المطالب الأساسية لدعاة الإصلاح.

وليس من المبالغة فى شىء القول بأن شكل الحياة السياسية فى مصر أثناء الفترة الليبرالية كان ذلك الصراع الدائر بين الوفد كحزب للأغلبية يريد قيام حياة دستورية وفقا لما نص عليه الدستور، وبين القصر الذى كان يصر على أن يملك ويحكم. ولما كان القصر يملك من الأدوات ما يمكنه من حسم الصراع، ومنها استخدامه لأحزاب الأقلية المتهافتة على السلطة، فقد استخدم هذه الأحزاب والشخصيات السياسية الحزبية فى الكيد للوفد من ناحية، ومن ناحية أخرى فى تحقيق السيطرة على الحكم وإعمال السياسة التى يراها من خلال الدور الذى كان يقوم به الديوان الملكى ورئيسه فى إطار تنفيذ الرغبات الملكية.

وإذا كان (الوفد) هو الجبهة الوحيدة للمعارضة أمام ممارسات القصر الأتوقراطية، فقد كانت هناك بعض اعتراضات من جانب الحكومات غير الوفدية. لا أقول إنها اعتراضات ذات وزن، ولكنها كانت تدخل فى إطار التجاهل الصارخ لحقوق الحكومة كسلطة حاكمة.

من ذلك ما حاوله الملك (فاروق) من تعيين رئيس الوزارة بعد مقتل (أحمد ماهر باشا) فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ دون الحاجة إلى تبادل وثائق أو تشكيل وزارة جديدة

استنادا إلى خلو مواد الدستور من نص خاص برئيس الوزراء . . وأن المواد التى نظمت السلطة التنفيذية أشارت إلى الوزير والوزراء فقط . . . وأنه فى هذه الحالة يمكن للوزارة أن تستمر بعد اختيار الملك لرئيس الوزارة الجديد وهو ما يهيئ للملك سلطة أوسع فى التغيير والتعديل . وأثارت هذه القضية مشكلة انتهت عند استشارة رئيس الديوان الملكى (أحمد حسنين) رئيس لجنة قضايا الحكومة فى دستورية الموضوع .

وفى يناير ١٩٤٥ قام الملك برحلة إلى المملكة العربية السعودية واجتمع بالملك عبدالعزيز دون أن يصطحب معه رئيس الوزراء (أحمد ماهر باشا) الذى اعتبر الرحلة عملا سياسيا وأنها من شئون الدولة التى ينبغى استشارة الحكومة فيها طبقا للدستور، وقد تم حل الموضوع بتسوية قانونية لعب فيها (أحمد حسنين) رئيس الديوان الملكى دور الوسيط النزيه .

وفى فبراير من نفس السنة اجتمع الملك فاروق بالرئيس الأمريكى روزفلت على ظهر سفينة حربية أمريكية فى منطقة قناة السويس دون إخطار رئيس الوزارة (أحمد ماهر باشا)، وقد أقنع رئيس الديوان الملكى (أحمد حسنين باشا) وقتئذ بأن إبلاغ رئيس الوزراء بالواقعة يكفى دون استشكال .

وفى وزارة النقراشى التى تولت الحكم سنة ١٩٤٦ أراد الملك حضور الاحتفال بوضع حجر الأساس للمدينة الجامعية رغم اعتراض (النقراشى) على مشاركة الملك فى الحفل بسبب الاضطرابات التى كانت سائدة بين أوساط الطلبة بسبب تلكؤ بريطانيا فى التفاوض مع مصر بشأن تعديل المعاهدة فى فبراير سنة ١٩٤٦ . واتصل رئيس الديوان بالنقراشى موضحا الأثر السيئ الذى يحدثه عدول الملك عن حضور الحفل . . وبالفعل فإنه حضر الاحتفال رغم اعتراض رئيس الوزراء ووزير الداخلية (النقراشى) .

وفى يناير ١٩٤٦ اعترض السفير البريطانى على تقاعس الحكومة المصرية فى حفظ الأمن، وكان ذلك فى أعقاب اغتيال (أمين عثمان باشا) فى ٥ يناير سنة ١٩٤٦ . ونقل رئيس الديوان اعتراض السفير البريطانى والمتضمن طلب تغيير الوزارة النقراشية . وبعد انتهاء احتفالات عيد ميلاد الملك (١١ فبراير سنة ١٩٤٦)

اتصل رئيس الديوان الملكى بالنقراشى وطلب منه تقديم استقالته كرغبة الملك ففعل.

وفى عهد وزارة إسماعيل صدقى باشا وجه الملك فاروق الدعوة لملوك العرب ورؤسائهم للاجتماع به فى (أنشاص) فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٦، وكانت الدعوة عن طريق الديوان الملكى دون إخطار رئيس الحكومة أو وزير الخارجية أو حتى أمين الجامعة العربية. ولم يدع رئيس الحكومة إلى المؤتمر، وابتلعها (صدقى) الذى كان مشغولا بمفاوضاته المقبلة مع بريطانيا بينما اكتفى (أحمد لطفى السيد) وزير الخارجية بالاعتكاف فى بيته.

وقد عين (كريم ثابت) مستشارا صحفيا للملك (بنطق سامى) دون توفر درجة مالية فى الديوان الملكى لربط الوظيفة بها، وكان هذا دون علم رئيس الوزارة (صدقى)، ومرة أخرى فضل أن لا يثير أزمة حول التعيين الذى تم دون منح (ثابت) ماهية. وحاول (ثابت) أن يقوم بدور ضابط الاتصال بين الملك والحكومة فى إطار منصبه الجديد، لكن الملك فضل أن يكون (حسن يوسف) وكيل الديوان الملكى ليقوم بهذا العمل، وكان (حسنين) قد توفى فى ١٩ فبراير سنة ١٩٤٦.

وفى مارس سنة ١٩٤٦ صرح رئيس الوزراء (صدقى) للصحافة بموعد فض الدورة البرلمانية وانتقال الوزارة إلى الإسكندرية. ولما كان تحديد هذه المواعيد من اختصاص الملك، فقد كلف رئيس الديوان (بلفت نظر) رئيس الحكومة فورا ومطالبته بتصحيح الأوضاع. وقد حاول (صدقى) أن يستقيل احتجاجا لكن الملك أقنعه بالعدول عن استقالته.

وفى ١٩ يونيو سنة ١٩٤٦ وفى عهد (صدقى) أيضا، صدر بلاغ من رئيس الديوان الملكى عن قبول (مفتى القدس) لاجئا سياسيا على الملك. ورغم ما سببه لجوء المفتى إلى مصر من الحرج للحكومة لعلاقاته التى كانت قد اكتشفت بالمحور، فإن الديوان الملكى لم يباحث الحكومة فى الأمر.

ووقائع الخلاف الذى كان يبدر بين الديوان الملكى (لسان حال القصر) والحكومات كثيرة للغاية، وكلها تتصل بتجاهل القصر لدور الحكومة السياسى، ما يعنى استهتار القصر بالقواعد التى كانت تحكم علاقات مؤسسة القصر بالحكومة،

لكنها بالنسبة للحكومات غير الوفدية كانت تسوى من خلال الدور السياسى لرئيس الديوان الملكى. أما بالنسبة لحكومات الوفد، فوقائع التصادم وإن كانت قليلة بالنظر لقصر مدة تولى الوفد السلطة، إلا أنها كانت مأساوية فى نهاياتها، لأنها كانت تنتهى بإقالة حكومة الوفد والعهد بتأليف الوزارة لأحد رجال أحزاب الأقلية.

ويلاحظ أن دور رئيس الديوان الملكى كضابط اتصال بين القصر والحكومة كان دورا هامشيا، فالملك هو كل شىء، وإذا استشار رئيس ديوانه فإنما لمجرد الاستئناس برأيه دون أن يكون هذا الرأى ملزما، بمعنى أن رئيس الديوان كان مجرد ناقل للرغبات الملكية، ولكنه لا يستطيع تعديلها أو التخفيف من ثقلها. وكانت مهام فى أغلبها ثقيلة.

ونستطيع أن نقول إن ما فات كان يمثل دور البلاط الملكى فى السياسة المصرية، لكننا قلنا فى السطور السابقة إن الملك إنما كان يستخدم رجال بلاطه ومن بينهم رئيس الديوان كقنوات لتوصيل رغائبه وآرائه للحكومة. فهل كان الملك هو الذى يضع سياسة البلاد، وأن دور البلاط هو نقل هذه السياسات إلى الحكومة، وما على الأخيرة إلا التنفيذ؟.

لو أننا قبلنا هذه الفرضية فإننا نكون أمام حقيقة مفادها أن الملك كان هو الذى يدير البلاد وأن سياستها كانت تنبع من فكره ورأيه وفى هذه الحالة فإن السؤال الذى يبقى ملحا هو (وماذا عن دور الحكومة؟) هل كانت مجرد شكل من الأشكال لا قيمة له؟ تكاد الشواهد كلها تؤيد صحة ما انتهت إليه هذه الفرضية اللهم إلا باستثناء فترات حكم الوفد وهى قليلة، إذ لا يستطيع المرء أن يقبل بأن الوفد كان يُسَيَّرُ عن طريق الملك، وإلا فلماذا كانت المصادمات بينه وبين الملك؟

للإجابة على كل هذه التساؤلات استشرت مصدرا هاما، هو (الوثائق البريطانية) الصادرة عن الخارجية البريطانية فى الفترة الواقعة بين (يوليو ١٩٥٠ يوليو ١٩٥٢)، واخترت موضوع القضية المصرية باعتبارها قضية طرفاها هما مصر وبريطانيا.

فى ١٣ يوليه ١٩٥٠ يكتب رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية إلى الملك

فاروق شاكرا إياه على اقتراحه تبادل المكاتبات المعبرة عن وجهتى النظر المصرية والبريطانية .

وقد أظهر الخطاب موضوع الدراسة أن حكومة الوفد والحكومة البريطانية متفقتان على :

١ـ أن مصر ستدافع عن نفسها إذا هوجمت ، وستفعل ذلك بالتحالف مع بريطانيا .

٢ ـ أن من المصلحة المشتركة للبلدين أن تكون القوات المصرية قوية ، جيدة التدريب ، ومجهزة .

٣ ـ أن تعمل القوات المصرية والبريطانية وقت الحرب تحت قيادة بريطانية .

٤ ـ أن على مصر أن تتعاون مع بريطانيا فى وقت السلم فى تجهيز التعزيزات للقوات البريطانية وقوات الحلفاء التى تصل إلى مصر والشرق الأوسط .

وأعرب القائد البريطانى للملك عن اتجاه بريطانيا غير المشكوك فيه أن هذا كله بعيد كل البعد عن فكرة احتلال مصر ، وأنها ترى أن تتقدم بخطة دفاع جديدة مؤسسة على التحالف المتساوى بين البلدين على نسق أهداف حلف شمال الأطلنطى ، وأن على مصر أن تستقبل قوة بريطانية متحركة «mobile» لتبقى فى منطقة القنال بهدف إشعار الجميع أن أى هجوم على مصر هو هجوم على بريطانيا ، وللتحرك بسرعة لتقوية المقاومة عند البلاد المجاورة ولتأخير التقدم السوفيتى عند حدوثه ، مع استبعاد فكرة تسكين هذه القوة فى قبرص أو مالطة أو ليبيا .

وعرض رئيس الأركان البريطانى على الملك أن تكون القاعدة فى قناة السويس تحت سيطرة مصرية بريطانية . . . إلخ .

كان ما يعرضه الرجل هو ترتيبات قيادة الشرق الأوسط (MEC) الشهيرة .

وقد أفاد القائد البريطانى الملك أن حكومة الوفد طلبت فى مواجهة العرض البريطانى جلاءً عاجلا من كامل التراب المصرى ، ونقل القوات البريطانية فى مصر إلى غزة . وأن تكون القاعدة تحت السيطرة المصرية مع إمكانية الاستعانة ببعض البريطانيين الذين يعملون اسميا فى خدمة الحكومة المصرية ، وأن يجهز دفاع جوى عن مصر تحت قيادة مصرية وبريطانية وتحت سيطرة الحكومة المصرية .

وبالطبع فقد استنكرت بريطانيا العرض المصرى بنقل القوات البريطانية إلى غزة وخضوع قوات الدفاع الجوى البريطانية للقيادة المصرية . واعترف السفير البريطانى بأن الخلاف متسع بين أفكار حكومة الوفد وبريطانيا فى قضية الدفاع عن مصر وأن تسليم مصر تجهيزات الدفاع الجوى يحتاج إلى معرفة عملية أكثر بأمور واحتياجات الدفاع وتنظيماته أكثر مما فى حوزة وعلم الوزراء المصريين .

وفى نهاية خطابه ندد رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية بمعلومات الوزراء المصريين وانتهى فيه إلى القول(١) :

«أخشى أنه فى بعض الأحوال أن وزراء جلالتك يتخلفون بنسبة كبيرة خلفك فى تقديرهم وفهمهم للأمور» .

وقد علق السفير البريطانى فى رسالته إلى الخارجية البريطانية على خطاب رئيس الأركان بأن الخطاب يعطى الملك الذخيرة اللازمة التى يحتاجها عندما يقرر التدخل مع وزراء الوفد .

كان من الواضح أن (فاروق) قد أقام قناة اتصال مع بريطانيا موازية للاتصالات بين حكومة الوفد وبريطانيا ، وأن الاتصالات فى شأن قضية الدفاع الشرق أوسطى كانت تدخل دائرة اهتمامه ، وأن حكومة الوفد لا تعرف شيئا عن اتصالاته .

وفى ١٠ أغسطس اتخذ الملك موقفًا جديدا عندما اتخذ من (أحمد عبود) المليونير المصرى وسيطا بينه وبين بريطانيا لنقل أفكاره إليها . وفى الاتصالات التى جرت بين عبود وبريطانيا تكشف للأخيرة اللهفة المصرية للوصول إلى اتفاق سريع بشأن القضية المصرية ، وأن (عبود) كان ثالث رسول وأهمهم خلال الأسابيع القليلة السابقة على ١٠ أغسطس . وفى الوثيقة البريطانية تحرص بريطانيا على ألا يعرف (عبود) شيئا عن محتوى خطاب رئيس الأركان البريطانى إلى الملك .

وقد أفصح عبود فى لقاء العاشر من أغسطس سنة ١٩٥٠ مع البريطانيين أنه يأتى إلى بريطانيا كطلب الملك ورئيس الوزراء مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين وزير الداخلية . وقد طلب (عبود) من البريطانيين فى هذا اللقاء التوقف عن التباحث مع

(1) Iam afraid that in some cases your majesty's ministers lag a good deal behind your majesty in their appreciation and understanding of the matters.

الوزراء المصريين واقترح بدلا من ذلك عرض اتفاقية يمكن مناقشتها سرا مع (سراج الدين) فى مكان غير مصر لتجنب العمومية، وناقش مع البريطانيين إمكانية نقل القاعدة البريطانية إلى غزة وضرورة الوصول إلى اتفاقية.

وفى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ عقد اجتماع بريطانى فى مدينة الإسماعيلية حضره السفير البريطانى والقائد العام للقوات البريطانية ومارشال الجو بيكر «Baker» وبعض كبار الضباط البريطانيين، ودار الحديث حول القضية المصرية. وقد انتهى المجتمعون إلى أن الملك يريد اتفاقية ما مع بريطانيا تقوى مركزه الشخصى غير أن الصعوبة تكمن فى وجود إسرائيل، لأن أى اتفاقية مع بريطانيا كانت تقضى بوجود حالة سلام مع إسرائيل وهو ما يكرهه كثيرا.

فى الحادى عشر من يناير ١٩٥١ استقبل (فاروق) السفير البريطانى فى مصر مقابلة خاصة «private audience»، وأبلغ السفير الملك (لمعلوماته الشخصية والخاصة) تفاصيل حوار أجراه وزير الخارجية البريطانى مع وزير الخارجية المصرى. وفى الحوار الذى دار بين الملك والسفير أبدى الأول حماسا شديدا لإبرام اتفاقية ودية مع بريطانيا تنهى النزاع القائم وقال إن اتفاقية من هذا النوع تكون ذات نتائج جيدة لبريطانيا من حيث التسهيلات والتعاون مع مصر بدلا من نتائج الاتفاقيات التى تأتى نتيجة مجادلات صعبة «as a result of hard bargaining» وتناول الحديث أيضا موضوع الكتلة الاسترلينية «sterling balance block»، وإمدادات السلاح لمصر.

كان من الواضح أن كلا من الملك وحكومة الوفد يتصل بالبريطانيين منفردا ودون تنسيق، وأن وزير الخارجية المصرى (كان هو الدكتور محمد صلاح الدين وقتئذ) يخفى عن الملك اتصالاته بالجانب البريطانى، وكذلك كان يفعل الملك.

وفى ١٥ أبريل سنة ١٩٥١ استدعى الملك السفير البريطانى إلى لقاء فى قصر القبة بتدبير من السفير المصرى فى لندن (عبد الفتاح عمرو باشا) الذى كان الملك قد احتجزه فى مصر رغم طلب وزير الخارجية إليه أن يغادر إلى لندن.

فى هذا اللقاء أبدى الملك للسفير حيرته فى شأن اتخاذ موقف محدد تجاه القضايا العالقة بين البلدين وكانت تتضمن:

١ ـ المقترحات البريطانية حول قيادة الشرق الأوسط .

٢ ـ قضية منع الناقلات البريطانية من عبور قناة السويس .

٣ ـ كيفية إجراء المحادثات مع الحكومة وبمن تتصل بريطانيا (برئيس الوزراء أم وزير الخارجية) .

٤ ـ مسألة وصول تشكيلات جوية أمريكية إلى مصر والتقارب المصرى الأمريكى .

٥ ـ مشاكل فى مراكش وإيران .

٦ ـ الشيوعية والإخوان المسلمين .

وقد كان تعليق السفير البريطانى لحكومته حول هذا اللقاء أنه لاحظ أن الملك يريد أن يأخذ الكثير من الأمور العامة بين يديه فى المستقبل أكثر مما فعل فى الماضى . ونصح السفير حكومته أن لا تستخف بنفوذ الملك رغم أن هناك حدودا للذى يستطيع أن يفعله .

لكن أهم ما أسفر عنه اللقاء هو اكتشاف السفير أن الملك غير قادر على اتخاذ موقف يبدو فيه أقل وطنية من وزرائه ، بمعنى أنه مضطر لأن يساير التيار الذى كان يسير فيه الوفد تجاه القضايا العالقة بين مصر وبريطانيا .

وفى ظل هذا الجو بدا أن الملك قد أزاح بلاطه جانبا من تناول القضايا التى كانت على الساحة . فقد شكا (حسن يوسف) رئيس الديوان الملكى بالنيابة للسفير البريطانى فى ١٨ أبريل سنة ١٩٥١ من أن وجهات نظره لم تلق عناية سواء من جانب الملك أو الحكومة ، وهو ما يعنى أن الملك كان لا يعطى نصيحة ديوانه الاهتمام الكافى فى بعض الأحيان ، ما يعنى تهميش دور الديوان الملكى فى ذلك الوقت .

فى ٢٨ أغسطس ١٩٥١ أجرى سفيرى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بمصر تقييما للأوضاع السياسية فيها تناول موقف الملك من الحوادث التى تجرى بصفة عامة .

وقد انتهى السفيران إلى أن (فاروق) لديه قناعة تامة بأهمية المحافظة على القاعدة

البريطانية فى القناة فى وقت السلم وأنه ضد إنهاء المعاهدة، لكنه لا يستطيع تحمل أن يبدو أقل وطنية من وزرائه، كما أنه لا يجرؤ على طرد الحكومة خشية اتهامه بالنكوص عن الآمال الوطنية التى كان الوفد ينادى بها فى ذلك الوقت، وأن الملك قد أصبح مقيدا بالشعارات الوفدية كالوفديين أنفسهم.

كان هذا هو موقف القصر من القضية الوطنية، وقد تبين من التقارير البريطانية أن الملك كان قد أزاح ديوانه الملكى جانبا، وفتح قناة اتصال مع بريطانيا كانت ذات توجهات مخالفة لتوجهات حكومة الوفد، وإن كان مضطرا إلى مسايرتها خشية اتهامه بالتنكر للقضية الوطنية.

هناك الكثير الذى يقال عن موقف القصر من الحكومات المصرية، لكن النتيجة واحدة ولا تخرج عن رغبة عارمة لدى القصر فى الانفراد بالحكم.

وقد كان البريطانيون يدركون هذا جيدا. وفى تقريره إلى السير أنتونى إيدن «Antony Eden» فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٢ قال (ستيفنسون) السفير البريطانى إن رؤساء الوزارات المصريون هم فى الواقع خدم الملك(١).

وأضاف أن رئيس الوزراء فى ظل حكم الملك فاروق لا يستطيع أن يعتمد على منصبه طويلا، حتى ولو بدا أنه يخدم ملكه ووطنه بأمانة(٢).

واستخدم السفير فى هذا المقام تعبيرا فرنسيا شائعا مفاده أن الملك يستطيع أن يجد دائما وزراء(٣).

وكان السفير البريطانى قد قدم قصة تشكيل وزارة على ماهر فى ١٩٥٢ كدليل على صحة ما قدمه فى شأن رؤساء الوزارات وموقف الملك منهم.

وقصة هذه الوزارة كما قدمها السفير جديرة بأن تحكى، لما تتضمنه من تفاصيل تكشف عن حقيقة الحياة السياسية فى مصر بما فيها دور القصر فى هذه الحياة، وهو صلب ما يبحثه هذا الفصل.

---

(1) In Egypt prime ministers are in real sense the Kings servants.

(2) Under the present monarch no prime minister, though may appear to us to be serving his king and his country fairly well, can count on security tenure.

(3) le Roi peut toujours trouver des ministres)

كان قرار تغيير الحكومة قد اتخذ من جانب الملك بعد ظهر السبت ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، وفى الساعة العاشرة مساءً أرسل الملك حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى الذى كان قد عين فى هذا المنصب فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ وإلياس أندراوس باشا المستشار الاقتصادى للخاصة الملكية لعرض الوزارة على (نجيب الهلالى باشا)، لكن الأخير طلب أن تعرض الوزارة على (على ماهر باشا) الذى وافق. احتج (حيدر باشا) القائد العام للقوات المسلحة على عدم أخذ رايه وقال إن هناك (وفديون فى الجيش لن يتسامحوا فى طرد النحاس). عقد الملك اجتماعا مع مستشاريه من رجال البلاط (حافظ عفيفى باشا، إلياس أندراوس باشا، وعبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر فى لندن والذى كان قد عين مستشارا سياسيا للملك فى ديسمبر ١٩٥١). كلف مصطفى أمين صاحب جريدة (الأخبار) أن يتصل بالسفارة البريطانية ويسأل عن تحركات عسكرية بريطانية إلى القاهرة، وكذلك فعل (عمرو باشا).

ينهى السفير البريطانى (ستيفنسون) تقريره بقوله إن القصة دقيقة للغاية، وإنه قد سجلها بالتفصيل لأنها تصور بوضوح الجو التآمرى الذى يحيط بالعرش. وأن الملك كان غير موفق فى اختياره لمستشاريه حتى تعيين (حافظ عفيفى وعمرو فى ديسمبر ١٩٥١)، وأن على الملك أن يستمع للنصائح المخلصة من مستشاريه الجدد (يقصد حافظ عفيفى وعبد الفتاح عمرو) بدلا من النصائح غير المخلصة التى تأتى من مستشارين غير مخلصين.

واتهم السفير البريطانى فى تقريره مستشارى الملك من رجال البلاط بأنهم عملاء للوفد، وأن (فؤاد سراج الدين) كان قد اشتراهم لإبلاغه بأسرار سوق القطن.

كانت التقارير البريطانية أكثر صراحة ووضوحا من أى تقارير أخرى فى كشف حقيقة نظام الحكم فى مصر، والدور الذى كان يلعبه البلاط الملكى فى تحريك العملية السياسية فى البلاد.

فى يوليه سنة ١٩٥٢ ، وقبل قيام الثورة بأيام قليلة أجرت السفارة البريطانية تقييما للبلاط الملكى تناولت فيه تغلغل جو المؤامرات فى القصر، وعلاقة رجال البلاط بالحكومات المصرية ودورهم فى تغيير الوزارات وتأثيرهم على الملك.

ففى هذا التقرير كتب مستر كريزويل«Creswell» من السفارة البريطانية إلى (مستر إيدن) فى لندن عن ظروف استقالة حكومة الهلالى باشا (١ مارس ٢ يوليو ١٩٥٢) وكيف أن (أحمد عبود باشا) المالى المصرى الشهير كان ضالعا فى مؤامرة لعزل الهلالى الذى كان يتجه إلى تحريك مطالب حكومية ضده (عبود) عن ضرائب غير مدفوعة تصل إلى خمسة ملايين جنيه، مع تهديد من جانب وزير المالية بتأميم شركة السكر التى يمتلكها المالى المصرى. ومضى التقرير يقول إن (عبود) دفع كمية كبيرة من الفرنكات السويسرية إلى (إلياس أندراوس) مستشار الخاصة الملكية الاقتصادى، (وكريم ثابت) المستشار الصحفى (السابق) للملك لتدبير إسقاط (الهلالى)، وأن من المعتقد أيضا أن كمية كبيرة من هذه الأموال قد ذهبت إلى الملك (فاروق). ومضى التقرير يقول إن المبادرة وراء هذه الصفقة جاءت أساسا من القصر والحكومة، وإنه عندما شعر (الهلالى) بعدم القدرة على التغلب على المؤامرات السياسية التى يدبرها (البلاط الملكى)، أصر على تقديم استقالته رغم الجهود التى بذلها (حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى) لإقناعه بالعدول.

وقد قدم (كريزويل) نموذجا آخر لطريقة تشكيل الوزارات المصرية بعرض قصة تشكيل وزارة (حسين سرى باشا ٢ يولية ٢٢ يولية ١٩٥٢). فقد دعا الملك (سرى) لتشكيل الوزارة فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٢ بعد استقالة (الهلالى). وتعثرت خطوات التشكيل لاختلاف الملك مع (حسين سرى) على أسماء المرشحين فى الوزارة، وكان الملك قد فرض (كريم ثابت باشا) كوزير دولة فى الوزارة، وقبل (حسين سرى) (بكريم ثابت) رغم التحفظات الكثيرة عليه. وتدخل (حافظ عفيفى باشا) رئيس الديوان لاستبعاد (حسين سرى) من رئاسة الوزارة ورشح (بهى الدين بركات باشا)، بينما كان (كريم ثابت) يسعى لتعيين (حسين سرى) رئيسا للوزراء لأنه الوحيد الذى قبل تعيينه وزيرا بعد أن كان قد رفضه (على ماهر باشا) و(نجيب الهلالى باشا) لفساده.

وجرت الاتصالات (ببهى الدين بركات) وشرع الرجل فى تشكيل وزارته. وفجأة أعلن توقيع الملك مرسوم تشكيل وزارة (حسين سرى)، واستبعد (بهى الدين بركات) وانتصر (كريم ثابت).

مثال آخر على مدى تدخل البلاط فى الشئون السياسية الداخلية .

بعد تشكيل (حسين سرى) لوزارته الجديدة اتصل (كريم ثابت) (بمحمد هاشم) وزير الداخلية ناقلا إليه رغبة الملك فى تعيين موظف معين (حسين بك طنطاوى) وكيلا لوزارة الداخلية، ونقل (عبد الرحمن عمار بك) من وزارة المواصلات إلى وزارة الداخلية .

إلى هذا الحد كان تدخل القصر فى الوزارة وشئونها بأدق التفاصيل، ما يعنى أن لعبة السياسة فى مصر كانت كعرائس الماريونيت، كل خيوطها فى القصر .

وقد علقت السفارة البريطانية فى نهاية التقرير الذى قدمته على وجود (كريم ثابت) فى الوزارة الجديدة بقولها «إن وجود شخصية ككريم ثابت تشير إلى أن فترة الحماس للإصلاح قد ولت، وإنه سيكون هناك الكثير من المجال لمشروعات من نوعية مشكوك فى نتائجها» .

ويستطيع المرء أن ينتهى من واقع ما قدمته التقارير والمؤلفات إلى أن البلاط الملكى وعلى رأسه الملك كان هو محرك السياسة الداخلية والخارجية وصانعها، وأن أجهزة الدولة ـ أعنى الحكومة ـ كانت مجرد واجهة شكلية لا قيمة لها باستثناء الحكومات الوفدية القليلة التى تولت الحكم فى الفترة الليبرالية، والتى كانت تعارض تداخل الملك فى الحكم، وأن الإقالة كانت مصير هذه الوزارات بتحريض شخصيات القصر القاعدة فى البلاط تزين للملك أن يفعل ما يريد بالوزارات وبالسياسة الداخلية والخارجية على السواء .

الفصل الثامن

المسكوت عنه فى البلاط الملكى

ما يتفق وطبائع الأمور أن تكون هناك جوانب خفية فى البلاط الملكى لا يعرف عنها أحد شيئا . فطبيعة عمل البلاط ، واتصاله الشديد بالحاكم ، والكتمان الشديد الذى يحيط بكل أموره ، وشئون الحكم والسياسة ، ومؤامرات الساسة ، وشكل العلاقات بين الحاكم والصفوة . . كل هذه الأمور تستتبع بالضرورة أن تكون هناك أمور وأعمال خفية فى دوائر البلاط الملكى لا يعلم بها إلا موظفوه .

وكما قلت فى بداية حديثى فإن جهازا عمله الكتمان والولاء المطلق والطاعة العمياء ، وقوام ما يتداول فيه هو الأسرار ، لا بد أن يتضمن جوانب خفية لا يعلم بأمرها أحد .

والبلاط الملكى بطبيعته مكان مغلق تحيط به الأسرار من كل جانب ، لا أحد يعرف شيئا عن حقيقة أو طبيعة ما يدور به . وهذا الفصل يحاول من واقع الكتابات القليلة التى كتبت عن البلاط وأعضائه ، أن يبحث فى الكواليس عن الجوانب السرية فى حياته .

وقد بدأت أعمال البلاط السرية منذ نشأة دولة محمد على . فقد ذكر نوبار باشا (١٨٢٥ـ ١٨٩٥) فى مذكراته أن المترجمين الأرمن فى المعية نجحوا فى التسلل إلى عقول الحكام ونواياهم ومعرفة ما يدور فيها خلال ساعات الصفاء والشكوى التى كان يحلو للحكام تبادل أطراف الحديث خلالها مع مترجميهم . وقد أسر (إبراهيم) لنوبار عن تخوفه من أن يخطط والده (محمد على) لاغتياله . وقام المترجمون بدور الجاسوسية لصالح الحكام . فقد عين (محمد على) (نوبار) مترجما وسكرتيرا لابنه



إبراهيم كى يراقبه وينقل أخباره إلى ولى أمره (بوغوص) الذى سينقلها بدوره إلى محمد على.

وتعد قصة مصرع (عباس حلمى الأول ١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) أحد أبشع صور نشاط البلاط الملكى المصرى منذ بداياته. وإذا كان المؤرخون يعدون (مذبحة القلعة) وقتل المماليك على يد رجال محمد على من كبار الحوادث فى تاريخ الأسرة المالكة المصرية، فإن مقتل (عباس) فى سنة ١٨٥٤ يضيف سوادا على سواد صحائف هذا الجهاز.

كانت حاشية عباس المسماه إيج أغاسيه (مفردها إيج أغاسى) مكونة من فتيان صغار السن أغدق عليهم عباس من الرتب والألقاب، واختص رئيسهم (خليل درويش) المعروف بحسين بك الصغير بالكثير من إنعاماته الأمر الذى أوغر صدور زملائه الإيج أغاسيه، فأطالوا عليه ألسنتهم وصاروا يرمونه بأقوال قبيحة وألفاظ شائنة. وعندما شكا (حسين الصغير) هذا لسيده (عباس) ما فعله زملاؤه به أمر بتعذيبهم والتنكيل بهم وتجريدهم من رتبهم وألقابهم. ولما كان هؤلاء الإيج أغاسيه من خشداشية (مصطفى باشا) خزينة دار عباس، فقد سعى عند عباس ليعفو فلم يتمكن. وأخيرا نجح فى الحصول على العفو لهم بعد تدخل (أحمد يكن باشا وإبراهيم الألفى بك). وعندما ذهب الإيج أغاسيه المذكورين إلى بنها لشكر (عباس) لعفوه عنهم، كانوا قد أضمروا السوء له واتفقوا مع أحد غلمان السراى المدعو (عمر وصفى) على تسهيل وصولهم إلى مخدع الباشا. وفى ليلة ١٩ شوال سنة ١٢٧٠ هـ (١٤ يولية سنة ١٨٥٤) كان عمر وصفى وشاكر زميله فى نوبة حراسة سيدهما. فجاء المؤتمرون فى غسق الليل على اتفاق معهما ودخلوا غرفة عباس وفتكوا به، ثم هرب الغلامان. تكتم أحمد باشا يكن وإبراهيم بك الألفى الخبر حتى نقلا الأمير القتيل إلى قصره بالحلمية، وهناك ذاع خبر موته.

ومنذ أن نشأت العلاقات بين الوالى فى مصر، والباب العالى فى إستانبول، مست الحاجة إلى وجود جهاز يقوم مقام الوسيط بين السلطات العليا فى البلدين، تأسيسا على أن أغلب الأمور ذات الأهمية المشتركة يجرى طبخها أولا فى دهاليز القصور، وأن ما يبدو للرائى فى النهاية هو الجزء الظاهر من جبل الثلج وليس الجزء المختفى تحت المياه.

ولقد كان إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) هو أول من فطن إلى أهمية أن تكون له عين فى إستانبول تراقب ما يجرى وتبلغه بما يحاك وما يحدث بحيث يكون على دراية بأسرار (يلديز وطوب قابو سراى).

من هنا فقد اتجه إسماعيل إلى تعيين أحد أخصائه بوظيفة (قبوكتخدا) وتعنى الموظف الرسمى من قبل حاكم إقليمى والمعين لإبرام كل أموره وشئونه الرسمية فى الحكومة المركزية.

وكان إسماعيل قد تبنى سياسة شراء الذمم فى القصر السلطانى لتمشية أموره. وحكاية الرشاوى والذهب الذى كان يملأ به جيوب موظفى (المابين الهمايونى) قد تكرر ذكرها فى المؤلفات العديدة التى كتبت عنه.

وقد تراوحت علاقات (إسماعيل) بالباب العالى بين مد وجزر نتيجة لظروف تغييره نظام وراثة عرش مصر فى سنة ١٨٦٦ وحرمان الأميرين (مصطفى فاضل ومحمد على حليم) من حقهما فى الولاية وفقا لفرمان سنة ١٨٤١ الذى كان يقضى بأن يؤول عرش مصر إلى أكبر أفراد الأسرة العلوية سنا، وما ترتب على ذلك من سعى خصومه إلى الإفساد بينه وبين السلطان والباب العالى، واضطراره إلى بذل المال الوفير لتحسين صورته فى أوساط القصر السلطانى.

واختار (إسماعيل) لهذه المهمة أحد مترجمى المعية الأرمن (آبراهام بك). فعينه (قبوكتخدا) فى الآستانة وكلفه بتحويل المناخ المعادى له هناك إلى مناخ ودى بفضل الرشا والبذل الذى كان (آبراهام) يقدمه إلى رجال (المابين السلطانى). وقد نجح (آبراهام) فى مهمته، وإليه يرجع الفضل فى حصول (إسماعيل) على مجموعة (فرمانات الامتياز) التى حازها من الدولة خلال فترة حكمه (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩).

ولم يكن تولى توفيق (١٨٧٩ ـ ١٨٩٢) خديوية مصر بعد خلع والده فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ بداية لحياة مستقرة. فقد بدأت متاعب الرجل مع حلول والده فى قصر (لافافوريتا) «Lafavorita» فى نابولى بإيطاليا ضيفا على الملك (فكتور عمانويل) «Victor Emanuel» ردا لمعروف صنعه معه من قبل. ذلك أن (إسماعيل) كان لايزال يحدوه الأمل فى العودة إلى عرشه الذى أسقط عنه. وكان (توفيق) يعلم نيات أبيه. لذلك فإنه شرع فى التجسس على أبيه للتعرف على نواياه. ويقول

المؤرخ (أحمد شفيق باشا) رجل المعية السنية فى ذلك الوقت أن (توفيقا) عهد إليه بمهمة فى الخارج خلاصتها أن يسافر إلى (نابولى) ليتأكد من نزول والده بها، وملاحظة علائقه بمن هناك، وكتابة تقرير عن نشاطه بعد عودته.

ولم تكد تنتهى متاعب (توفيق) مع والده حتى فاجأته الثورة العرابية بما حملته من تهديد لعرشه.

ودون الدخول فى تفاصيل الثورة. فهى ليست مما يدخل فى اختصاص هذا العمل، نقول إن الأحداث جعلت الثوار العرابيين يخشون تواطؤ (توفيق) وحاشيته والتآمر عليه، وعلى الجانب الآخر كان الخديو يخشى على حياته من العرابيين.

بدأت المؤامرات بقيام (يوسف باشا كمال) ناظر الخاصة بالعمل سرا لإثارة الفتن بين الأفراد وصغار الضباط ضد زعماء الثورة العرابية، وحرض بعض ضباط الجيش على التمرد والعصيان ضد العرابيين فيما عرف (بمؤامرة الضباط الجراكسة). وقد عزل (توفيق) (يوسف كمال) هذا بعد انكشاف تدبيره.

وفى هذه الأثناء اقترح (إبراهيم أفندى أدهم) أحد ضباط الحرس الخديوى على توفيق أن يقتل (عرابى). كذلك تقدم (زيجداه) اليونانى مورد البقالة للسراى قائلا «إن لديه رجالا يعرضون أنفسهم للقيام بمثل هذا العمل».

وفى السنوات الأولى من القرن العشرين تراوحت العلاقات بين السلطان و(الخديو عباس) بين شد وجذب بسبب أمور تتعلق باتخاذ بعض معارضى السلطان من مصر مقرا للجوء السياسى، كحالة (الداماد محمود باشا) وولديه (صباح الدين ولطف الله)، والصحافة التركية المعارضة التى كانت تصدر فى مصر، وقضية الخلاف بين الآستانة والخديو على ملكية معادن جزيرة طاشيوز. وقد أفاض (أحمد شفيق باشا) فى تفاصيل أسرار العلاقات بين البلدين فى ذلك الوقت، ودور الوسطاء لحل النزاعات بين السلطان والخديو، والمبالغ المالية التى كانت تدفع لوسطاء كرئيس الكتاب فى المابين السلطانى.

وقد كانت قضية استخدام (جماعة تركيا القناة) المعارضة مصر مركزا لنشاطها، من أهم الأمور التى لعبت فيها المعية السنية دورا هاما، سواء فيما يتعلق بإيقاف

وتعطيل الصحف التركية المعارضة التى تصدر فى مصر، أو دفع مبالغ مالية لإسكات أفواه أو إطلاقها حسب الأحوال.

وقد كان بطلا الوشايات والدسائس بين البلاطين العثمانى والمصرى هما (قبوكتخدا الخديو) فى الآستانة، ورئيس كتاب المابين الهمايونى هناك، وكان كل قصر يحاول استمالة إحدى الشخصيتين بالمال والهدايا والرشا. ووفقا لهذا الجو السائد من الدسائس والأسرار، فقد لعب كل من (المابين الهمايونى) فى الآستانة، و(المعية السنية) فى مصر أدوارا هامة للغاية فى مجال إبطال مفعول الوشايات والدس الذى يقوم به بعض أصحاب المصالح فى عهد (الخديو عباس الثانى) والسلطان عبد الحميد الثانى فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وعلى هذا فعندما تولى (فؤاد) الحكم سلطانا على مصر فى سنة ١٩١٧، ثم ملكا فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لم تكن مؤامرات القصور ودسائسها ونشاط رجال المعية السرى شيئا جديدا عليه، فقد عاصرها وربما يكون قد شهدها.

وتعد قضية العلاقة بين الملك فؤاد وابن أخيه الخديو عباس حلمى الثانى بعد تولى فؤاد السلطة نموذجا فريدا وحيا للدور المسكوت عنه فى البلاط الملكى المصرى.

كانت بريطانيا قد خلعت (عباس حلمى الثانى) عن عرشه فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومنعته من العودة إلى مصر حيث كان فى ذلك الوقت فى الآستانة. وعرضت عرش مصر كسلطنة على عمه (حسين كامل) فقبل.

وبدأت محاولات (عباس حلمى) لاسترداد عرشه المسلوب بعد قيام السلطة العسكرية البريطانية بتصفية أملاكه فى ظل الأحكام العرفية. وكانت أولى محاولاته فى هذا الصدد هى محاولة إشعال ثورة مع دخول القوات التركية مصر سنة ١٩١٥، واحتمال ضلوعه فى محاولتى اغتيال السلطان (حسين كامل سنة ١٩١٥، ومحاولة اغتيال (محمد سعيد باشا) سنة ١٩١٩.

مع صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ شرع فؤاد فى اتخاذ ما يلزم لتثبيت موقعه الجديد فأصدر نظام وراثة العرش فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢، وأصدر فى

يونيو سنة ١٩٢٢ قانونا بنظام الأسرة المالكة شمل ما له من حق الولاية على الأسرة المالكة وتشكيل مجلس البلاط .

ونستطيع مع استقراء نصوص القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك عباس وتضييق ما له من الحقوق، أن نستشف روح التشفى والانتقام التى كانت تسيطر على فؤاد .

ولكى يمنع (فؤاد) أى محاولة لإحداث تعديل فى قوانين التضييق على (عباس) فإنه أدخل هذه القوانين فى صلب مواد الدستور المصرى الصادر فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ . ولكى يقطع الطريق على أى تفسير أو تأويل يغاير المعنى الذى قصده فى قانونه، فقد أصدر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مرسوما بقانون أكد فيه أن كل دعوى رفعها (عباس) أو ترفع عليه وكل إجراء اتخذه ضده سواء باسمه شخصيا أو باسم دائرته أو بواسطتها أو باسم حارس أومصف أو مدير، يجب أن يقضى بعدم قبولها ويرفضها حتما ومن تلقاء المحكمة نفسها أيا كانت الحالة التى عليها الدعوى .

ومن جانبه لم يكن الخديو السابق ساكتا، فقد اشتغل طوال فترات وجوده فى الأستانة وجنيف وروما بالاتصال بأعوانه وحلفائه للعمل معا من أجل عودته إلى مصر .

كشفت التحقيقات التى أجريت فى القضية ١٨٥٣ جنايات الأزبكية سنة ١٩٢٤ الخاصة بالشروع فى اغتيال (سعد زغلول باشا) عن وجود مؤامرة لاستخدام العنف والمفرقعات لتغيير الدستور المصرى ونظام توارث العرش فى مصر وتدمير المبانى الحكومية والاتفاق على إدخال الخديو السابق إلى مصر وإعلانه ملكا بالقوة .

فيما يخص البلاط الملكى الذى نرصد نشاطه يبرز دور (حسن نشأت) بطل الصراع بين فؤاد وعباس . ولنبدأ بالتعريف بحسن نشأت هذا . تقول عنه الوثائق البريطانية :

ولد حوالى سنة ١٨٩٥ ، نجل لأحد ضباط الجيش المصرى القدامى . تلقى تعليما قانونيا واشتغل بعد تخرجه محاضرا فى مدرسة الحقوق، ثم عمل مديرا لسكرتارية وزير العدل، الذى ذكاه عند السلطان فؤاد ليكون سكرتيرا لمجلس البلاط فى سنة ١٩٢١ . فى سنة ١٩٢٢ أصبح فؤاد سلطانا وحسن نشأت وكيل ديوانه الملكى

«sous-chef de cabinet» . لم يضيع حسن نشأت وقتا فى إثبات ولائه وتأسيس مستقبله، عن طريق تضخيم مخاوف فؤاد من الخديو السابق، وفى نفس الوقت شرع فى تشجيع الملك على انتهاج المسلك الأتوقراطى عن طريق استغلال المنازعات الحزبية .

فى سنة ١٩٢٤ كان نفوذ حسن نشأت قد أصبح ضارا إلى حد مطالبة اللورد اللنبى «Lord Allenby» المعتمد البريطانى فى مصر للملك فؤاد بإبعاده إلى أوروبا لمدة ثلاثة أشهر والعمل على إيجاد وظيفة أخرى له عند العودة .

وتبعا لذلك فقد نقل إلى مجلس قضايا الحكومة «contentieux de l'Etat»، لكنه سرعان ما عين وكيلا لوزارة الأوقاف، وهى وزارة ترتبط بعلاقات خاصة مع الملك من خلال الخاصة الملكية .

وفى هذا المنصب، وفى ظل رئيس الوزراء الذى كان فى ذلك الوقت ضعيفا، اكتسب حسن نشأت نفوذا أكثر من نفوذه السابق، وأصبح أداة الملك التى استخدمها لفرض إرادته على الوزارة ومرشحيه فى مناصب الخدمة العامة. طور (حسن نشأت) لسيده الملك فؤاد نظاما جيدا للتجسس والإعلام «delation» فى مصر والخارج، موجه ظاهريا ضد الخديو السابق، لكنه فى حقيقته كان يستخدم لتسميم عقل الملك ضد المصريين الذين أراد هو، أو الملك أن يضطهدهم .

بدأ (نشأت) أيضا تنظيما ماسونيا محليا كآلة سياسية للقصر، واستخدمها على وجه الخصوص لتقوية الروابط بين الملك والأعضاء الصغار بالسلك الدبلوماسى المشكل حديثا، بحيث ضمن ولاء الدبلوماسيين المصريين فى الخارج للملك وليس لأحد غيره .

عندما عاد (سعد زغلول) إلى مصر فى خريف سنة ١٩٢٣ كلفه الملك بالعمل على تحويله إلى معتدل «moderate» . وثق الملك ـ بناءً على نصيحة نشأت ـ علاقاته مع الأزهر وجامعته، ساعيا لاستخدام الطلبة الدينيين كقوة مضادة ضد الطلاب من نوعيات أخرى الذين كانوا مناصرين (لسعد زغلول)، ويشاع أنه قد شجع التهييج الذى جعل السودان قضية مشتعلة قبل ذهاب (سعد زغلول) إلى لندن للتباحث فى صيف ١٩٢٤ .

لدى عودة سعد زغلول إلى مصر فى الخريف كان منتبها إلى أن الملك كان يناور ضده وأن جواسيس نشأت كانوا يراقبونه فى أوروبا، واتهم القصر بالتآمر، لكن الملك انتزع نشأت من النيران بتعيينه (رئيسا للديوان بالنيابة). ولم يكن سعد زغلول قد قام بالرد عندما وقعت حادثة السردار والتى أدت إلى استقالته فى نوفمبر سنة ١٩٢٤.

بدأ نشأت فى تكوين حزب سياسى جديد (الاتحاد) ليساند الملك ضد الزغلوليين، واستخدم بعض الشباب المتورط فى حوادث قتل (وخاصة قضية السردار) ليعملوا كعملاء له ضد سعد زغلول، كما نجح فى إبعاد بعض أنصار (سعد زغلول) عنه.

أدت الأساليب التى استخدمت فى تأسيس الحزب المذكور والسيادة التى مارسها الملك على الوزارة الائتلافية فى سنة ١٩٢٥ إلى تزايد الاحتكاك بين (نشأت) (وإسماعيل صدقى) وزير الداخلية الذى كان مشاركا فى الجانب (الحر دستورى) من الائتلاف، وفى أغسطس تزايد الانقسام بواسطة الملك، الذى تصور خطأ قوة حزبه.

هكذا وجد نشأت نفسه محشورا بين الزغلوليين والأحرار الدستوريين الذين كانوا وقتئذ فى المعارضة، وأصبح الطرفان هما خصومه المعلنين. ومن الجانبين شنت حملة شرسة ضده، كان من بينها الادعاءات بتورطه فى مقتل السردار فى نوفمبر سنة ٩٢٤.

وبالنظر إلى تدخل نشأت الفاسد فى الإدارة، والخزى الذى أصاب الملك بسببه، وجد (المندوب السامى البريطانى) أن من اللازم المطالبة بطرد (نشأت) من القصر. وافق الملك بتردد وعينه وزيرا مفوضا لمصر فى (مدريد). ثم عين فى (طهران)، وفى برلين سنة ١٩٢٨، وفى سنة ١٩٣٧ كان لا يزال يشغل نفس المنصب، وفى الأربعينيات كان سفيرا لمصر فى لندن. يقول البريطانيون عنه إنه رجل ذو قدرات نشطة، طموح، غير متردد، وأستاذ فى التآمر، جذاب للنساء ويكون علاقات معهن، شجاع ويحب المخاطرة. انتقل فى سنوات قليلة من الفقر إلى الثروة بأساليب عديدة. لماح وسريع التقدير وذكى ويبدو وغدا، ويغرى بالاتفاق معه.

تقديراته السياسية معرضة للخطأ. لم يظهر أبدا أى خيانة للملك فؤاد. مكروه ويخشى بطشه لدى جميع المصريين. ومع هذا فإن ما يقال لصالحه بعد كل هذا هو أن ميوله بريطانية وتستحق التشجيع، لاحتمال أن يلعب دور هاما فى السياسة المصرية فى المستقبل (كتب هذا سنة ١٩٣٧).

أما زميله (حسن يوسف) وكيل الديوان الملكى (١٩٤٢ـ ١٩٥٢) والدبلوماسى السابق فى وزارة الخارجية فيقول إن (حسن نشأت) وثق صلته بالقصر عندما عين وكيلا لوزارة الأوقاف حيث العلاقة مستمرة بين تلك الوزارة وبين نظارة الخاصة الملكية، والأوقاف الملكية. ويقول إن الملك فؤاد كلفه بمهمة خاصة فى الخارج سنة ١٩٢٢، فلما عاد منها حاول الإنجليز منعه من دخول مصر، لكن الملك سانده واختاره وكيلا للديوان الملكى.

أدى حسن نشأت ـ والقول لحسن يوسف ـ خدمات كبيرة للملك فؤاد، سواء فى إعداد دستور سنة ١٩٢٣ أو تنظيم وزارة الخارجية، ثم فى إنشاء السلك السياسى المصرى. على أى حال كان حسن نشأت شخصية مثيرة للجدل وغامضة.

ثم انتقل إلى دور حسن نشأت فى إطار نشاط البلاط الملكى المسكوت عنه.

فى العشرينيات المبكرة من القرن العشرين وفى ذروة الصراع بين الغريمين (فؤاد وعباس حلمى) على العرش، قام (حسن نشأت) بزرع عملاء له بين رجال (عباس حلمى)، وقد نجح هؤلاء العملاء فى كشف عمليات الخديو السابق من إدخال المتفجرات إلى مصر، وتوزيع المنشورات ضد الملك فؤاد. كما قام (حسن نشأت) بتوجيه جهاز الأمن المصرى لعمليات رصد وضبط محاولات تهريب الأسلحة التى كان الخديو يرسلها إلى مصر من إستانبول عن طريق السلوم.

وقد تبين أن (نشأت) كان قد مد نشاطه التجسسى إلى جنيف وروما وبرلين والآستانة للتجسس على الطلبة المصريين هناك وفض مجموعات المصريين المحيطة بالخديو السابق. وقد استخدم فى هذا الغرض بعضا من رجال البلاط (يونس ثابت، محمد بدر جركس) أو بعضا من المصريين المحيطين بالخديو السابق الذين أمكن لنشأت اختراقهم وتوظيفهم لأغراضه (محمد على المصرى). كما

استخدم الجهاز الدبلوماسى المصرى فى (اليونان وألمانيا)، وألحق (مراقبين للطلبة) من الموظفين المصريين بالبعثات الدبلوماسية المصرية للتعرف على نشاط المصريين فى الخارج.

بطل قصتنا هذه المرة هو التركى (أحمد لجاتى) الذى كان حسن نشأت قد زرعه فى جهاز الأمن المصرى فى سنة ١٩٢٤ . وتكشف أوراق (نجاتى) هذا عن قيامه بتكليف من حسن نشأت و(محمود فهمى القيسى باشا) مدير إدارة عموم الأمن العام بمراقبة الشخصيات التى كانت على صلة بالخديو السابق سواء فى مصر أو الخارج، وأنه كان يتنقل بين (بيروت) و(حلب) و(دمشق) ليبعث بتقاريره (لنشأت).

ومن خلال تقارير (نجاتى) (لنشأت) نستطيع التعرف على أبطال هذه الرواية من الجواسيس المحترفين من الرجال والنساء، وأساليبهم فى التخفى، وما كان الخديو السابق يطلبه منهم، وصلات (الأميرة أمينة) والدة الخديو السابق بجاسوسات محترفات يعملن لحساب الخديو السابق.

وتتضح قدرات (نجاتى) رجل (نشأت) فى تجنيد الشخصيات الصالحة للعمل لصالح القصر.

من بين رجال القصر الملكى فى مصر الذين عملوا فى شبكة (حسن نشأت) للتجسس على نشاط (عباس) (محمد بك بدر جركس). وقد تبين أن الملك كان قد أوفده فى مايو سنة ١٩٢٤ للتجسس على الخديو السابق.

نجحت خلية (نشأت) فى الاكتشاف المبكر لرجال (عباس)، وبهذه المناسبة فقد نجح (عباس) أيضًا فى ذلك.

ومن الثابت من واقع تقارير (نجاتى) لحسن نشأت باشا أن رجال (فؤاد) كانوا يعملون بالتنسيق مع البوليس المصرى. ويفهم من أوراق الرجل أن جهاز البوليس المصرى والبلاط الملكى كانا ينسقان جهودهما فى مجال (أمن الدولة).

لقد تبين من فحص أوراق نشاط (حسن نشأت) الخاصة بمراقبته للخديو السابق ورجاله عن قيام البلاط الملكى فى عهد (فؤاد) بعمليات تجسس وتجسس مضاد،

وقد شملت هذه العمليات مراقبة الاجتماعات ومتابعة الشخصيات وكشف الأنشطة وتجنيد الأعوان وإجهاض المؤمرات .

لقد كان (حسن نشأت) خلال فترة عمله وكيلا للديوان الملكى فى عهد فؤاد عاملا هاما للغاية فى تحويل البلاط الملكى عن نشاطه المشروع، إلى جهاز تجسس وتآمر، نجح من خلال وكالته له دون رئيس فى تحقيق أهداف ملكه (فؤاد) فى تأمين عرشه ضد محاولات الخديو السابق للعودة إلى الحكم .

لم يكن التجسس والتآمر هما النقيصتين الوحيدتين لنشأت، فقد تدخل فى الحياة السياسية عندما اقنع الملك بدخول القصر الحياة الحزبية والتنافس على السلطة مثل باقى الأحزاب .

كان القصر قد ورث عداءً تقليديا لفكرة الديمقراطية والحكم الدستورى، وكان يسعى دائما على مدى فترة حياته إلى تركيز السلطة فى يد الجالس على العرش .

ولقد دخل القصر فى صراعات حادة مع الوفد، وتركزت الصراعات حول حقوق العرش الدستورية وتفسيرها . لذلك فإنه جعل إبعاد الوفد عن الحكم أهدافه الرئيسية . ولأجل أن يحقق القصر لنفسه وجودا فعليا فى الحكم، فقد اصطنع لنفسه أحزابا وراح يدفع بها إلى معترك الصراع الحزبى . ولن نتحدث عن ما فعلته هذه الأحزاب بالدستور وما قامت به فى مجال إفساد الحياة السياسية من تزوير للانتخابات إلى تولى الحكم على أنقاض الدستور، وساعدها على ذلك هذا الضعف الذى كانت عليه أحزاب الأقلية كالحزب الوطنى وغيره .

فى العاشر من يناير سنة ١٩٢٥ أعلن عن قيام (حزب الاتحاد) وانتخب (يحيى باشا إبراهيم) أحد رؤساء الوزارات السابقين رئيسا له، والفريق (موسى باشا فؤاد) الشهير (بحرامى المعزة) وكيلا له، وكانت هناك شائعات بوجود علاقة ما بين زوجة فؤاد باشا هذا وحسن نشأت . أما الوكيل الثانى للحزب فكان (على ماهر باشا) .

وقد أفصح (على ماهر) منذ البداية عن الدوافع الحقيقية لإنشاء الحزب، التى كان من بين أهمها القضاء على الزعامة الوفدية والحيلولة بينها وبين الوصول إلى الحكم، حتى يستطيع القصر أن يمارس أتوقراطيته .

شارك يحيى إبراهيم وثلاثة من أعضاء حزب الاتحاد فى وزارة زيوار الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ ـ ٧ يونيه ١٩٢٦) فتولى الأول وزارة المالية وتولى موسى فؤاد وزارة الحربية، بينما رأس على ماهر وزارة المعارف العمومية .

شارك الحزب فى الانقلابات الدستورية سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٠، لكن الوزن الحقيقى له بدا واضحا عندما لم يفز فى انتخابات سنة ١٩٢٦ سوى بمقعد واحد، وبثلاثة مقاعد فى انتخابات سنة ١٩٢٩ .

وأقل ما يقال فى شأن هذا الحزب الذى ساق (نشأت) وكيل الديوان الملكى الأعضاء فيه بأوامر عليا أو إدارية، أنه لم ينشأ نتيجة حركة سياسية تلقائية ـ كما يقول أحمد زكريا الشلق ـ أو نبع من وسط الجماهير، وإنما كان جل أعضائه من العناصر الخارجة عن الوفد والأحزاب الأخرى .

لقد كان حزب الاتحاد مأوى المرتدين عن الوفد، والموالين للقصر من الطامعين فى مناصب أو ألقاب. ونظرة متأنية إلى أسماء أعضائه تؤكد للمراقب طبيعة هذا الحزب الذى كان يسمى (حزب الزمرة):

عبد الحليم البيلى، موسى فؤاد، محمد سعيد باشا رئيس الوزراء الأسبق، محمود علام، البدراوى عاشور، مدنى حزين، زكريا فايق، حامد العلايلى، وكلهم كبار ملاك ورأسماليون وموظفون كبار، وضباط متقاعدون، وبعض كبار رجال الإدارة، وأغلبهم من العناصر غير اللامعة .

ولقد كان أغلب مؤيدى الحزب فى الأقاليم من ملاك الأراضى والأعيان ممن ارتبطت مصالحهم (بجهاز الإدارة).

وكان من الطبيعى أن ينتهى الأمر بحزب كهذا إلى النسيان والتضاؤل تدريجيا، حتى اندمج فى أواخر الثلاثينيات مع حزب الشعب .

وبصرف النظر عن هذه التجربة السياسية، فإن ما يعيننا فيها هو خطيئة (نشأت). لقد قاد (نشأت) القصر إلى معترك الحياة السياسية فى إطار حقد أعمى عند الملك ضد الوفد، فنسى (نشأت) ما ينبغى أن تكون عليه مؤسسة الحكم (القصر) من هيبة ينبغى بها أن تكون بمنأى عن الصراعات الحزبية. وكانت النتيجة

أنه جعل من القصر حركة سياسية حزبية تتعرض لما تتعرض له باقى الأحزاب من تأييد وابتعاد، وكره وحب. كانت هذه هى خطيئة (حسن نشأت). ولعل هذا يذكرنا بما قاله عنه البريطانيون فى (قائمة الشخصيات) الشهيرة الصادرة سنة ١٩٣٧ من أنه جلب للملك نتيجة تدخله الضار فى الإدارة، وبشخصيته غير المتوازنة وعصبيته، وأحكامه السياسية الخاطئة، جلب له العار «odium» عندما أنزل القصر إلى مستوى الصراع الحزبى على السلطة.

لم يكد القصر يبرأ من عهد نشأت «Nashat regime» حتى برز فى البلاط من يؤدى نفس دوره. ذلكم هو (زكى الإبراشى باشا).

تقول سيرته الذاتية إنه ولد فى سنة ١٨٨٦ فى المنصورة ونشأ بها، تلقى العلم بالمدارس وتخرج فى مدرسة الحقوق المصرية، ثم التحق بوظائف النيابة والقضاء حيث أبدى كفاءة عالية. عمل بعد ذلك مساعدا لوكيل وزارة الداخلية قبيل انتخابات سنة ١٩٢٣ التى أفرزت برلمان سنة ١٩٢٤. اكتسب كراهية حزب الأحرار الدستوريين بسبب موقفه منهم فى هذه الانتخابات. عمل وكيلا لوزارة الأوقاف وخلف صادق حنين باشا كوكيل لوزارة المالية سنة ١٩٢٥.

عين مديرا للخاصة الملكية فى سنة ١٩٢٧ وأدار ممتلكات الملك فؤاد بإخلاص. بعد سنة ١٩٣٠ خلف (نشأت باشا) فى منصبه كجاسوس وناقل للأخبار وعميل فى دوائر الوزارة. جعل تدخله المستمر فى الإدارة منه واحدا من أكثر الناس كرها فى مصر.

فى سنة ١٩٣٤ استمرت تداخلاته فى الشئون الحكومية مع قدر من التعقل فى عهد وزارة (عبد الفتاح يحيى باشا)، وبلغت سلطته أقصى ارتفاع لها فى صيف ذلك العام، وأصبح رمزا لكل شيء مكروه فى نظام الثلاثينيات.

وهب زكى الإبراشى كفاءته وذكاءه الريفى لإرضاء رغبتى سيده فؤاد العارمتين (الثروة) و(السلطة)، مع استفادة قليلة لشخصه. اتهم فى إدارته للخاصة الملكية باستغلال موارد وزارات الأشغال، المواصلات، والزراعة للحصول على الترع والطرق والكبارى، ومياه الرى، والسماد، وأشجار الفاكهة... إلخ على حساب المنفعة العامة، واستخدام السخرة فى مزارع إدفينا الملكية وضياع أخرى، واستخدام

أساليب تسويق غير أخلاقية. أصبح المستشار السياسى للملك فؤاد، فكان يقدم له الحقائق ملونة بما يتناسب مع ما يرغب فيه الملك من قرارات ليتخذها.

فجرت مقالة فى جريدة التايمز «Times» لمراسلها فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ كل الكره المكظوم لسنوات ضد الرجل وحطمت الآلة المحيطة باسمه وشخصه. ومنذ ذلك اليوم فصاعدا هاجمته الصحف بشراسة. طلب القائم بأعمال المندوب السامى إلى رئيس الوزراء استبعاده من القصر فى أكتوبر ١٩٣٤، لكن حالة الملك فؤاد الصحية مكنته من البقاء، لكن النشاط الذى يمارسه تم تعطيله إلى حد ما، لكن ليس كله. فى عهد زيوار كرئيس ديوان ووزارة أقل اعتمادا على الملك تم الحد من نشاطه الضار. فى عهد وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ـ ٣٠ يناير ١٩٣٦) عاد (الإبراشى) إلى التآمر فى القصر ضد رئيس الوزراء الذى قرر أن واحدا منهما يجب أن يذهب، هو أو الإبراشى. فى النهاية حث المندوب السامى البريطانى الملك فؤاد على نقل الإبراشى فنقل فى ١٧ أبريل سنة ١٩٣٥ ثم استقال فى ٢٢ أبريل وعين وزيرا مفوضا لمصر فى بروكسل. استقال مرة أخرى وعاد إلى مصر فى أغسطس سنة ١٩٣٦ ليدير شئونه الخاصة. عين فى سنة ١٩٤٢ حارسا على أملاك الرعايا الإيطاليين فى مصر، وكان هذا آخر عهده بالمناصب. وقد توفى فى سنة ١٩٤٦.

مما يذكره له حسن يوسف فى مذكراته أن وزير مصر المفوض فى لندن (حسن صبرى) كان يرسل تقارير النشاط السياسى والاجتماعى المتعلق بالمهمة المبعوث لها وهى تصفية جو التوتر الذى شاب علاقات الملك فؤاد بالإنجليز منذ صيف سنة ١٩٣٣ إلى زكى الإبراشى فى شكل خطابات شخصية بخط يده دون أن تمر على وزارة الخارجية، رغم ما هو معروف من أن الإبراشى كان يشغل منصب ناظر الخاصة الملكية، ما يدل على تضخم نفوذه فى القصر وفى وزارة الخارجية.

والسيرة الذاتية لا تحتاج إلى تعليق، فنحن أمام أحد أفراد زمرة الملك من رجال البلاط الذين انصرفوا إلى تحقيق رغائب الملك فى السلطة والثروة مهما كانت وسائل تحقيق هذه الرغائب.

وإذا كانت هناك حالات أخرى مشابهة لحالتى (حسن نشأت) و(زكى الإبراشى)

فى مجال النشاط المسكوت عنه فى البلاط الملكى، فإن هذين الرجلين كانا بطلى هذا النشاط فى النصف الأول من القرن العشرين.

أما بطل الأربعينيات فى هذا المقام فكان أحمد حسنين، وكنا قد أتينا على سيرته فى مناسبة سابقة. تسلم أحمد حسنين رئاسة الديوان الملكى فى سنة ١٩٤٠ . وقد عرف عن الرجل ميوله البريطانية وميله الفطرى للتسوية فى الأزمات «Compromise»، وقد ساعدته هذه الصفة على أن يكون مقبولا من طرفى السلطة فى مصر (الإنجليز والقصر). وكان الإنجليز لا يخشون على تسرب أسرارهم فيما لو أبلغوها إياه. ومن أهم ما نسب إليه هو علمه بقدوم الدبابات إلى قصر عابدين يوم ٤ فبراير قبل الحادث.

كان أحمد حسنين يعلم من مجريات الأمور فى البلاد، ما مكنه من أن يلعب دورا هاما فى السياسة المصرية بصفة عامة، وسياسة القصر بصفة خاصة. لقد التصق أحمد حسنين بالملك منذ أن كان طفلا يتلقى العلم فى إنجلترا سنة ١٩٣٦، وعمل مشرفا على تربيته إلى جانب (عزيز المصرى باشا)، وأطلق (لولى العهد) وقتئذ العنان ليمرح ويعبث خلال فترة وجوده فى إنجلترا للتعليم. وعندما عاد (فاروق) من إنجلترا ليتسلم ملك مصر بعد وفاة والده (فؤاد) شرع (حسنين) ومعه (على ماهر باشا) يعلمانه أسلوب حكم مصر المتضمن الاستبداد بالأمور والاستهانة بالدستور والوزارات والسياسيين. وكان أول عمل سياسى له هو الاعتداء على الحياة الدستورية بإقالة وزارة الوفد صاحبة الأغلبية سنة ١٩٣٧ عملا بنصيحة (على ماهر وأحمد حسنين)، وكان لم يبلغ العشرين من عمره بعد.

هكذا كان (أحمد حسنين) هو الذى فتح للملك باب العبث بالحكومات والاستهانة بالدستور.

ولعب أحمد حسنين دور الوسيط بين الملك والإنجليز فى مصر بفضل ميوله البريطانية التى اعترف بها البريطانيون فى تقاريرهم عن الشخصيات المصرية. وقد اعتبره البريطانيون أحد أهم مصادرهم الموثوق بها إلى جانب (أمين عثمان) السياسى المصرى الذى راح ضحية ميوله البريطانية أيضًا.

كان (حسنين) يبلغ البريطانيين بالسياسة المصرية أولا بأول عن طريق السفير

المصرى فى لندن، وكان عين بريطانيا على كل أسرار السياسة المصرية من خلال اتصالاته بالسفير البريطانى المستمرة فى مصر . ولقد بلغ من رعاية البريطانيين له حد تدخل السفير البريطانى لدى الجهات المسئولة لحذف سؤال فى البرلمان حول الذمة المالية له . وفى مقابل ذلك فقد أوعز للملك بأن يضع قصر رأس التين تحت تصرف القوات البريطانية فى مصر ، وأن تتبرع الخاصة الملكية بمبالغ كبيرة للترفيه عن القوات البريطانية فى مصر .

كره (حسنين) حزب الوفد وسياسته، وعمل بدأب لحرمان الحزب صاحب الأغلبية الشعبية من تشكيل الوزارة، كما عمل على توسيع شقة الخلاف بين عناصر الوفد بهدف إضعافه . ولقد كان هو مهندس قضية (الكتاب الأسود) الذى ألفه (مكرم عبيد باشا) فى سنة ١٩٤٣ بعد اتساع شقة الخلاف بينه وبين (مصطفى النحاس باشا) زعيم الوفد . لقد قدم (حسنين) (مكرم عبيد) إلى الملك باعتباره خصم النحاس الذى سيدمر سمعته، وبذل (حسنين) جهودا مضنية لتشويه سمعة الوفد والإطاحة به، وظل وراءه وكاد أن ينجح فى طرد الوفد من الحكم فى أبريل سنة ١٩٤٤ وأن يؤلف هو الوزارة الجديدة لولا معارضة بريطانيا .

كان (أحمد حسنين) أقرب رجال القصر قربا من أذن (فاروق)، ولا شك أنه بنصائحه للملك حول الوفد، والدس له عنده، قد أسهم بقدر كبير فى إفساد الحياة السياسية فى البلاد عندما عمل بمهارة على توسيع شقة الخلاف بين الملك ورئيس وزرائه فى الأربعينيات . وكانت وفاته فى فبراير سنة ١٩٤٦ خسارة كبيرة للملك .

الفصل التاسع

الانحراف

كان لا بد وقد استبد الملك بالسياسة والإدارة على الشكل الذى عرضه الفصل السابق، دون وجود كابح يكبحه من ناصحين أمناء أو ساسة مخلصين يتقون الله فى أوطانهم، أقول كان لا بد وأن يتفاقم هذا السلوك من جانب الملك وحاشيته، وأن يمعن فى غيه، وأن يسترسل فى استهتاره. وقد رأينا كيف أن (فاروقا) أصبح هو الحاكم بأمره فى البلاد، يسير الوزارات ورؤساء الوزارات، ويتدخل فى كل كبيرة وصغيرة، ويحكم وهو الآمر الناهى، وحوله نفر من رجال الحاشية يزينون له الاعتداء على الدستور والاستهانة بكل القيم والأعراف والقوانين... الكل له مطيع، لا راد لإرادته ولا معقب لقضائه.

من هنا فإن التطور الطبيعى للأمور كان أن يزداد هذا المسلك الاستبدادى لديه، وأن يضيق بمن يبدى أى معارضة، وأن يضع فى حاشيته ذلك النفر من الناس الذين يعينونه على ما يفعل، ويسايرونه فيما يهوى، حتى إذا (أخذتهم الصيحة) بادروا إلى الفرار تاركينه يلقى مصيره.

ولا يعرف على وجه التحديد متى بدأ الانحراف فى البلاط، لكن الشواهد تقول إنه قد بدأت تظهر ملامحه بعد حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، وربما بعد مصرع (حسنين) فى فبراير سنة ١٩٤٦.

فإذا أخذنا (٤ فبراير) كبداية للانحراف فإننا نقول إن الحادث خلق حالة من الصدمة لدى الكثيرين المصريين ومن بينهم الملك. واعتبر الكثيرون أن الوفد ومصطفى النحاس باشا قد ارتكبوا جريمة الخيانة العظمى، وأن ثمن هذا هو



تصفيتهم. ويعتقد الكثيرون أن الملك بدأ يفكر فى استخدام العنف ضد الوفد منذ ذلك التاريخ، وأن توافقا فى الاتجاه كان قائما بين التنظيم الذى أعده (حسين توفيق) قاتل أمين عثمان، وبين الملك، وأن الأخير قد أعجبه ما فعل حسين توفيق فى ٥ يناير سنة ١٩٤٦ عندما قتل (أمين عثمان باشا) رئيس نادى النهضة فى ذلك الوقت. وقد ذكرت الوثائق البريطانية المتعلقة بهذا الحادث أن (حسين توفيق) كان يدير تنظيما سريا غايته قتل الإنجليز والمتعاونين معهم، وأن القصر كان ضالعا فى هذا الحادث من خلال شخص يسمى (سعيد حبيب) أو (سيد حبيب) كان القصر قد كلفه بتشكيل تنظيم تخابرى، وأن (سيد حبيب) هذا كان على صلة بدوائر القصر. وذكرت الوثائق اسم الرئيس السابق (أنور السادات) كمتردد على القصر الملكى وأنه كان يجتمع بسعيد حبيب وحسين توفيق ومحمد حلمى حسين سائق سيارة الملك، فى القصر، وأن هذا كان يحدث خلال سنة ١٩٤٥ و١٩٤٦ وهما السنتان اللتان وقعت فيهما حادثة محاولة اغتيال النحاس باشا (١٦ ديسمبر ١٩٤٥) وحادثة اغتيال أمين عثمان باشا (٥ يناير ١٩٤٦). والحادث وسير المحاكمة يكتنفهما الغموض. فالأحكام كانت مخففة للغاية، والمتهم الأول تمكن من الهرب إلى إحدى البلاد العربية بسهولة، وقيل وقتها إن رئيس تحرير إحدى الصحف الموالية للقصر كان له يد فى هروبه، لكن لا توجد أدلة قاطعة على صحة كل هذا.

ويبدو أنه كانت هناك ثمة علاقة بين التنظيم الذى كان يقوده (حسين توفيق) وتنظيم آخر أقامه القصر فى ذلك الوقت، وأعنى به (الحرس الحديدى)[١].

وتقول الكتابات التى تناولت موضوع الحرس الحديدى فى مصر أن اغتيال كل صانعى (٤ فبراير سنة ١٩٤٢) كان هدف هذا التنظيم. وأن الملك فاروق دفع مبالغ

(١) كان الحرس الحديدى تنظيما فاشيا تأسس فى رومانيا ١٩٢٧ على شكل جماعة شبه عسكرية تستخدم الاغتيال وسيلة لتحقيق أهدافها. حظرت هذه الجماعة سنة ١٩٣٣ لكنها عادت إلى الظهور كقوة مؤثرة فى نهاية الثلاثينيات رغم إعدام قادتها بمعرفة الملك (كارول) «Carol» ملك رومانيا وقتئذ. فى سنة ١٩٤٠ ساعد الحرس الحديدى فى وضع (أيون تونسكو) «Ion Tonosco» فى السلطة، لكنه قمع التنظيم فى سنة ١٩٤١ وقتل آلاف من أعضائه. ولم يستعد قوته بعد ذلك أبداً، وإن كان الاسم ظل مقترنا بأنشطة السلطة ضد خصومها.

طائلة لإعداده، وأن اغتيال (النحاس باشا) و(أمين عثمان باشا) كانا من أوائل أهدافه.

ويؤكد وجود صلة بين تنظيم (حسين توفيق) وتنظيم القصر، أن اتصالات أعضاء التنظيمات السرية بالقصر فى ذلك الوقت كانت تجرى مروراً بـ (يوسف رشاد) طبيب الملك الخاص، والمنسوب إليه تجنيد عناصر الحرس الحديدى.

أمر آخر ذكرته الوثائق الأمريكية، هو العلاقة بين القصر والحرس الحديدى الذى امتد ليشمل عدداً كبيراً من ضباط الجيش المصرى المنسوب إليهم تأييدهم للألمان بصورة مطلقة.

كما تشير الوثائق الأمريكية إلى أن هذا الحرس كان معروفا لدى أجهزة المخابرات البريطانية باعتبار أنه عمل ضار بقضية التحالف ضد ألمانيا. حيث تأكد لهذه المخابرات أن ضباط الجيش المصرى كانوا يخططون لشىء ما لعله القيام بثورة عسكرية داخل الجيش أو اغتيال ضباط الحلفاء فى القاهرة، وهو ما أقلق السفير البريطانى فى القاهرة.

وعندى أن مفتاح الوصول إلى قصة الحرس الحديدى تكمن فيما أحاط بالقضية ٣٨ جنايات عسكرية لسنة ١٩٤٩ التى اتهم فيها الضابط (مصطفى كمال صدقى) بالتدبير لقلب نظام الحكم من ملابسات. إذ إنه ما إن صدر الحكم على هذا الضابط حتى صدر فى نفس الوقت عفو ملكى عنه. وقد تبين فيما بعد أن لهذا الضابط علاقة بالدكتور (يوسف رشاد) وزوجته (ناهد شوقى بكير) الوصيفة بالقصر الملكى.

كان (مصطفى كمال صدقى) الضابط بالجيش شخصية عرفت باندفاعها وحماسها الشديد. وقد رشحه الدكتور (يوسف رشاد) مسئول ملف الحرس الحديدى للانضمام إلى هذا التنظيم للاستفادة من قدراته. وكان مدخَل (يوسف رشاد) لهذا هو الحصول على عفو ملكى عنه فى القضية ٣٨ جنايات لسنة ١٩٤٩.

توطدت العلاقات بين الضابط المذكور و(يوسف رشاد)، لكنها امتدت إلى زوجته (ناهد شوقى بكير) الوصيفة بالقصر الملكى، الأمر الذى أحنق الملك عليه. وعندما وقعت حادثة الشروع فى اغتيال اللواء (حسين سرى عامر) أحد كبار ضباط

الجيش المقربين من الملك، اتهم الضابط (صدقى) على غير الحقيقة بأنه مرتكب الحادث. مع اجتماع كل هذه التهم نشأت فكرة التخلص منه بواسطة الحرس الحديدى، الذى كان يضم فى ذلك الوقت (الأميرالاى أحمد كامل قائد بوليس القصور الملكية، الأميرالاى محمد وصفى قائد حرس الوزراء، محمد حسن الشماشرجى خادم الملك الخاص، الأميرالاى محمود عبد المجيد قومندان بلوكات النظام) وبعض العاملين بالبلاط، وبعض من لا عمل لهم أو الذين اشتهر عنهم استخدام العنف فى العمل السياسى.

وعندما فشلت خطط اغتيال (مصطفى كمال صدقى) نفسه اتجهت النية إلى اغتيال أحد أصدقائه أو أقاربه للكيد له. وبالفعل فإن (عبد القادر طه) الضابط الفنى بالجيش قتل فى أحد أمسيات شهر مارس سنة ١٩٥٢ على يد أشخاص لا تعرف هويتهم ولا انتماءاتهم (القضية ١٨٤ جنايات مصر القديمة سنة ١٩٥٣)، وكان عبد القادر هذا صديقا حميما لـ (صدقى).

وقبل ذلك فى شهر فبراير سنة ١٩٤٩ اغتيل الشيخ حسن البنا رئيس جماعة الإخوان المسلمين أمام مبنى جمعية الشبان المسلمين فى وسط القاهرة، ونسب إلى الأميرالاى (محمد وصفى) قائد حرس الوزارات وعضو الحرس الحديدى بأنه حاول طمس معالم الجريمة عن طريق التلاعب فى أرقام السيارة التى استغلها المتهمون الذين تبين أنهم من رجال الشرطة السريين والذين كان يقودهم الأميرالاى محمود عبد المجيد من كبار ضباط الشرطة.

فلنضع قضية محاولة اغتيال (النحاس باشا) فى ديسمبر سنة ١٩٤٥، وقضية مقتل (أمين عثمان باشا) فى يناير ١٩٤٦، وقضية اغتيال (حسن البنا) فى فبراير سنة ١٩٤٩، وقضية مقتل (عبد القادر طه) فى مارس سنة ١٩٥٢، أقول فلنضع هذه القضايا تحت المنظار، ثم نقرأ فى نفس الوقت ما قدمته الوثائق البريطانية سنة ١٩٥٠ عن مصطفى كمال صدقى ونعيد التفكير[1].

(1) Captain Mustafa Kamel Sidki, the officer who received a royal pardon shortly after being sentenced to five years imprisonment for complicity in an army conspiray in 1949, is generally credited with having played a leading part in other conspiracies engineered by those whose reputation must at all costs be protected.

«اليوزباشى (النقيب) مصطفى كمال صدقى، الضابط الذى حصل على عفو ملكى بعد الحكم عليه بخمس سنوات سجن فى قضية مؤامرة داخل الجيش سنة ١٩٤٩، معروف عنه لعبه دورا هاما فى مؤامرات أخرى مدبرة بمعرفة هؤلاء الذين يجب أن تحمى سمعتهم تحت كل الظروف».

ثلاثة أسئلة تطرح نفسها فى هذا الخصوص:

ـ من هو صاحب المصلحة فى هذه الجرائم؟

ـ لماذا انحصرت الشبهات فى أشخاص لهم علاقة بالسراى (حسين توفيق، مصطفى كمال صدقى، الدكتور يوسف رشاد، الأميرالاى محمد وصفى)؟

ـ من هم هؤلاء الذين يجب أن تحمى سمعتهم تحت كل الظروف؟

أعتقد أن أفكار الشباب المصرى داخل الجيش وخارجه فى الأربعينيات من القرن العشرين، قد التقت مع أفكار القصر وقتئذ من ضرورة تصفية صانعى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، وأن هذا الشباب الذى كانت تحركه دوافع وطنية خالصة، قد أمكن للقصر استغلال اندفاعه وتوجيهه بصورة ما لتحقيق أهداف القصر التى كان تنظيمه الجديد يسعى لتحقيقها «الدفاع عن الملك والسراى بالقيام بعمليات عنف أو تجسس، وإحاطة الملك بهالة مضللة تقنع الناس بأن الإصلاح يمكن تحقيقه عن طريق الملك».

ومع هذا فإنه لم يثبت حتى اليوم أى دليل على إدانة القصر، وهو أمر نبهت إليه الوثيقة البريطانية التى قدمتها «حماية سمعة أسماء معينة تحت كل الظروف».

كان ما فات يختص بفرضية بداية الانحراف بعد فراير سنة ١٩٤٢، وفيه رأينا أن البلاط الملكى قد دخل فى دائرة الجريمة، فكل ما جرى من حوادث ذكرتها الصفحات السابقة تندرج تحت قانون العقوبات.

الفرضية الثانية التى أطرحها تقول إن الانحراف الحقيقى للبلاط الملكى قد بدأ بعد وفاة أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى.

لقى أحمد حسنين مصرعه فى فبراير سنة ١٩٤٦، وكان كما هو معروف



مهندس عمليات البلاط الملكى السرية وغير السرية، واللاعب الأول فى قضايا تغيير الحكومات، واستخدام سياسيى مصر كقطع الشطرنج يحركها الملك، أو يحركها للملك وفق أهوائه ورغباته. وقد تكلمنا فى الفصل السابع عن أحمد حسنين باعتباره رجل الأربعينيات فى البلاط الملكى، وأن وفاته فى فبراير سنة ١٩٤٦ كانت خسارة كبيرة للملك فاروق.

بعد شهور قليلة عين كريم ثابت مستشاراً صحفيا للملك (٢٧/ ٥/ ١٩٤٦). ومن وجهة نظرى فإن تعيين (كريم ثابت) مستشارا صحفيا بعد وفاة (حسنين) بشهور قليلة لا يمكن أن يكون قد جاء مصادفة، فالفترة الزمنية قصيرة للغاية والشخصيتان متناقضتان تماما، لكنهما لعبا دورا بارزا فى حياة البلاط الملكى، الأول من خلال وظيفته كرجل البلاط الأول الذى يمارس مهام وظيفته بكل دقة وعناية، والثانى بلا عمل محدد ولا مهام معينة، تبدأ حياته مع الملك فى (الأوبرج) بعد العاشرة مساءً. فهل كان اختياره للعمل فى البلاط هو ليكون بديلا لأحمد حسنين وليلعب دوره؟

تقول وثائق محاكمة كريم ثابت فى القضية (١٠) محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ أن كريم ثابت:

«أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته والأسس التى قامت عليها الثورة، وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٣ عمد إلى الاتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام الحاضر ومصلحة البلاد العليا».

وفى الادعاء الثانى المقام ضده جاء ما مفاده أنه

«أتى أفعالا ساعدت على إفساد الحكم والحياة السياسية واستغل نفوذه استغلالا لم يرع فيه صالح الوطن فى غضون المدة من سنة ١٩٤٦ وما بعدها وذلك أنه:

(أ) بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق عمل على توجيهه وجهات تتعارض ومصلحة البلاد من النواحى الخلقية والمادية والأدبية الأمر الذى كان له أسوء الأثر فى الحياة السياسية.

(ب) فى عام ١٩٤٩ بوصفه مستشارا صحفيا للملك السابق سعى من جانبه

للحصول لنفسه على عمولة من إحدى الشركات الكبرى فى مقابل تدخله لإبرام اتفاق فى صالح تلك الشركة مضر بمصلحة البلاد.

(ج) وفى غضون عامى ١٩٤٨، ١٩٤٩ بوصفه مستشارا صحفيا للملك السابق استولى لنفسه بدون وجه حق على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ثم ألفى جنيه من أموال مؤسسة خيرية عامة «مستشفى المواساة بالإسكندرية».

ونحن لن نناقش الادعاء الأول فقد جرى بحثه سرا فى المحكمة ولا أحد يعرف شيئا عنه حتى هذه اللحظة. أما الإدعاء الثانى، وهو «إفساد الحكم والحياة السياسية واستغلال النفوذ... إلخ» فلعله أقرب ما يكون إلى ما تحاول هذه الدراسة كشفه، أعنى دور (كريم ثابت) كرجل من رجال البلاط فى الانحراف الذى يحاول هذا الفصل أن يكشفه.

أجمعت شهادات الشهود فى القضية التى نظرتها محكمة الثورة فى سنة ١٩٥٣ ضد كريم ثابت، أن الرجل قد استولى على الملك ووجهه توجيها ضارا بمصلحة الوطن. ولقد كان (كريم ثابت) لا يشاهد مع الملك إلا فى الملاهى الليلية حيث كان الملك يمرح ويلعب ويلهو، يسايره فى ذلك رجال حاشيته وعلى رأسهم كريم ثابت. وكان الناس عندما يشاهدون (ثابتًا) وقد وضع ساقا فوق ساق فى حضرة الملك، والسيجار الطويل فى فمه يعتقدون أن سلطانه واسع، فتنهال عليه طلبات تسهيل الأمور وما أكثرها عند رجال الأعمال ومديرى البنوك مصحوبة بالعمولات التى ينال منها وينال سيده الملك.

وتقول الأوراق المتعلقة بهذه القضية إن كريم ثابت امتلك ٢٧٢٤ سهما قيمتها ١٧١٣٠ جنيها، وكان هذا يوم التحاقه بالقصر فى ٢٧/ ٥/ ١٩٤٦. وفى الفترة ما بين سنة ١٩٤٩ و٥/ ٧/ ١٩٥٢ أودع فى البنوك وحول لحسابه مبلغ ١٥٠٣٥٤ جنيه، ومن بين هذا المبلغ ٧٧,٠٠٠ جنيه قد تم إيداعه فى سنة ١٩٤٩ وحدها، أما فى سنة ١٩٥٠ فقد أودع ٣٥٣٤٠ جنيه. ومع أن مجموع المبالغ التى دفعت له من الشركات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٢ بلغت ١٤٠ ,٣٢ جنيها فقط، وكان مجموع ما يتقاضاه كمستشار صحفى ومستشار للإذاعة وكأحد أصحاب جريدة المقطم لا يتجاوز ٢٥٠٠ جنيه سنويا.

ويلغت المبالغ المحولة باسمه وباسم زوجته للخارج فى المدة (٥/ ٨/ ١٩٤٧ـ ٢/ ٦/ ١٩٥٢) ٢٢٤١٦ جنيها.

أما زوجته هيلانه سركيس المشهورة (بهيلين ثابت) فقد كانت لا تمتلك قبل أن يلتحق زوجها بالسراى شيئا ظاهرا، فأصبح لديها وقت خروج زوجها من الوزارة فى ٢٠/ ٧/ ١٩٥٢:

- ثلاث عمارات وفيلا بالإسكندرية ثمنها ٦١٥٠٠ جنيه اشتراهم لها (إلياس إندراوس) مستشار الخاصة الملكية.
- فيلا فى الزمالك باعتها إلى صديق العائلة الحميم وزميل البلاط (إلياس أندراوس).
- أسهم وسندات عددها ٤٦٥ وقيمتها ٦٠٧٠٠ جنيه.
- مجوهرات قيمتها ٢٥٠٠٠ـ ٢٨٠٠٠ جنيه.

وقد ثبت أنه لا الزوجة (هيلين سركيس) ولا الزوج (كريم ثابت) كانا يملكان شيئا حتى تاريخ التحاق الأخير بالقصر. ومن الثابت أن (كريم ثابت) كان يستجدى إعانة شهرية من الوزارات فى سنة ١٩٤٠، وأن هذه الثروة جاءت نتيجة العمل فى القصر لسبع سنوات، وأنها (الثروة) لم تظهر إلا بعد التحاق الزوجين بالقصر.

ومن أبلغ ما قيل فى محاكمة كريم ثابت أمام محكمة الثورة إن كل ما كشف من ثروة كريم ثابت كان ثمن مساهمته فى إفساد الملك وفى إفساد الحكم والحياة السياسية.

وقد حدد (حسين سرى باشا) أحد رؤساء الوزارات فى عهد الملك (كريم ثابت) و(بوللى) و(محمد حسن) بأنهم هم رجال السراى الذين كانوا يتدخلون فى أعمال الحكومة، وأنه استقال فى ٢ أبريل سنة ١٩٥٠ بسبب تدخل غير المسئولين فى الأعمال التى بينه وبين الحكومة.

وقد قال (حسين سرى) فى شهادته أمام محكمة الثورة، وكان الحديث عن قضية (التدخل) من جانب السراى فى شئون الحكومة عندما كان يشغل وظيفة رئيس الديوان الملكى:

«الشلة الهمج اللى كانوا عاوزين يكون الاتصال بينى وبين الحكومة بواسطتهم. وكنت بأقابل رئيس الحكومة فى ذلك الوقت وبييجى يقابلنى. وكل المسائل تمر بسهولة. الملك السابق كان يعتقد أن مجىء الوفد الحكم حيبقى صعب عليه وحتبقى تحصل مشادات بينه وبين رجاله. فطلب منى أن أكون رئيس ديوان وقال لى (أنت السبب لأنك فى الانتخابات (يقصد انتخابات سنة ١٩٥٠) اللى عملتها لما كنت رئيس حكومة رجعت الأغلبية الوفدية. ودول حييجوا يعاكسونى. فانا عاوزك تيجى رئيس ديوان علشان تتقبل الصدمات.

فقعد معايا مرة وشرطت عليه كل الشروط الممكنة وهى أنى لكى أؤدى واجبى كويس مش عاوز حد غيرى يتدخل فى عملى. واستمر الحال فى الشهر الأول على أحسن ما يكون. وبعد كده كانت الأمور استفحلت بين الحكومة والملك السابق. فشعرت بأن كل واحد فى السراى غير مسئول يتحرك ويروح رأسا للمصالح المختلفة ويتصل بالوزراء عن غير طريقى. وأصبحت وظيفتى غريبة شوية. والشروط اللى اشترطتها مع الملك السابق ما كنتش متنفذة، فلما وجدت الحال مش سليم طلبت منه مرارا أن يبعد هؤلاء، فسمعت وعرفت فعلا أن شوية من السراية غير مسئولين مثلا يروحوا يتدخلوا فى أعمال الحكم، وفى أعمال الوزارات، فطلبت وكررت طلبى إما أن يوقف هذا وإما أن أستقيل، فوجدت أن مافيش فايدة فاستقلت».

أما (حافظ عفيفى باشا) رئيس ديوان الملك فقد كان أكثر وضوحا فى كشف دور (كريم ثابت) فى مسألة التدخل فى أعمال الحكومة فقال:

«أيوه كنت باسمع إنه (يقصد كريم ثابت) كان بيستفيد من علاقته بالملك فيقنعه أن يعمل هذا أو ذاك»، «اللى أعرفه أن كريم ثابت ما كانش بيقابل الملك فى الأوقات العادية اللى فيها شغل فى الديوان وإنما كان بيقابله بعد الظهر، يقابله بالليل خارج السراى. وكان باين من أثر هذه المقابلات أنه بيأثر على الملك».

وعن العمولات والوساطات فقد شهد (حافظ عفيفى باشا) رئيس الديوان الملكى أن رئيس الشركة العالمية لقناة السويس البحرية أبلغه فى سنة ١٩٤٩ أن الملك كان يضغط بشدة لتعيين كريم ثابت عضوا فى مجلس الإدارة، وأنه رفض هذا

المطلب لأن كريم ثابت كان قد عرض على رئيس الشركة استعداده لمعاونة الشركة فى حل إحدى مشاكلها كلها مع الحكومة (إذا أعطيناه مكافأة على هذا العمل).

وقد رفض رئيس الشركة هذا الطلب مبررا رفضه بقوله «لأنى عمرى ما حليت مشاكلى فى أى مكان بإعطاء أجر لوسيط». وفى سنة ١٩٥٠ أعيد الضغط على مدير الشركة لتعيين (كريم ثابت) مندوبا للحكومة فى مجلس إدارة الشركة، ولكنه لم يعين، وعين بدلا منه (إلياس أندراوس). وقد قال (حافظ عفيفى) إن طلب ترشيح (كريم ثابت) فى هذا المنصب كان بطلب الحكومة تحت ضغط السراى. وقد قدر (ممدوح رياض) أحد الوزراء السابقين والشاهد أمام محكمة الثورة أن مبلغ العمولة التى طلبها (كريم ثابت) من شركة قناة السويس كان يتراوح ما بين ٤٠٠٠ ١٠٠٠٠ جنيه نظير الوساطة لحل الخلاف بين الشركة والحكومة لصالح الشركة.

لقد كان (كريم ثابت) رجل الملك الأثير ومستشاره الصحفى فى الفترة ١٩٤٦ـ أكتوبر ١٩٥٠، ثم سعى لدى رؤساء الوزارات لتعيينه وزيرا حتى عين فى وزارة (حسين سرى ٢ يوليو ـ ٢٠ يوليو ١٩٥٢). كانت كل هذه التصرفات من جانب (كريم ثابت) معروفة للكافة وعلى رأسهم الملك، لكنه كان يكافئه كل يوم ويلتقى به كل ليلة فى (الأوبرج) و(نادى السيارات). كان معروفا تدخله فى أعمال الوزارات وتقاضيه للعمولات، وقيامه بأعمال الوساطة، وتضخم ثروته. كل هذا والملك مغمض العينين عما يفعل مخدومه ولا يسائله.

كانت مصروفات الملك تتزايد فى الأربعينيات من القرن العشرين، بينما كان أثرياء الحرب حوله يجمعون الثروات نتيجة أعمالهم فى المقاولات والتوريدات للقوات البريطانية وتجارة السوق السوداء والتهريب.

عرف (فاروق) بأمر هؤلاء عندما كانوا يتقدمون للقصر طالبين الإنعام عليهم بألقاب البكوية والباشوية حتى يجمعوا بين السلطة والثراء، وكانوا على استعداد دائما لدفع الثمن وفق أى توجيه ملكى.

توافق ما فات مع جهد حثيث (للخاصة الملكية) فى ضم مساحات هائلة من أراضى الأوقاف الأهلية إلى الأوقاف الملكية فى الأربعينيات من القرن العشرين. فى ذلك الوقت ظهر (إلياس أندراوس) وقد قدمنا سيرته الذاتية فى (الفصل

الرابع)، ليكون ثنائيا مع (كريم ثابت) داخل القصر استحوذا بمقتضاه على مزايا كثيرة وأموال طائلة، ودخلا فى صفقات مالية تبادلا فيها المنافع .

كان (إلياس أندراوس) قد عين مستشارا اقتصاديا للخاصة الملكية فى أكتوبر ١٩٥١، وكان اختصاصه الحقيقى هو توفير أكبر قدر من السيولة النقدية للملك ولو عن طريق المضاربة فى بورصة القطن، وهو تعبير يحمل أكثر من معنى. لكن أندراوس وعهده فى القصر كان ذا دلالة هامة فى تاريخ مصر السياسى. فقد تدخل فى السياسة وفى العلاقات بين القصر والحكومة. وقد أشارت الوثائق البريطانية كثيرا إلى دوره فى العلاقات المصرية البريطانية، وفى التحدث باسم الملك .

تداخلت اختصاصات (أندراوس) و(كريم ثابت) خلال فترة وجودهما فى البلاط بما يخدم مصالحهما الشخصية فى الإثراء واستغلال النفوذ، وأصبح البلاط الملكى يعمل وفق إرادتهما فقد كانا هما الشخصيتان الملازمتان للملك فى المساء عندما كان يرتاد (الأوبرج، ونادى السيارات).

وقد نجا (أندراوس) من المحاسبة بعد قيام الثورة لوفاته فى سنة ١٩٥٣، وبذلك انطوت صفحته .

يلاحظ أن البلاط الملكى بعد وفاة (حسنين) قد انتقل نقلة نوعية فى أكثر من مجال. فقد غشاه أشخاص غرباء عنه وعن مدرسته. فنحن نعلم أن البلاط الملكى كان امتدادا للسلك الدبلوماسى المصرى، وكانت وزارات الخارجية والداخلية والعدل هى وزارات (الإمداد بالعناصر البشرية) للبلاط .

لكن عام ١٩٤٦ وما بعده شهد تغلغل عناصر بعيدة كل البعد عن هذا الفصيل. فهذا (كريم ثابت) اللبنانى، العامل بالصحافة، صاحب المواهب الخاصة، وذاك إلياس أندراوس الموظف بحكومة السودان ورجل الأعمال .

كان (ثابت وأندراوس) عضوين غريبين وأجنبيين عن البلاط الملكى تماما .

نقلة نوعية أخرى فى مجال رصد تغيرات البلاط، هى شكل الانحراف. فعندما رصدنا (المسكوت عنه) فى البلاط الملكى كان اللافت للنظر هو أن أغلب التصرفات السيئة من جانب رجال البلاط كانت تتصل بالسياسة، معاندة الوفد، إقالة

الوزارات. لكن ما كان يمارسه البلاط الملكى فى الأربعينيات وبعد وفاة (أحمد حسنين) ودخول (كريم ثابت وإلياس أندراوس) كان فسادا يختلف تماما عما قبله.

وقد كشفت الكتابات التى كتبت عن وزارة (نجيب الهلالى باشا ١ مارس ١٩٥٢ـ ٢ يوليه ١٩٥٢) وخطته للتطهير، أنه أرسل خطابا سريا يطلب فيه من السماسرة أن يبلغوا عن جميع عمليات المضاربة التى قام بها (إلياس أندراوس) فى القطن. وفى مواجهة ذلك شرعت الحاشية فى حملة واسعة ضد التطهير. وتلقى فاروق تقارير ومذكرات من رجال الحاشية بأن التطهير سيؤدى إلى نشر الشيوعية، لأن المقصود به رجال الحاشية ثم الملك نفسه. وقد نجح إلياس أندراوس فى إيهام الملك بأن المقصود بالتطهير الملك نفسه وأن الحكومة تبحث سرا وراء عمليات مضاربة لفاروق تحت أسماء مستعارة.

لا يعلم الكثير عن سيرة (أدمون جهلان)، لكن اسمه يشير إلى احتمال أن يكون من لبنان أو سوريا شأنه شأن كريم ثابت وإلياس أندراوس.

غير أن القدر المتيسر من المعلومات يفيد أنه كان من التجار متعهدى التوريدات للخاصة الملكية.

ظهر اسم (أدمون جهلان) فى الخمسينيات المبكرة من القرن العشرين عندما ظهرت قضية (الأسلحة الفاسدة). وكان عدد من السماسرة وضباط الجيش والمقاولين قد اتهموا فى هذه القضية بتوريد أسلحة ومهمات عسكرية للجيش المصرى أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ما ترتب عليه هزيمة الجيش المصرى فى هذه الحرب.

وبصرف النظر عما انتهت إليه القضية فقد كان (جهلان) أحد الشخصيات التى نسب إليها الاشتراك فى عمليات سمسرة فيها.

وتفيد المعلومات المتاحة أن (أدمون جهلان) كان ضمن حاشية الملك فاروق أثناء سياحته الشهيرة بأوروبا فى صيف سنة ١٩٥٠. ولا يعلم على وجه التحديد التكليف الذى كان مكلفا به ضمن الحاشية ولا طبيعة عمله فى البلاط فى ذلك الوقت.

عندما ظهرت قضية الأسلحة الفاسدة فى يونيه سنة ١٩٥٠ بعد حملة الصحفى

الشهير (إحسان عبد القدوس) فى مجلة (روز اليوسف)، وذيوع الأنباء عن أدوار لبعض رجال البلاط فيها، كان (أدمون جهلان) على رأس من اتجهت أصابع الاتهام إليهم. وتعد قصة القبض عليه وتفتيشه إحدى فضائح البلاط فى ذلك الوقت. فقد كان فى الخارج ضمن حاشية الملك فى سياحته الأوروبية فى يونيه سنة ١٩٥٠، وطلبت النيابة العامة حضوره إلى مصر لتفتيش خزائنه التى تبين أنها داخل القصر الملكى ضمن جناح الخاصة الملكية. عاد (أدمون جهلان) بعد موافقة الملك على مثوله أمام النيابة فى صحبة (الأميرالاى أحمد كامل) قائد بوليس القصور الملكية. وفى مطار القاهرة وأثناء التباحث بين رجال القصر ووكلاء النيابة وانشغال الجميع ببعض الأمور الإدارية غافلهم (جهلان) وهرب إلى قصر عابدين حيث احتمى بمكتب الشئون الخصوصية فى الدور الأرضى من القصر.

ما يعنينا هو أن النيابة العامة وصلت فى خمسينيات القرن العشرين إلى أبواب القصر الملكى، وهو مؤشر إن دل فإنما يدل على أن البلاط كان ينحدر إلى درك سحيق بفضل الشخصيات التى التحقت به فى عهده الأخير.

على سطح الأحداث فى أربعينيات القرن العشرين ظهرت أسماء لشخصيات تعمل فى وظائف متدنية فى القصر الملكى، لكنها فى ظل الجو الذى شرحته الصفحات السابقة استطاعت أن تفرض نفسها على الحياة العامة فى مصر وعلى الحياة السياسية أيضًا.

من هؤلاء أنطونيو بوللى «Polli» الإيطالى مدير الشئون الخصوصية، وكفاتسى مدرب الكلاب، وجارو الحلاق، وبيترو الحدائقى، ومحمد حسن خادم الملك الخاص، وعزيز الشماشرجى، والأميرالاى محمد حلمى حسين السائق الخاص للملك. وقد ظهرت كل هذه الأسماء بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وراجت القصص المثيرة عن أدوار لهذه الشخصيات تراوحت بين (القوادة) و(السمسرة) و(التدخل فى الشئون السياسية باسم الملك).

وقد ذكر أحد الكتاب الذين تناولوا تاريخ الملكية فى مصر أن رجال الحاشية أبلغوا (فاروقًا) فى الخمسينيات المبكرة أن سمسارا اسمه (محرز) كان قد توفى، وأن حكومة الهلالى وضعت أختاما بالشمع الأحمر على خزانته، وأن فى هذه

الخزينة أوراقا خطيرة تثبت أن (كفاتس) مدرب كلاب الملك قبض مبلغا فى عملية من عمليات القطن باسم الملك السابق.

ونحن لا نملك أدلة ثبوتية على ضلوع هؤلاء فيما نسب إليهم، لكن ما أشيع عنهم بعد الثورة هو الذى أثار الغبار حولهم.

ومن أكثر هذه القصص ذيوعا دور طائفة الخدم والشماشرجية (مسئولى الملابس الملكية) الذين استفحل أمرهم داخل البلاط. وتقول الكتابات التى أصدرها بعض من كانوا قريبين من الملك (فاروق) إن هؤلاء الخدم بلغوا فى عهده قدرا كبيرا من النفوذ وأصبحوا يشكلون قوة لا أقول سياسية، ولكنها كانت مؤثرة فى اتخاذ القرار. وفى هذا الإطار فإن أقوال المعاصرين شهدت بأن هؤلاء (الشماشرجية) كانوا يستطيعون الوصول إلى الملك فى كل الأوقات، فى الوقت الذى كان سكرتير الملك الخاص ورئيس الديوان لا يستطيعان مقابلته لأيام بل ولأسابيع. وقد أحاط هؤلاء بالملك إحاطة السوار بالمعصم، وأصبحت تأشيراتهم على أوراق الدولة التى تعرض على الملك هى (السياسة)، إذ كان الملك فى ظل هذا الجو يكتفى بالتأشير على الأوراق بعلامة (✔) إذا وافق على ما جاء بها، وعلامة (×) إذا رفض، ويترك باقى التفصيلات للشماشرجية الذى يصوغون القرارات الملكية فى صورة سطور قليلة مقتضبة، لكنها تعطى المسئولين بيانا بالرغبة الملكية. من هنا فإن مصطلح (دولة الأغوات) أصبح من المصطلحات السائدة فى ذلك الوقت وصفا للقصر والحاشية.

ونحن لا نصف ما كان يحدث من تحول فى البلاط الملكى، لكننا نحاول تفسير هذا التغير الذى أصاب مؤسسة من أهم مؤسسات الحكم فى مصر.

ولقد حاول (كريم ثابت) أقرب رجال الملك أن يفسر (دولة الشماشرجية) هذه فلم يستطع، وكل ما استطاع قوله فى هذا المقام إن علاقة الملك برجال البلاط كانت عن طريق الشماشرجية والمذكرات الرسمية، وأن الملك لم يكن يقابل رجاله مكتفيا بالتأشيرات التى كان يسطرها هؤلاء الشماشرجية.

وهكذا فإنه بمضى الوقت أصبح (الشماشرجية) يقومون بدور السكرتارية الخاصة للملك مسقطين دور باقى موظفى البلاط.

ويعترف كريم ثابت فى مذكراته أن هذا الذى آل إليه حال أقرب الناس إلى الملك، صار حال سائر كبار رجال القصر ورجال الحكومة. وهكذا فإن الذين يشرفون على ملابس الملك ويعتنون بها ويساعدونه على ارتدائها أصبحوا هم البلاط، وأصبح رجال البلاط الحقيقيون واجهة، وأصبح الشماشرجية هم رسل الملك إلى هيئة الحكومة.

لقد كان البلاط الملكى يقترب من نهايته غير السعيدة، وأصبح تطهير القصر من الحاشية الملكية مطلبا سياسيا رئيسا فى مصر فى عهد الملك فاروق.

ولم يكن هذا كله على غير أساس، فقد كانت الألسن تلوك فى سمعة القصر ورجال البلاط منذ زمن يصل إلى النصف الثانى من الأربعينيات. وسارت فى شوارع القاهرة مظاهرات جريئة تندد بالملك ورجاله وتربط بينه وبين الخمر والنساء.

وكانت الصحافة الغربية تنشر فضائح الملك فى أوروبا كعناوين رئيسية فى صفحاتها، الأمر الذى كان يضطر مكاتب المراقبة والنشر إلى التدخل لمنع وصول هذه الأمور إلى مصر. لكن المصريين كانوا يعرفون كل شىء.

لقد كانت تصرفات البلاط الملكى فى مصر منذ عقود بعيدة، بعيدة عن السواء فى بعض الأحيان، لكن هذا كان فى وقت الأزمات، أو عندما كان الجالس على العرش يخشى على كرسيه. لكن هذه التصرفات فى عهد فاروق بلغت من الشدة والفجور ما جعلها مادة يتندر بها الناس.

وجاءت دوائر الشائعات لتضخم من هذه الأنباء الملكية حتى أصبح القصر وبلاطه هو حديث الساعة. لذلك لم يكن غريبا أن يكون حديث الساعة فى الخمسينيات المبكرة من القرن العشرين هو (التغيير).

الفصل العاشر

حرب فلسطين والبلاط الملكى

كان قرار مصر أو الملك فاروق ـ إن شئنا الدقة ـ بدخول الحرب فى فلسطين فى سنة ١٩٤٨ ، نوعًا من استبعاد عار التخلى عن الالتزام الذى أخذته الجامعة العربية على عاتقها فى سبتمبر ١٩٤٧ بإنقاذ الفلسطينيين من المذابح الإسرائيلية . كان (فاروق) قد أخذ قرار الجامعة العربية بالتدخل على محمل الجد، ولم يكن يعرف أن هناك ثمة اتفاقات سرية قد جرت من وراء ظهره بين الإسرائيليين وبعض القوى العربية المشاركة فى الحرب .

كانت حرب فلسطين عند فاروق هى أول اختبار لفعالية الجامعة العربية التى ساهم بنصيب كبير فى إقامتها فى إطار سياسته العربية .

وكان الجيش المصرى فى ذلك الوقت قد حصل على كمية لا بأس بها من التدريب والتنظيم والروح المعنوية المرتفعة . لكن مشكلة الجيش كانت فى نقص مخزونات الإمدادات والتموين التى لم تكن تكفى إلا لثلاثة أيام من القتال الحقيقى .

ولقد كانت هناك شهور تبلغ التسعة للإعداد للحرب ، لكن القيادة العليا للجيش، وأقصد بها (الفريق محمد حيدر) ياور الملك والقائد العام للقوات المسلحة لم تبذل أى جهود ولم يفعل (حيدر) وضباطه غير الأكفاء شيئا للاستعداد للحرب ، وهو أمر لم يكن فاروق يتحمل مسؤوليته .

وقد كشفت تقارير أوروبية فيما بعد عن ضعف كفاءة العاملين المصريين فى

مجال الاستعداد العسكرى. ففى عصر كانت الحرب قد بدأت تجرى بالفرق المدرعة، وتكتيكاتها هى حرب التحرك والالتفاف والتطويق، كان (حيدر) ورجاله لا يزالون يعيشون أساليب القرن التاسع عشر التى كانت تستخدم فيها فرق المشاة المزودة بنادقها (بالسونكى). وفى فلسطين كانت المستوطنات اليهودية تحصد هذه الفرق بالمدافع الرشاشة، وبالأساليب الحديثة فى الحرب.

وكنا قد قلنا فى موضع سابق من هذا الكتاب إن (حيدر) نفسه كان قد هجر التخطيط العسكرى منذ أوائل القرن العشرين فى أعقاب تخرجه من المدرسة الحربية فى العقد الأول من القرن العشرين، عندما انخرط فى قوات الشرطة وأصبح من كبار رجالها، ثم حاز رضا الملك، وأصبح من رجال حاشيته المقربين.

وفى هذا الإطار فقد ترك (حيدر) مسألة إمداد الجيش الذى يقوده بالمعدات والذخائر لمجموعة من السماسرة والهواة ومحترفى الربح الحرام، فكانت النتيجة هى حصول الجيش على أسلحة غير صالحة للاستخدام وخطرة، وظهرت قضية الأسلحة الفاسدة الشهيرة، ولم يسلم الملك من الإدانة بصورة غير مباشرة وتعرض قصره للتفتيش من جانب جهات التحقيق فى عمل مهين غير مسبوق.

وفى العمليات نفسها، فإن التبديد غير الحكيم للذخيرة القليلة ضد أهداف غير هامة أدى إلى نفاذ الذخيرة من القوات المصرية فى وقت مبكر، الأمر الذى أدى تغير الاتزان التكتيكى لصالح اليهود، ومحاولة السلطات المصرية الحصول على الذخائر دون تدقيق وبأى ثمن.

وبينما انتهت الحرب بقيام وعى جاد لدى (فاروق) بمواطن ضعف جيشه، واتجاهه إلى إصلاح قواته وإعادة بنائها، فإن (حيدر) المتسبب فى الهزيمة انشغل بعد الحرب فى تقوية مركزه فى الجيش والقصر واستبعاد الشخصيات التى يخشى منها على نفوذه، أولئك الذين يمكن أن يصلوا إلى الملك وعرض انتقاداتهم له عليه. وكان أهم ما انشغل به بعد الحرب هو تغطية نشطة لإحباط كل المحاولات التى بذلت لتحليل أسباب الهزيمة، وإلقاء اللوم كله على أهل السياسة.

كان فاروق يدرك بوضوح أن رجله (محمد حيدر) مسئول إلى حد كبير عن الهزيمة، وكان يدرك أن عصبة (حيدر) من لواءات الجيش المتبجحين يجب أن

تذهب. وكان يرى من الضرورى وضع برنامج سرى وجدول زمنى للإصلاح، على أن يبقى (حيدر) ورجاله فى الظلام حيال هذا البرنامج. لكن المشكلة كانت هى حقيقة أن (إسماعيل شرين) زوج شقيقة الملك (فوزية) كان ابن شقيقة (حيدر)، وكان (شيرين) أحد العوامل العاملة على كسب التأييد لخاله داخل البلاط.

كانت الخطة التى لدى الملك هى التداول لإحضار جنرال ألمانى (أرتور شميت) ممن عملوا مع (رومل) فى (الفيلق الأفريقى) الذى كان يقاتل فى الصحراء الغربية أيام (العلمين)، من ألمانيا إلى مصر سرا للعمل كروح موجهة فى إنشاء جيش مصرى جديد. وكان (عبد الرحمن عزام) الأمين العام للجامعة العربية هو المخطط مع آخرين لهذه الخطة السرية.

كان عبد الرحمن عزام قد قدم تقريرا للملك فى سنة ١٩٤٩ بعد الهزيمة قال فيه ضمن أشياء أخرى:

«علينا أن نشترك جميعا فى اللوم لإساءة تقدير قوة اليهود، والثقة الزائدة فى قوة جيوشنا النظامية، فهى مكونة من جنود محترفين وضباط متفرغين، وكان ينبغى أن نتمكن بسهولة من تحطيم جيش المستوطنين الإسرائيليين. ولكننا كنا مخطئين، فالإسرائيليون كانوا مستعدين وقاتلوا جيدا، وقد كرسوا أنفسهم تماما لنضالهم. أما بالنسبة للجيوش العربية، فإن المصريين وحدهم يمكن القول بأنهم قاتلوا فعلا. أما الأردنيون فقد تركوا ميدان المعركة دون إنذار وتركوا فراغا على جناحنا الأيمن استغله اليهود الذين نجحوا فى حصارنا بالفالوجة.

وفيما يتعلق بالقوات المسلحة، فسوف يكون من الضرورى إجراء عملية إعادة بناء كبرى، ويجب أن يكون الهدف جيشا حديثا تماما على أحدث نظام يضم مليون رجل. ويجب أن ينظم ويدرب وفقا لأحدث تجارب الحرب....»

كان هذا كله يتطلب الاتصال بضباط ألمان من الدرجة الأولى يستطيعون تصميم وتدريب فرق جديدة بالجيش على أعلى مستوى من الكفاءة. وكان هذا المطلب المعروض من عزام وآخرين يلقى كل القبول من الملك. لكن (عزام) كان يرى أن السرية الملطقة ضرورة حتمية لنجاح المشروع. ووقع الاختيار لهذه المهمة على الجنرال (أرتور شميت) الضابط الألمانى السابق.

كان صلب خطة التطوير عند الجنرال (شميت) هى التشكيل المتكامل الذى توجد فيه المدرعات والمدفعية وقوات الهجوم من المشاة على مستوى (الكتيبة)، بحيث يكون المستهدف هو تشكيل مختلط من القوات. بكلمات أخرى، كان المطلوب هو تنظيم الجيش على غرار ما يسمى الآن (بالمشاة الميكانيكية) أى القوات المحمولة المعززة بجميع الأسلحة اللازمة من مدفعية وطيران وهندسة . . . إلخ.

وكان (حيدر) رجل الملك، يفكر فى إنشاء فرق منفصلة للدبابات والمشاة والمدفعية، وهى فكرة رأى الجنرال شميت فيها عندما عرضت عليه أنها عبث غير معقول وتوحى بجهل بظروف القتال وتسبب عرقلة وضعف الهجوم.

فى لقاء الملك مع الجنرال شميت فى يوليه سنة ١٩٤٩ طلب الأخير دراسة الجيش المصرى والاطلاع على تقارير (الأركان) العامة، ونقد حرب سنة ١٩٤٨ (حرب فلسطين الجولة الأولى).

غير أن أكبر مشكلة كانت ستبرز عند التنفيذ هى (حيدر) نفسه. ذلك أنه لما كان هو المسئول عن هزيمة ١٩٤٨، فقد كان من غير المتوقع أن يتعاون مع ضابط أجنبى. لكن الملك ذلل المشكلة وأبدى استعداده بإبعاد (حيدر).

ويبدو وفق ما أثبتته الحوادث بعد ذلك أن الملك لم يكن يملك القدرة على تنفيذ ما وعد به. إذ إنه بعد شهور عديدة من التردد التى بدا خلالها أن الملك يفتقر إلى الحسم، طلب من (شميت) العمل مع (حيدر). وكان هذا يعنى رفع نطاق السرية المفروض على وجود الجنرال الألمانى، بإبلاغ حيدر عن وجوده.

لقد هز كشف الأمر (حيدر) هزة عنيفة، كما أن طلب دراسة أسباب هزيمة ١٩٤٨ قد أزعجه بصورة أشد. وبدأ الرجل الذى كان منشغلا فى ذلك الوقت بحملة لإلقاء مسئولية الفشل فى الحرب على عاتق الملك، بدأ يسيس المسألة ويقول إن إحضار (شميت) كان مؤامرة من (عزام) للدس ضده. وبدأت حملة تشويه ضارية أيدها أعداء فاروق، وشاركت فيها الصحافة التى كان لحيدر بعض الاتصالات برجالها.

تقدمت تقارير إلى الملك فى ذلك الوقت (١٩٤٩ــ ١٩٥١) بأن بقاء حيدر كقائد

عام للقوات المسلحة لن يمكن معه توقع أى إصلاح جدى فى الجيش. وقال الملك للذين قدموا له التقارير إن على (شميت) أن يصبر فسوف تتم إقالة الرجل قريبا، لكن هذا لم يحدث، بل إن الملك دخل فى مواجهة سياسية مع حكومة الوفد (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) حول مسألة تعيين (حيدر) وزيرا للحربية فى الحكومة بالمخالفة لسياسة الوفد فى أن يكون كل وزراء الحكومات الوفدية وفديين، وأذكر القارئ هنا بقضية ابتداع وظيفة القائد العام للقوات المسلحة وإسنادها إلى (حيدر) كحل لتسوية النزاع الوفدى الملكى فى ذلك الوقت.

ولتضييع الوقت وضعت خطة عمل يتم بمقتضاها أخذ الجنرال الألمانى فى رحلات عسكرية لمسح حدود مصر الغربية مع ليبيا ومسح الحدود السورية الإسرائيلية فى أبريل سنة ١٩٥٠.

وفشلت كل الوسائل المبذولة لحصول الجنرال الألمانى على تقرير هيئة أركان الحرب المصرية عن حرب فلسطين، فقد كان حيدر أكثر اهتماما بعملية تغطية لمنع أى تحليل انتقادى لقدراته الخاصة أو قدرات ضباطه.

كان شميت يريد دراسة وتقييم استراتيجية هيئة الأركان المصرية فيما يتعلق بحرب فلسطين. طرق إرسال الأوامر ـ الأوامر ذاتها ـ الطريقة التى كان الضباط على كل المستويات يفسرون بها تلك الأوامر ـ درجة المبادرة الشخصية. كان يرى أن الإجابة على هذه الأسئلة أكثر أهمية من الحصول على الأسلحة.

وهكذا فإن الفجوة بين (حيدر) و(شميت) بقيت هائلة. كانت هناك عصبة من رجال البلاط يتزعمها (حيدر) تعرقل جهود فاروق.

فى النهاية اقترح الملك على (حيدر) أن يلتقى (شميت). وبعد إلحاح وافق (حيدر) على لقاء الرجل. وتلقى الجنرال الألمانى مقابلة فظة من (حيدر) الذى كان يجلس وراء مكتبه فى ثكنات قصر النيل التى يقع فيها فندق (هيلتون النيل الآن).

كانت رغبات شميت يجرى تنفيذها بأسوأ قدر من الكياسة وأقل قدر من المجاملة. فقد جهز له مكتب فى إحدى البواخر النيلية الراسية عند قصر النيل، وكانت من بقايا حملة (الجنرال ولسلى) لإنقاذ (الجنرال غوردون) فى سنة ١٨٨٥.

وفى الأيام التالية دارت عدة إجراءات (لتطفيش) الجنرال، وهى نماذج تقليدية لدسائس القصور. فقد وجهت إلى الرجل اتهامات بإهانة الجيش المصرى، وطلب من الذين أحضروا الجنرال أن يبعث ببيان بمؤهلاته والمناصب التى تولاها، ودارت أحاديث عن أنه (الجنرال) هو مجرد (ضابط إمدادات) وليست لديه خبرات الجنرال المقاتل.

كان ابن أخت حيدر (القائمقام إسماعيل شيرين) هو الذى يقود هذه الحملة ضد (شميت) لحمله على ترك مهمته والعودة إلى ألمانيا كرغبة ياور الملك ورجله القوى (حيدر) الذى بدا واضحا أن الملك لا يقدر على شكمه.

عندما وصلت هذه المعلومات للجنرال (شميت) فى يوليو ١٩٥٠ قدم رسالة استقالة إلى الملك، لكن الملك وعبد الرحمن عزام نصحاه بالصبر على أساس أن النية تتجه إلى إقالة (حيدر).

لكن ما حدث بعد ذلك كان أكبر من الصبر والاحتمال عند الجنرال الألمانى. فبعد صبر عام كامل وفى يوليو ١٩٥١، وفى لقاء مع وزير الحربية الوفدى (مصطفى نصرت) تبين أن (حيدر) كان قد أجرى اتصالا بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية دون علم الملك، لطلب جنرال ألمانى آخر هو الجنرال (فارمباخر) الذى كان الأمريكيون قد أسروه أثناء الحرب الثانية عندما كان يقود ميناء (برست) الفرنسى. وكان دور (فارمباخر) هو تزويد عصبة حيدر ببديل لشميت، حتى يمكنهم مواجهة الملك بهذا البديل كشخص أكثر ملاءمة.

لكن أخطر ما فى الأمر كان يتمثل فى أن اتصال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بأمر تفكير مصر فى تجديد جيشها، يعنى أن الإسرائيليين أصبحوا فى الصورة، وأن كل ترتيبات الأمن التى كانت قد رتبت قد أصبحت مكشوفة، وأن سر الخبير الألمانى قد أصبح معروفا للعدو الإسرائيلى.

وقد قام (فارمباخر) بمهمته خير قيام، فتمت صفقة مع (الجنرال جيلهن) مع عميل لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية يدعى (بات إيتشلبرجر) المتعاون مع الموساد الإسرائيلى.

كشف هذه القضية مدير مكتب وزير الحربية الوفدى الذى استقبل الجنرال شميت صبيحة أحد أيام شهر يونيه سنة ١٩٥١ عندما كان يستعد لتقديم الضيف الألمانى للوزير الوفدى. إذ انتابته الحيرة وصرح بأن الجنرال المطلوب للوزير هو جنرال آخر غير الجنرال شميت.

وكان معنى ذلك أن (حيدر) كان قد أحضر جنرالا ألمانيا إلى مصر، وأبقاه فى البلاد ليستبدل به (شميت)، وكان ذلك من خلال المخابرات المركزية الأمريكية.

وكان لا بد لشميت ولمن أحضروه أن يتنازلوا عن خطة تحديث الجيش المصرى. وهكذا فإن الجنرال (أرتور شميت) حزم حقائبه وغادر مصر فى الخامس من يونيو سنة ١٩٥١.

وبرحيل الجنرال تبددت الآمال فى إحباط أى تمرد عسكرى، فقد كانت عملية التحديث هى القشة التى اعتمد عليها الملك لوأد أى خطط مضادة له داخل الجيش، وها هو ياوره ورجله القوى يدمر كل ما بناه.

أحضر الجنرال فارمباخر إلى مصر بواسطة (جيمس كريتشفيلد) أحد عملاء وكالة المخابرات المركزية فى ألمانيا، وكان هذا المطلب قد تم مع (الجنرال جيلهن) الرئيس السابق لمخابرات الجيش الألمانى، والذى كان قد عين منذ أوائل سنة ١٩٤٩ رئيسا لجهاز مخابرات حكومة ألمانيا الغربية، وكان يعمل بصورة وثيقة مع المخابرات المركزية الأمريكية.

وسيقوم (جيلهن) فيما بعد من خلال اتصالاته مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية بزرع الجاسوس الألمانى (فولفجانج لوتز) فى القاهرة سنة ١٩٦٧. ولمعلومات القارئ الكريم فقد قام (لوتز) هذا بإرسال شحنات من الخطابات المتفجرة للخبراء الألمان الذين كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد جلبهم للمساعدة فى صناعة الصواريخ فى ستينيات القرن العشرين، ما أدى إلى خروجهم من مصر بعد حدوث عدة إصابات فيهم.

إذا افترضنا أن المخابرات المركزية الأمريكية كانت فى الخمسينيات المبكرة من القرن العشرين قوة أجنبية لها اتصالاتها المعروفة بعدو كانت مصر فى حالة حرب

معه . فكيف تسنى للقائد العام للقوات المسلحة المصرية (الفريق محمد حيدر باشا ياور الملك ورجله القوى) أن يتعاون بهذه الصورة الوثيقة ضد ملكه وفى زمن الحرب مع قوة أجنبية لها اتصالاتها بإسرائيل ؟

لقد كانت خطة (فاروق) بعد هزيمة ١٩٤٨ هى إيجاد شكل جديد من الوحدة العربية تقوم على أساس قيام جيش قوى بمساعدة الخبراء الألمان . وكانت هذه الخطة كافية لإزعاج إسرائيل ومؤيديها الأمريكيين ، إذ إن النجاح ولو كان جزئيا لها كفيل بإحداث خلل خطير فى توازن القوى فى المنطقة ، وهو ما يؤثر فى بقاء إسرائيل .

ومرة أخرى أقترب من النقاط الساخنة فى الموضوع الذى أطرحه . لقد اعترف أحد رجال الأعمال اليهود المقيمين بالإسكندرية فى صيف سنة ١٩٥٠ ، وفى وقت يتزامن مع قرب وصول (مستر جيفرسون كافرى) السفير الأمريكى فى مصر فى الخمسينيات ، أقول إن هذا اليهودى اعترف لأحد قرناء الملك بأن أغلبية حاشية فاروق وقادة جيشه قد تم جس نبضهم بشأن قضية السلام بين مصر وإسرائيل ، وأنهم وافقوا جميعا على ضرورة إبرام صلح معها .

كان دور (حيدر) فى هذا كله يحوطه الغموض ، فقد كان يقوم بدور مزدوج على الملك فهو من ناحية يبدو مخلصا له ، فى حين أنه كان يتآمر لإفشال خططه من ناحية أخرى ، إلى جانب تحميله مسئولية الهزيمة .

ونحن لن نناقش دور (حيدر) فى التقليل من احتمالات التمرد فى الجيش رغم أنه كان معروفا أن هناك شعورا بعدم الراحة داخل الجيش بعد عودته مجروحا من فلسطين ، وكان (حيدر) يعرف جيدا نوايا الضباط الأحرار ، ومع ذلك فقد كان يهدئ من شكوك الملك .

على ضوء ما قدمته فإن الواجب إعادة قراءة أشياء كثيرة فى تاريخ مصر :

- ما قدمه مايلز كوبلاند «Miles Copland» فى كتابه الشهير (لعبة الأمم) عن صلات المخابرات المركزية الأمريكية بالقوى السياسية فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، وصلات هذه الإدارة بالجيش المصرى .

- التغاضى بعد الثورة عن محاسبة حيدر ورجاله عن هزيمة سنة ١٩٤٨ وعدم

المساس به. صحيح أنه كان قريبا لأحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، لكن ذلك التعتيم التام على محاسبته ـ وقد قامت الثورة وكانت الهزيمة أحد أسبابها ـ يحتاج إلى إعادة نظر لكشف غموض موقف الرجل من أمور كثيرة.

ـ سكوت الملك المريب على تصرفات ياوره المريبة، وخاصة اكتشاف اتصاله بجنرال ألمانى وإحضاره إلى مصر، والتعتيم على وجوده، واكتشاف دور المخابرات المركزية الأمريكية فى هذا الأمر.

ـ إحجام الملك عن عزل رجله الخائن بعد انكشاف دوره وتركه يمارس سياسته داخل القصر بمساعدة أتباعه، وهو (الملك) الذى كان يستطيع الإطاحة بأى حكومة حتى ولو كانت حكومة الوفد. فهل كان الملك يخشى أن ينقلب عليه حيدر ويطيح به؟

فى خطاب استقالته من الخدمة فى الجيش المصرى فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٠ كتب الجنرال (أرتور شميت) ما مفاده أن (حيدر) كان يشعر بأنه مصدر تهديد له منذ اللحظة التى طلب منه فيها إذنا لدراسة الحرب الفلسطينية، وأنه (حيدر) كان يخشى أن يشير (شميت) إلى أخطاء هذه الحرب وإلى العيوب التى كانت لا تزال موجودة فى تدريب وتنظيم الجيش، ما قد يضر بسلطانه عند الملك.

وذكر (شميت) فى خطابه أن (حيدر) منعه من محاولة دراسة الحملة الفلسطينية، وأنه (شميت) كان يرى أن الحرب ضد إسرائيل قد فقدت بسبب قيادة غير قادرة.

ورغم أن (شميت) كان قد حصل على إذن (فاروق) بدراسة الحملة الفلسطينية، فإن (حيدر) عرقل كل جهود الرجل للوصول إلى أوراق الحملة. لكنه فى خطاب استقالته قال إن على رأس الجيش «إدارة من الهواة، لم تتدرب أو تتأهل لمثل هذا المنصب الحافل بالمسئولية» وفوق هذا فإنه عقب فشل حرب فلسطين ضعفت الثقة فى الضباط والجنود بصفة عامة.

كان خطاب الاستقالة يقطر ألما لفشل التجربة الألمانية بسبب تآمر (حيدر) الذى فضل إفشال التجربة لكى يبقى هو على رأس الجيش، وقريبا من الملك، وهى تصرفات لا يمكن أن توصف إلا بالأنانية والغدر.

من المفترض أن خطاب استقالة (الجنرال شميت) قد وصل إلى (فاروق)، لكن الوثائق لا تتحدث عن رد فعل من جانب الملك برغم خطورة ما تضمنه الخطاب من اتهامات لقائد جيشه العام وياوره ومرافقه العسكرى.

لقد كان (محمد حيدر) شخصية سياسية تحيط بها الشكوك نجحت فى اختراق كل الأسوار إلى دائرة الملك وأصبح موضع ثقته حتى اللحظات الأخيرة. لكن ما تقدمه هذه السطور، وهى مأخوذة من مصدر قريب الصلة بالملك فاروق والبلاط الملكى، تجعل من المحتم إعادة دراسة هذه الشخصية فى إطار إعادة قراءة تاريخ مصر.

لقد كان (حيدر) أحد كبار رجال البلاط الملكى فى عهد فاروق، علاوة على كونه وزير الحربية منذ سنة ١٩٤٧، ثم القائد العام للجيش مع قدوم حكومة الوفد.

ولقد كان الدور الذى تقمصه طوال فترة عمله (كياور) فى الحاشية العسكرية يحتم عليه أن يكون مخلصا للملك وشديد الولاء له. وقد عرف عن الرجل طوال فترة حكم (فاروق) أنه رجل السراى القوى وعين الملك داخل الجيش، فلماذا حدث منه كل ذلك وما هى مبرراته؟ هل يقبل عقلا أن يتصل قائد جيش ورجل بلاط بهيئة مخابرات أجنبية معروفة علاقاتها بمخابرات عدو كانت الحرب رسميا لا تزال قائمة معه، ويطلب منها إمداده بخبير ليعيد تنظيم الجيش، بما يتضمنه ذلك من كشف لكل الخطط التى قام بها سيده وولى نعمته؟ وهل يقبل عقلا أن يقال إنه لم يكن يعرف ما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من انكشاف خطط بلاده العسكرية أمام العدو؟

وهل يبرر ذلك رغبته فى عدم كشف فشله فى الحرب؟

لكن الأكثر إثارة هو عدم تعرض هذا الرجل للمساءلة والعقاب سواء من الملك الذى خانه، أو من النظام الذى قام فى يوليو سنة ١٩٥٢. نعم لم يجسر أحد على مساءلة الرجل عن دوره فى الحرب وفى قضية تحديث الجيش بعد الحرب.

من الأمور المتعارف عليها أن القائد المهزوم يساءل بعد الحرب عن هزيمته وأسبابها، وفى اليابان ينهى القائد المهزوم حياته بيده. وفى بلاد أخرى يحاسب

المسئول بعد تشكيل لجنة تدرس الحرب ومراحلها ودور كل فرد فيها وصولا إلى حقيقة وأسباب الهزيمة . . ماعدا مصر التى تلعب العلاقات الشخصية فيها أدوارا حاسمة ومدمرة .

لقد تبنت مصر بعد قيام الثورة فكرا مفاده أن المسئولين عن فساد القصر هم حاشية الملك (كريم ثابت المستشار الصحفى للبلاط ووزير الدولة فيما بعد، وإلياس أندراوس المستشار الاقتصادى للخاصة الملكية)، وانهالت وسائل الإعلام عليهما لعنا وتقريعا ونهشا فى سيرتهما، وهما يستحقان ذلك وزيادة . . ولكن ألم يكن من العدل أيضًا أن يطال العقاب أولئك الذين تسببوا فى هزيمة ساحقة ماحقة كانت الأولى من نوعها فى تاريخ مصر المعاصر ؟

الخاتمـــة

يعود تكوين (البلاط) «Court» فى مصر إلى العقود الأولى من القرن التاسع عشر عندما بدأ محمد على (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) يؤسس دولته وتجربته الفريدة والجديدة فى حكم البلاد.

فى بدايات قيام مؤسسة البلاط ولعدم وجود تجارب سابقة لحكام مصر منذ عهد محمد على ومن تولوا بعده حتى محمد سعيد (١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) استمد القصر تجربته فى هذا الشأن من تجارب القصر فى الدولة العثمانية، فنقل عن (يلديز) «Yeldiz» و(طوبقابوسراى) «Topkapüsarai» نظم القصور وترتيب المناصب وأبهة العصور العثمانية بصورة تتواءم وأحوال مصر فى ذلك الوقت.

لكنه مع إيغال القرن التاسع عشر فى التطور، وتطور الحكام فى مصر علما وثقافة وانفتاحا على الغرب، بدأ البلاط الخديوى يستورد أنماطا من نظم القصور الغربية وخاصة الفرنسية. فشهدت قصور إسماعيل (١٨٦٣ـ ١٨٧٩) شيئا من حياة القصور الفرنسية والإيطالية، وظهرت حفلات (البالِلو) واستبدلت مقاعد السوفا والشيزلونج بالمتكآت والحشايا والكنب.

ومع هذا فإن البلاط فى مصر لم يستطع أن يكون له شخصية متميزة على مدى عمره الذى امتد حتى سنة ١٩٥٢، فجاء بلاطا مهجنا يمتزج فيه الطابع العثمانلى (بقلفاواته) و(أغواته) بالوصيفات والتشريفاتية.

لكن أهم ما حرص حكام مصر عليه فى بلاطهم هو جعله مقصورا على شخصيات اختيرت بعناية من (النخبة) التركية التى كونوها من عمليات الجلب المنظم للعناصر التركية والألبانية والجركسية والقوقازية، ورعاية أبناء الأسر التركية

واليونانية المقيمة فى مصر . من طبقة (الذوات) هذه اختار الحكام من أسرة محمد على أفراد بلاطهم بعناية بحيث أصبحت الخدمة فيه مقصورة على هذه النخبة التى انعزلت عن باقى فئات المجتمع المصرى، وبذلك أصبحت القصور كيانات من الذوات المحيطين بالحاكم يتلقون أوامره ونواهيه وينفذونها فى طاعة عمياء .

لكن القرن العشرين أتى بتطورات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية كان لا بد للبلاط الذى عاش سنوات القرن التاسع عشر أن يتوارى معها، وأن يحل محله بلاط من نوع خاص .

ومع تزايد تأثير الجينات الأتوقراطية ـ وأستعير هذا التعبير من يونان لبيب رزق ـ فى تركيبة الحكام الذين كانوا شرقيين تشربوا تقاليد من سبقوهم من الحكام من آبائهم وأجدادهم، ازدادت أتوقراطيتهم وجنحوا إلى تأكيد حكمهم الفردى بنتيجة مؤداها تزايد الصدامات بين الحكومات المستقلة وبين البلاط وعلى رأسه الحاكم . ساعد على ذلك اعتياد الشعب على هذا النوع من الممارسات الاستبدادية، فزادت الفجوة عمقا بين الحاكم والمحكوم .

مع التغيير الذى أصاب الحياة السياسية فى مصر، كان لا بد أن تتغير مواصفات عناصر البلاط، فتحول مع تولى (فؤاد) السلطة عن الاستعانة بالعسكريين إلى الاستعانة بأفراد السلك الدبلوماسى فى وزارة الخارجية، ورجال القانون من موظفى وزارتى العدل والداخلية . وبدا أثر التغيير الذى أصاب الحياة السياسية فى مصر يظهر فى البلاط فى شكل شخصيات متنفذة راحت تكيد للأحزاب المعارضة التى ظهرت فى القرن العشرين، وتسهم فى وضع السياسات التى يراها الحاكم، وتدبر المؤامرات لمعارضيه وتتربص بأعدائه، بحيث أصبح البلاط فى عهودهم أحد جحور الكيد والتآمر .

ظهرت على مسرح البلاط فى تلك الفترات شخصيات لم تنسها ذاكرة التاريخ، أمثال (حسن نشأت) و(زكى الإبراشى) الذين ساهما بقدر كبير فى تحويل مسار البلاط إلى مؤسسة سياسية متورطة فى النزاعات السياسية ومشاكل العمل السياسى .

ترك (فؤاد) لوريثه (فاروق) فى سنة ١٩٣٧ إرثا ثقيلا من النزاع السياسى

والأحقاد مع خصوم الأتوقراطية فى مصر وعلى رأسهم (الوفد). وتولى رجال من البلاط تدريب الملك الشاب أساليب العمل السياسى الداخلى التى لم تتجاوز الكيد للحكومات الوفدية والتخلص منها. فكان أن انغمس (فاروق) منذ بداية حياته، وبفضل توجيهات رائديه العتيدين (على ماهر وأحمد حسنين) فى ممارسة لعبة إقالة الوزارات والاستهتار بالدستور.

وكما يقول المفكر الكبير (أحمد كمال أبو المجد) (السلطة المطلقة مفسدة مطلقة)، فقد بدأ الفساد يطرق أبواب البلاط عندما نزع (فاروق) إلى السلطة المطلقة والانفراد بكل الأمور بما يعنى ذلك من تهميش دور باقى الجماعات السياسية. وعانت البلاد من صراع السلطة الذى أصبح هو لون الحياة السياسية فى البلاد.

فى الأربعينيات المبكرة (٤ فبراير ١٩٤٢) وقع حادث قصر عابدين الشهير، عندما حاصرت الدبابات البريطانية القصر، وأجبر (السير مايلز لامبسون) السفير البريطانى فى مصر، الملك الشاب فاروق على تعيين (مصطفى النحاس باشا) زعيم حزب الوفد رئيسا للوزراء مهددا إياه بخلعه من عرشه.

وتجمع آراء المحللين على أن الحادث كان نقطة تحول كبيرة فى حياة الملك، أثرت فى القصر وفى البلاط الملكى، وكانت نقطة فاصلة بين عهدين.

دخل البلاط الملكى بعد هذا الحادث فى منعطف العمل السرى، فشكل (الحرس الحديدى) من بعض رجاله ومن آخرين من محترفى الإجرام وهواته، بهدف تصفية كل من كانت له يد فى صناعة الحادث المهين الذى تعرض له الملك فى سنة ١٩٤٢.

وشهدت البلاد سلسلة من الحوادث أشيع أن للقصر دوراً فيها، وأن منفذيها هم أعضاء الحرس الحديدى الذى كان يقوده أحد شخصيات البلاط الملكى، وتلوث ذيل الملك فاروق بشائعات روجتها تقارير السفارات الأجنبية عن ضلوعه فى هذه الحوادث ومباركته لها على الأقل، أو محاولة التغطية على فاعليها.

وكما يقول المفكر الكبير (أحمد كمال أبو المجد): (السلطة المطلقة مفسدة مطلقة) فقد بدأ النصف الثانى من أربعينيات القرن العشرين يشهد تحولا كبيرا ونقلة نوعية فى نشاط البلاط. إذ غشاه عدد من الشوام المتمصرين الذين لم يتقوا الله فى

الوطن الذى وفر لهم العيش الرغيد، فانطلقوا مع التحاقهم بالبلاط (كمستشارين) فى إدخال أنواع جديدة من الفساد المالى والإدارى والسياسى لم يعرفها البلاط من قبل، وتحول البلاط إلى وكر للسماسرة وتجار المصالح والسياسة وتلوثت سمعة القصر فى تلك الفترة بصورة لم تشهدها أى مرحلة من مراحل حياة القصور فى مصر.

ولما كانت القاعدة تقول إن السمكة تفسد من رأسها، فإن فساد الملك امتد ليشمل جسم القصر السياسى (البلاط) وأصبحت سمعة القصر السيئة حديث القاصى والدانى.

وتوالت الفضائح المخزية، وارتبط اسم القصر ورجاله بقضايا توريد أسلحة فاسدة وخراب ذمم، وصفقات مالية مشبوهة، وبلغ الأمر ذروته باقتراب أجهزة التحقيق القضائى من أبواب القصر لتعقب الذين حامت حولهم شبهات التورط فى هذه المخازى.

وأصبح الإعلام يتحدث بصورة مباشرة وغير مباشرة عن شخصيات بعينها تلعب أدوارا غير مريحة فى القصر، وظهرت أسماء لشخصيات قامت بأدوار البطولة فى ما يجرى أمثال (كريم ثابت المستشار الصحفى للبلاط) و(إلياس أندراوس المستشار الاقتصادى للخاصة الملكية) و(أدمون جهلان مسئول التوريدات للقصر) و(أنطون بوللى مدير الشئون الخصوصية) و(كفاتش) مدرب الكلاب الملكية و(جارو الحلاق الملكى) وغيرهم ممن عرف الناس بأمر تورطهم فى أمور غير كريمة، كان للقصر دور فيها.

وانشغل البلاط الملكى بتوجيه من الملك بأمور التدخل فى العمل السياسى، مهملا دور الحكومات فى إدارة شئون البلاد، وتشكلت شلل وجماعات ضغط داخل القصر كل يعمل لحسابه.

وتكتمل أضلاع مثلث (مؤامرات القصور) فى نهايات العهد الملكى عندما يضع بعض رجال البلاط خططا لإفشال برامج الإصلاح بعد حرب فلسطين، ويصل الأمر بهم إلى حد الاتصال بأجهزة التخابر الأجنبية المعروف صلاتها القوية بالعدو الذى كانت الحرب معه لم تنته بعد.

إن مؤامرات القصور تتشكل من مثلث أضلاعه هى الأتوقراطية المستبدة، الانحراف، والتآمر. وفى هذا فإن القصر الملكى المصرى لم يخرج عن القاعدة.

وإذا كان البلاط الملكى المصرى قد بدأ عهده بمؤامرة (مذبحة القلعة مارس ١٨١١) التى نفذها (صالح آق قوش) وأعوانه من بلاط محمد على، فإن البلاط ختم تاريخه بمؤامرة قائد الجيش فى الخمسينيات المبكرة من القرن العشرين عندما نقل إلى عملاء العدو خطط إصلاح وتحديث الجيش بعد هزيمة فلسطين فى سنة ١٩٤٨.

فى كل أنظمة الحكم، يكون الأشخاص ذوو القرب المباشر من مراكز السلطة فى وضع يتيح لهم القيام بأدوار وممارسة نفوذ يتجاوز كثيرا أى منصب آخر. ولقد كان (نشأت) و(الإبراشى) و(حسنين) و(ثابت) و(أندراوس) و(بوللى) و(حيدر) من هذا الفصيل من الناس الذين اقتربوا كثيرا من الملك. وقد انطبقت عليهم القاعدة تماما. فقد قاموا بأدوار ومارسوا نفوذا تجاوز كثيرا ما لأى منصب آخر من النفوذ.

وهذا هو قدر البلاط، أى بلاط. فالقرب الشديد من صاحب السلطة فيه من الضرر قدر ما فيه من الفائدة، بل وربما كانت الأولى أكثر احتمالا. وقد يقع الضرر على رجال البلاط القريبين، كما قد يقع على رأس صاحب السلطة، وهنا تكون الكارثة.

وكان لا بد أن تنطبق النظرية العلمية المعروفة (لكل فعل رد فعل مساو له فى القوة، ومضاد له فى الاتجاه). ولقد جاء رد الفعل فى الخمسينيات فى شكل ثورة دمرت القصر والبلاط وأودت بالجميع إلى المستقر الذى يستحقونه . . . ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾ (ق: ٤٢) صدق الله العظيم.

مراجع يمكن استشارتها

- أمين باشا سامى (تقويم النيل) ثلاثة أجزاء - ستة مجلدات - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ٢٠٠٢ .
- أحمد شفيق باشا (مذكراتى فى نصف قرن) ثلاثة أجزاء - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٣٦ .
- إبراهيم عبد المسيح (دليل وادى النيل) لعامى ١٨٩١ و١٨٩٢- السنة الأولى .
- المصور سنة ١٩٣٧ بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٣٧ .
- آرثر جولد شميت (قاموس تراجم مصر الحديثة) ترجمة وتحقيق عبد الوهاب بكر - المجلس الأعلى للثقافة - المشروع القومى للترجمة القاهرة ٢٠٠٣ .
- محمد حسنين هيكل (ثورة يوليو . . خمسون عاما) سلسلة مقالات فى جريدة (السفير) لبنان يوليو ٢٠٠٢ .
- وزارة المالية (تقويم سنة ١٩٣٥) .
- جيمس ردحاوص الإنكليزى (توركجة انكليزجه لغت كتابى) القسطنطينية - ١٨٩١ .
- كريم ثابت (نهاية الملكية - عشر سنوات مع فاروق، ١٩٤٢ - ١٩٥٢) دار الشروق - ط ١ - القاهرة ٢٠٠٠ .
- إسماعيل سرهنك (حقائق الأخبار عن دول البحار) مركز تاريخ مصر المعاصر - دار الكتب المصرية ٢٠٠٧ .
- ميخائيل شاروبيم (الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث) - ج ٤ - مركز تاريخ مصر المعاصر - دار الكتب المصرية ٢٠٠٣ .

ـ محمد رفعت الإمام (الأرمن فى مصر) القرن التاسع عشر ـ دار نوبار للطباعة ـ القاهرة ١٩٩٥ .

ـ يعقوب نخلة روفيله (تاريخ الأمة القبطية) ـ مطبعة متروبول القاهرة ٢٠٠١ .

ـ عبد المنصف مجدى بكر (إبراهيم شناسى، حياته وآثاره) رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٥٨ .

ـ أندريه ريمون (القاهرة تاريخ حاضرة) ترجمة لطيف فرج ـ دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ـ القاهرة ١٩٩٣ .

ـ محمد حسام الدين إسماعيل (وجه مدينة القاهرة من ولاية محمد على حتى نهاية حكم إسماعيل، ١٨٠٥ـ١٨٧٩) رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الآداب بسوهاج ـ جامعة أسيوط ١٩٩٤ .

ـ الشوقيات (٤ أجزاء) مكتبة مصر ـ القاهرة د . ت

ـ عبد الوهاب بكر محمد (العلاقات السرية بين الملك فؤاد والخديو عباس حلمى) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ـ مجلد ٣٤ سنة ١٩٩٧ .

ـ حسن يوسف (القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ـ ١٩٥٢) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ـ القاهرة ١٩٨٢ .

ـ يونان لبيب رزق (فؤاد الأول، المعلوم والمجهول) دار الشروق ـ القاهرة ـ ط ٢ ٢٠٠٦ .

ـ زكى محمد مجاهد (الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية) ٣ أجزاء ـ بيروت ١٩٩٤ .

ـ عبد الوهاب بكر محمد (الجيش المصرى، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢) رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ١٩٨٠ .

ـ طارق البشرى (الحركة السياسية فى مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٢ .

ـ عادل ثابت (فاروق الأول الملك الذى غدر به الجميع) ترجمة محمد مصطفى غنيم ـ أخبار اليوم ـ القاهرة ١٩٨٩ . .

ـ حلمى سلام (قصة ملك باع نفسه للشيطان) الهلال ـ العدد ٢٦٣ ـ نوفمبر ١٩٧٢ .

ـ لطيفة محمد سالم (فاروق ملكا) ـ مكتبة مدبولى ـ القاهرة ٢٠٠٠ .

ـ محمد صابر عرب (هجوم على القصر الملكى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢) مكتبة الأسرة ـ مهرجان القراءة للجميع ـ القاهرة ٢٠٠٢ .

ـ الأحزاب المصرية (١٩٢٢ ـ ١٩٥٣) تحرير رؤوف عباس حامد ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ـ القاهرة ١٩٥٥ .

ـ محاكمات الثورة ـ الكتاب الرابع (محاكمة كريم ثابت) ـ إعداد كمال كيرة ـ مكتب شئون محكمة الثورة ـ وزارة الإرشاد القومى ـ القاهرة د. ت .

ـ عبد الغفار محمود السيد (دور العناصر التركية السياسى والاجتماعى فى مصر خلال القرن التاسع عشر) رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية البنات جامعة عين شمس ـ ١٩٩٠ ـ إدريس أفندى فى مصر (مذكرات الفنان والمستشرق الفرنسى بريس دافين ١٨٠٧ ـ ١٨٧٩) سلسلة كتاب اليوم ـ دار أخبار اليوم ـ العدد ٣٣٣٦ ـ يولية ١٩٩٠ .

ـ ألكسندر شولش (مصر للمصريين، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية، ١٨٧٨ ١٨٨٢) تعريب رؤوف عباس حامد ـ دار الثقافة العربية ـ القاهرة ١٩٨٣ .

ـ موسى صبرى (قصة ملك و٤ وزارات) ـ دار القلم ـ القاهرة د. ت .

ـ يونان لبيب رزق (المقابلات السنية) ديوان الحياة المعاصرة ـ ج٢ ـ ق١ ـ مركز تاريخ الأهرام ١٩٩٦ .

- Stanford J. Shaw (History of the Ottoman Empire and Modern Turkey-vol.II -
-Cambridge University Press 1977.

- Lexicon Universal Encyclopedia - vol. 17 Lexicon publications - N.Y 1983.

- F.O 407/221 - enclosure in No. 25 (Lampson to eden) - April 6 - 1937
(A revised List of personalities in Egypt).

ـ جريدة المصرى ـ القاهرة ـ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢

- جريدة الأهرام - القاهرة - ٢ ديسمبر ١٩٥٣
- جريدة أخبار اليوم - القاهرة - ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢
- جريدة الأهرام - القاهرة - ١ يونيه ١٩٥٣
- مجلة روز اليوسف الأسبوعية - القاهرة - أعداد سنة ١٩٥٠
- جريدة الوقائع المصرية - العدد ١٧٢ - سنة ١٨٣٠
- جريدة الوقائع المصرية - العدد ٣٣٤ - سنة ١٨٦٩

- F. O. 141 - J 4165

JE 967
JE 923

ملحق الصور



الملك فاروق فى حداثته صورة نادرة مع والدته وشقيقاته

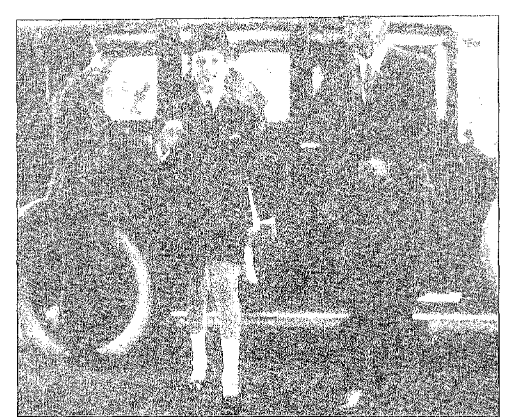




الملك يداعب جواده الأبيض



الملكة الوالدة تحنو على فاروق الطفل. وقد مهرت الصورة بإمضائها



كبير الأمناء يستقبل الأمير



الأمير وشقيقاته فى حديقة الحيوانات



فاروق فى حداثته بين شقيقتيه



الملك فى حداثته مع شقيقاته الأربع



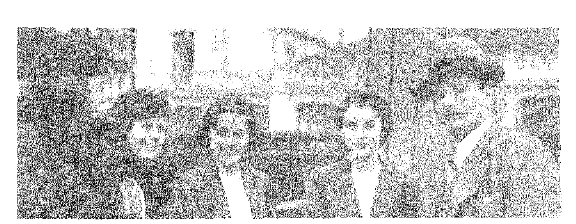
صورة طريفة للأمير وشقيقاته



الأميرة فايزة تحمل مضرب التنس



الأميرتان فوزية وفايزة يداعبان مهرا

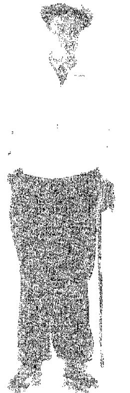


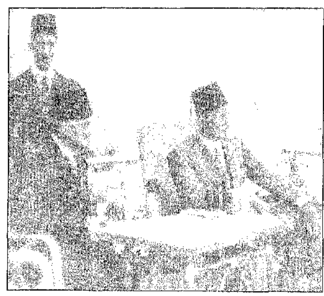
الملك فاروق وشقيقاته في أوربا



الملك فاروق الأول يوم وصوله من أوربا إلى عاصمة ملكه بعد وفاة الملك فؤاد. وقد جلس إلى يسار الملك على ماهر باشا رئيس الوزراء فى ذلك الوقت

صورة حديثة للملك فى أثناء إقامته بسويسرا





الملك فى مقصورته بميدان السباق بالإسكندرية وإلى يساره الأمير عمر طوسون. وقد وقف فى الخلف أحمد حسنين باشا

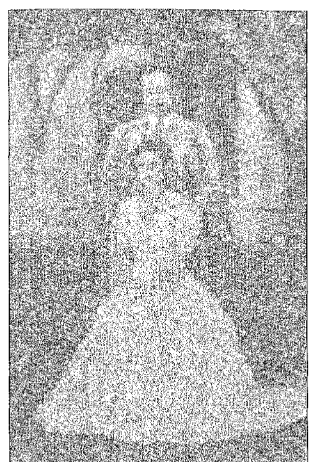


الملك يستمع لآيات الذكر الحكيم فى سرادق جمعية الاسعاف بكفر الشيخ عند وجوده بها لوضع الحجر الأساسى لجمعية الإسعاف .

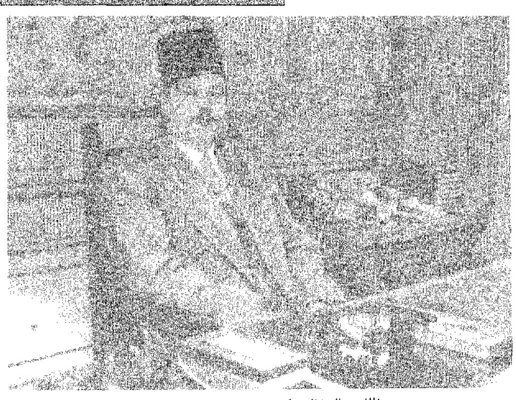


الملك فى حفلات المولد النبوى الشريف

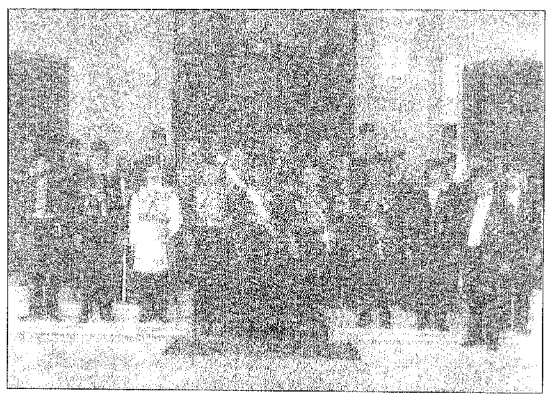




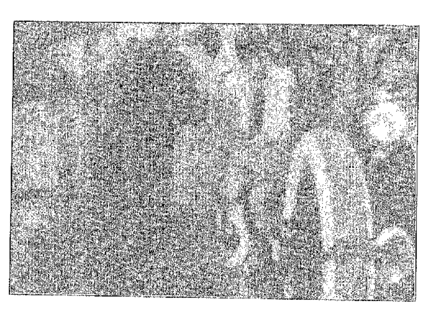
الملك والملكة فى حديقة القصر الملكى



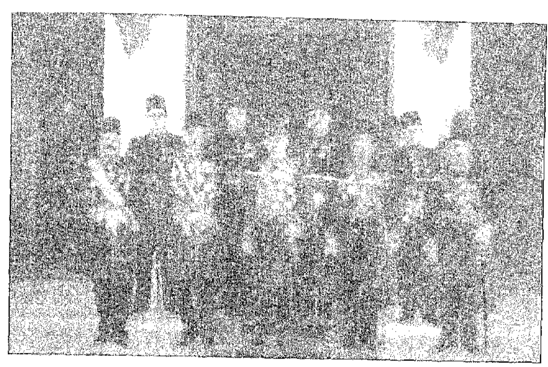
الملك جالسا إلى مكتبه في قصر عابدين العامر



تجمع هذه الصـورة رجال السراى فى عـهد رياسة على ماهـر باشا للديوان. وتراه فى الوسط وعن يمينه سعيد ذو الفقار باشا كـبير الأمناء. فحسين رفقى باشـا كبير الياوران فعلى يوسف بك وكيل الخاصـة، فتوفيق إبراهيم بك. وعن يساره مراد محسن بـاشـا ناظر الخاصة، فإسـماعيل تيمور بك الأمين الرابع، فـعبد الوهاب طلعت بك مدير الإدارة العربية. وظهر فى الصف الخلفى من اليمين إلى اليسار فائق يكن بك (خلف إسماعيل تيمور بك). فسمير ذو الفقار، فأحمد إحسان بك، فمحمد حسين باشا فالدكتور فؤاد رشيد، فمصطفى غزلان بك.



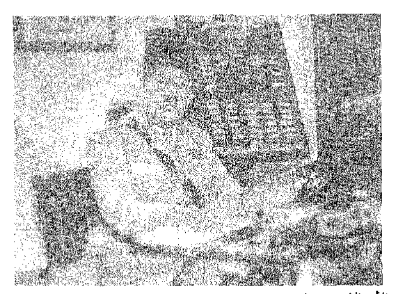
سعيد ذو الفقـار باشـا كبير الأمنـاء يقبل يد الأمير فـاروق (الملك فيما بعد) عند نزوله من السيارة



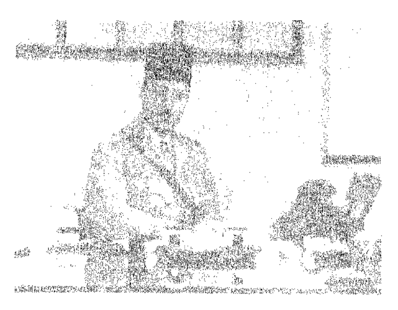
تمثل هذه الصورة كبير الأمناء بكامل هيئته فى سنة ١٩٣٣. وقد ظهر فى الوسط سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء، وعن يمينه أحمد حسنين باشا الأمين الأول، فأحمد إحسان بك الأمين الثالث، وعن يساره محمد حسين بك (باشا) الأمين الثانى، فإسماعيل تيمور بك الأمين الرابع، وظهر فى الصف الخلفى من اليمين إلى اليسار التشريفاتية فائق يكن بك وسمير ذو الفقار بك ومحمود السيوفى بك وعلى رشيد بك.



الحرس الملكى



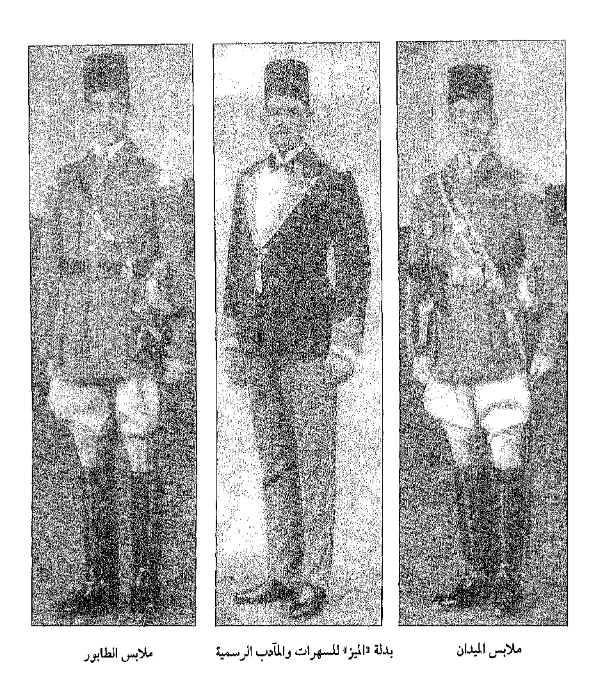
الأميرالاى عبد الحميد بك حافظ قـومندان عموم الحرس الملكى بمكتبه بقشلاق الحرس بعابدين



القائمقام عبد الحميد بك كامل قومندان الحرس البيادة الملكى



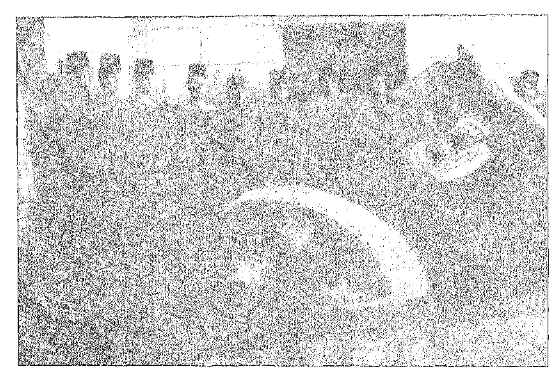
ملابس التشريفة الشتوية



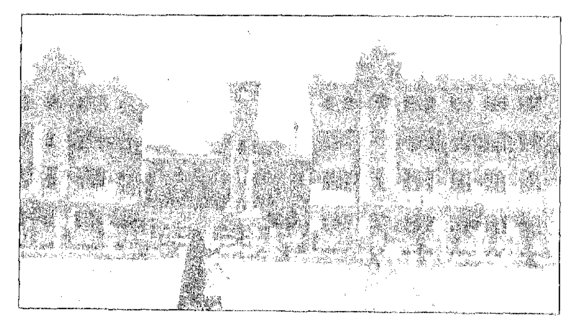
ملابس الميدان　　بدلة «الميز» للسهرات والمآدب الرسمية　　ملابس الطابور



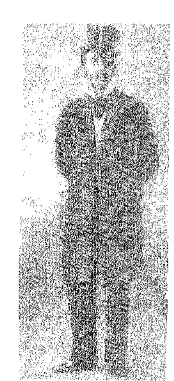
البكباشى عبد الحليم محمد أفندى قومندان الحرس السوارى الملكى ممتطيًا جواده، ومرتديًا بدلة التشريفة. ويلاحظ التاجان فى مقدم «لبادة» الحصان وحرف «الفاء» رمز جلالة الملك فى مؤخرتها



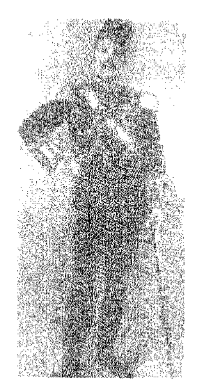
بعض جنود الحرس ينشرون بين أيديهم بيرق السرايات الملكية الذى يرفع على السرايات عند وصول الملك



جزء من واجهة ثكنات الحرس البيادة الملكى بميدان عابدين بالقاهرة



ولى العهد بملابس السهرة الافرنجية

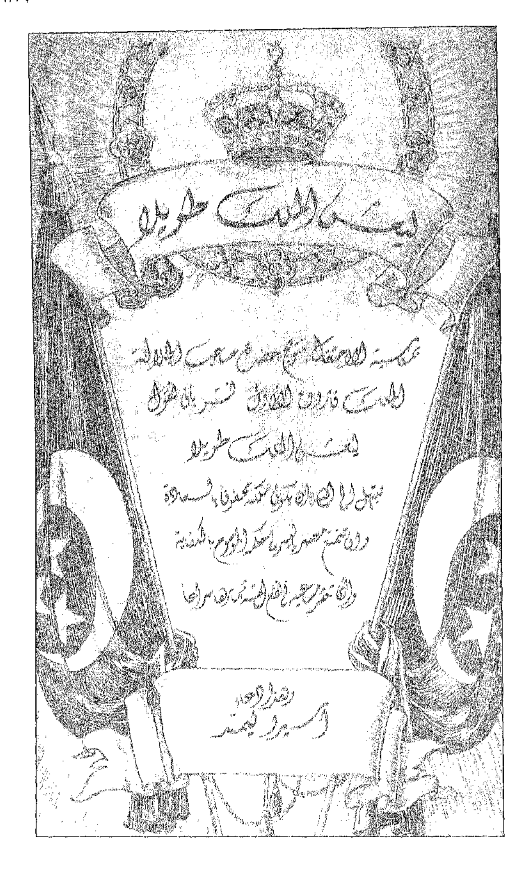


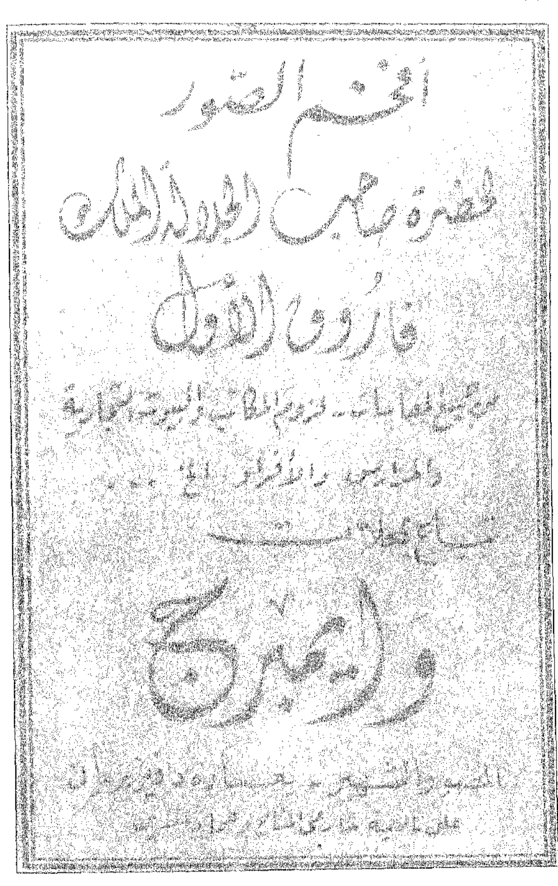
الأمير محمد على توفيق بملابس رتبة المشير الحربية التى أنعم عليه بها السلطان عبد الحميد

ولى العهد بالملابس الأناضولية



الأمير محمد على توفيق فى حداثته وقد ظهر إلى يمينه شقيقه الأكبر الخديو السابق حلمى باشا وشقيقتاه الأميرتان خديجة ونعمت


ليحيا الملك طويلا
بمناسبة الاحتفال بتتويج حضرة صاحب الجلالة
الملك فاروق الأول
ليحيا الملك طويلا



أخص الصور

لحضرة صاحب الجلالة الملك

فاروق الأول

[illegible]

[illegible]

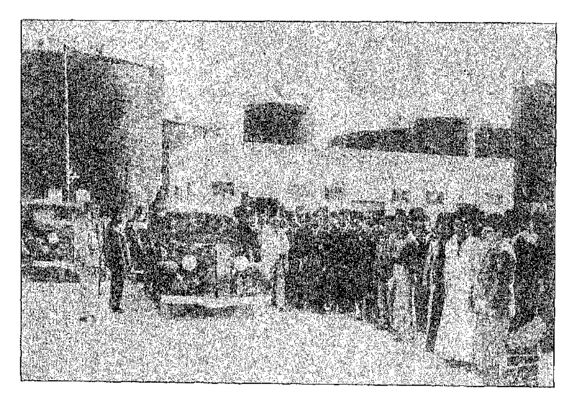
[illegible]

[illegible]

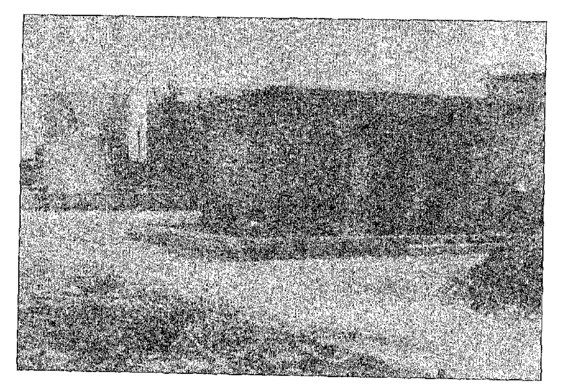
[illegible]

[illegible]

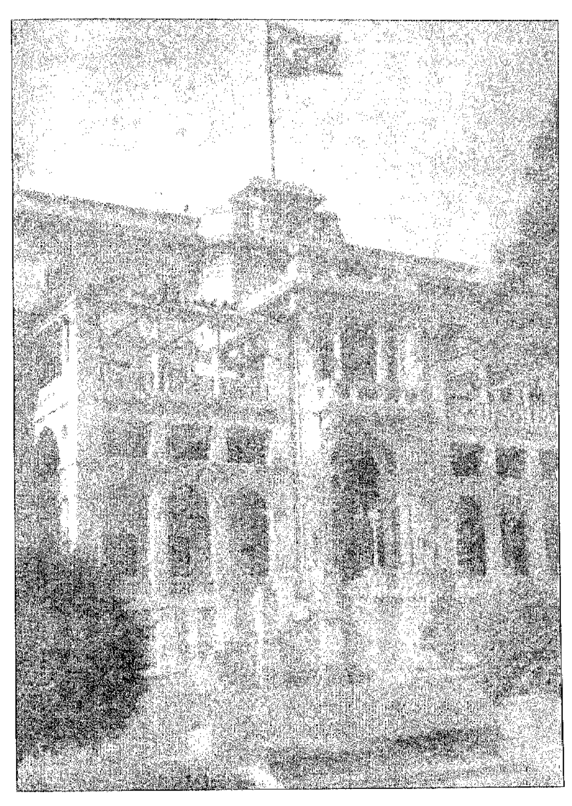
[illegible]



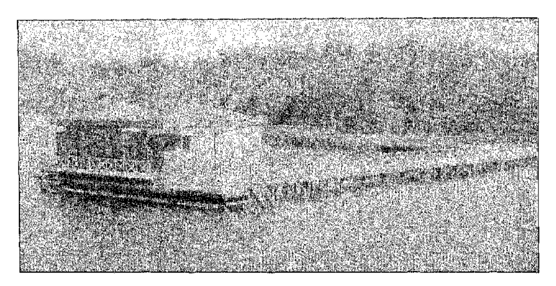
مستودعات الجمعية العمومية بالاسكندرية بالماكس



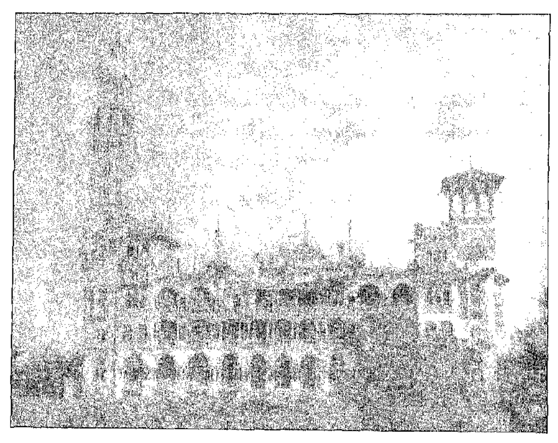
مستودعات الجمعية بالقاهرة ـ غمرة



واجهة قصر القبة وقد رفع عليها علم مصر الملكية



حمام السباحة الملكى فى نهاية حدائق قصر المنتزة من ناحية الشاطئ



واجهة قصر المنتزة

عن المؤلف

تخرج الدكتور عبد الوهاب بكر فى كلية الشرطة بمصر حاصلا على بكالوريوس العلوم الشرطية والليسانس فى القانون. عمل فى سلك الشرطة وترقى فى مناصبها حتى رتبة العميد.

فى سنة ١٩٨٠ غيَّر الدكتور عبد الوهاب مساره الوظيفى بعد حصوله على درجة الدكتوراه فى الآداب (التاريخ الحديث)، فالتحق بالسلك الجامعى مُدرسًا بجامعة الزقازيق فأستاذًا مساعدًا فأستاذًا، فرئيسًا لقسم التاريخ، فوكيلاً لكلية الآداب. ولا يزال يعمل أستاذًا بجامعة الزقازيق حتى الآن.

التحق الدكتور عبد الوهاب أستاذًا زائرًا بكلية سانت أنتونى بجامعة أوكسفورد (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)، كما عمل أستاذًا بقسم الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية (١٩٨٤)، وأستاذًا مشاركًا بالمركز الأمريكى للبحوث بالقاهرة (١٩٨٥).

فى سنة ١٩٨٧ التحق الدكتور عبد الوهاب أستاذًا مشاركًا بجامعة كاليفورنيا بلوس أنجيليس لمدة عامين.

تنوعت أعمال الدكتور عبد الوهاب بكر بين مؤلفات فى تاريخ مصر العثمانية «جذور مصر الحديثة» و«الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر» وتاريخ المؤسسات «البوليس المصرى ١٨٠٥ـ ١٩٢٢» و«البوليس المصرى ١٩٢٢ـ ١٩٥٢» و«الجيش المصرى ١٩٣٦ ـ ١٩٤٧»، والتاريخ السياسى «الجيش المصرى وحرب فلسطين» و«الوجود البريطانى فى الجيش المصرى».

فى مجال تحقيق التراث قام بتحقيق الجزء الخامس من «الكافى فى تاريخ مصر» لميخائيل بك شاروبيم المؤرخ القبطى الشهير، و«حقائق الأخبار عن دول البحار» للأميرالاى إسماعيل سرهنك.

وفى مجال الترجمة فقد ترجم مخطوطة الأمير أحمد الدمرداش كتخدا عزبان «الدرة المصانة فى أخبار الكنانة» إلى اللغة الإنجليزية ونشرتها مؤسسة «بريل» (E.J. Brill) بليدن فى هولندا، كما ترجم قاموس تراجم مصر الحديثة لـ «آرثر جولد شميت» (Arthur Goldschmidt)، وكتابة التاريخ فى مصر القرن التاسع عشر لـ «چاك كرابر چونيور» (Jack Krabber Jr).

وفى مجال التاريخ الاجتماعى فقد صدر له «أحوال الأمن فى مصر المعاصرة بعد ١٩٥٢» و«الشوارع الخلفية: الجريمة فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين» و«مجتمع القاهرة السرى».

sharif mahmoud



كان البلاط الملكى هو محور العمل السياسى فى مصر طوال تاريخ أسرة محمد على باشا، ومن هنا كان للحاشية والرجال المحيطين بالحاكم تأثير كبير وأهمية لا يمكن إغفالها إذا أردنا أن نفهم الكثير من الأحداث التى مرت بمصر.

يدرس الكتاب بصورة علمية موثقة البلاط الملكى؛ من حيث جذوره التاريخية منذ محمد على إلى الملك فاروق، متتبعا كيفية تنظيمه، وتشكيله، وتطوره، وراصدا وظيفته الرسمية، وغير الرسمية التى كانت فى بعض الأحيان أكثر أهمية، وكذا علاقاته داخل المجتمع وخارجه، وبالتالى دوره فى الحياة السياسية المصرية وتأثيره على صنع القرار.

كما يسلط الكتاب الضوء على أهم الشخصيات المؤثرة فى البلاط الملكى، ويتناول بالتحليل العلمى أصولها الاجتماعية، وتكوينها الثقافى والسياسى بهدف استجلاء كُنه هذه المؤسسة القوية الغامضة، ودورها فى التاريخ المصرى الحديث والمعاصر.




6 221102 023498


دار الشروق
www.shorouk.com